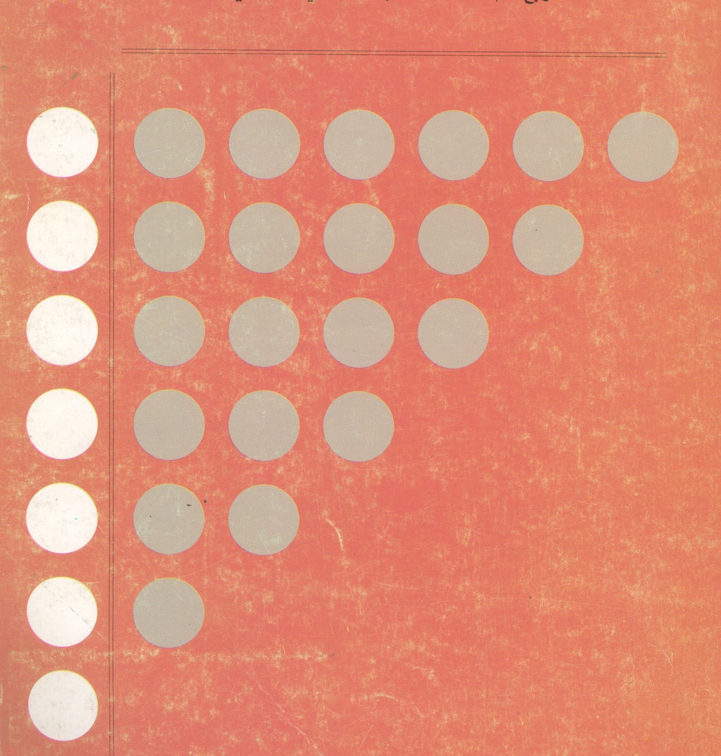
مجلة العلوم الاجتماعية

العدد الرابع لعام ١٩٧٩ـ السنة السابعة ـ صدر في كانون ثاني / يناير ١٩٨٠



مجلة العلوم الاجتماعية

تصدر عن جامعة الكويت

العدد الرابع ـ السنة السابعة ـ كانون ثاني ـ يناير ـ ١٩٨٠

فصلية أكاديمية علمية محكمة بالشؤون النظرية والتطبيقية في مختلف حقول العلوم الاجتماعية وتنشر مادتها بالعربية والانجليزية

توجه جميع المراسلات والأبحاث باسم رئيس التحرير على العنوان التالي :

مجلة العلوم الاجتماعية ـ جامعة الكويت ـ الكويت

ص.ب : ٥٤٨٦ ـ الكويت ـ ت : ٥٠١٨٨/٢٧٢-٢٥٠

* ثمن العدد : ٢٥٠ فلسا كويتيا أو مايعادلها في الخارج.

* الاشتراكات :

للافراد سنويا، دينار في الكويت، ديناران كويتيان أو ما يعادلهما في الوطن العربي (بالبريد الجوي)، ثلاثة دنانير أو مايعادلها في سائر أنحاء العالم (بالبريد الجوي)، وللطلبة أسعار خاصة مخفضة.
أما الأسعار للشركات والمؤسسات والدوائر الرسمية في الكويت وخارجها فمفتوحة بحدها الأقصى، ولا تقل عن عشرة دنانير في حدها الأدنى.

المحتوى


جامعة الكويت

كلمة العدد

لاشيء يغمر صدور المشرفين على اصدار أية مجلة اكثر من الاقبال عليها. ونحن، في هذا النطاق، صدورنا مفعمة بالفرح. ولربما كانت فرحتنا اقل لوكنا توقعنا مثل رد الفعل الايجابي ذاك، و بالذات بالسرعة التي أتى عليها. ولأننا قررنا، منذ البداية، ان نحفر في الصخر العلمي الاكاديمي ببطء وثقة، لم نكن نتوقع - بصراحة مطلقة - ان يزورنا التعاطف والتأييد على متن جناح السرعة وعلى النحو الذي كان. ولهذا، لنا عذرنا اذ غمرنا الفرح.

ورغم اننا مازلنا نقارع بقوة في معركة التوزيع المبرمج الذي تعذر حتى الآن بسبب ظروف لبنان والوطن العربي من جهة، و بسبب الشروط المجحفة لمعظم شركات التوزيع التي اتصلنا بها من جهة ثانية، فان الارقام المتصاعدة دوما تدل على مدى الاقبال على المجلة سواء في مجال الاشتراكات او في مجال البيع في الكويت.

ورغم سياسة الارتقاء بمستوى المجلة والتي عبرت عن نفسها، في احد جوانبها، باجازة اقل من ثلث مايردنا من ابحاث ودراسات، فان الارقام المتنامية ابدأ تشير الى مدى اقبال الاساتذة الباحثين على النشر في المجلة.

وهذا الاقبال، بجانبيه، مسألة تستحق منا تقديم الشكر للقراء والباحثين على حد سواء.

ومجدداً : ليكن هذا العدد خطوة جديدة في مسيرة اكاديمية واثقة نحو تطوير العلوم الاجتماعية عند العرب.

رئيس التحرير

اذ تطمح هذه المجلة في أن تكون منبرا بارزا من منابر طلبة وأساتذة العلوم الاجتماعية ، ترحّب بكل ما يردها من دراسات وملاحظات واقتراحات عملية . انها تفتح صفحاتها للانتقاد الهادف وتقدّمه على الاطراء غير الهادف ، وتدعو قرّائها في الوقت ذاته الى مناقشة ما تتضمنه من أبحاث ومواضيع ومراجعات وتقارير خاصة بحيث يكون في مقدورها افراد باب جديد خاص بذلك في الأعداد القادمـة .

السياسة المقارنة : مناقشة لبعض القضايا النظرية والمنهجية

د. كمال المنوفى *

يتفرع علم السياسة الى عدة مجالات، احدها مجال السياسة المقارنة الذى يعايش تطورا سريعا وضخما يشهد له سيل متدفق من البحوث والدراسات النظرية والتطبيقية .على ان حدود ذلك المجال لم يتفق عليها علماء السياسة بعد، حيث ينكر بعضهم وجود ما يسمى بعلم السياسة المقارنة، و يطابق فريق آخر بينه و بين علم السياسة . و يقف بين النقيضين عدد كبير يرى ان السياسة المقارنة ميدان دراسى تابع لعلم السياسة، وان تكن له ذاتيته واستقلاله عن بقية فروعه اذ يختص بمعالجة النظم السياسية من منظور مقارن .

واذا كانت المنهاجية السياسية المقارنة قديمة قدم الفكر السياسى ذاته، الا ان التحليل المقارن للنظم السياسية لم يبرز كعلم قائم بنفسه الا فى العقدين الاخيرين بفضل المحاولات المكثفة والمتواصلة التى ترمى سواء الى تطوير نظرية عامة للأنظمة السياسية، او الى تطوير نظريات جزئية فى اطار النظرية العامة تعنى بابنية معينة تنتمى الى انماط نظامية مختلفة .

هذه المحاولات يوعر طريقها الكثير من الصعوبات التى تثور لدى تحديد المصطلحات ، و بناء استراتيجية المقارنة، وجمع البيانات . والواقع ان التغلب عليها يمثل تحديا للمشتغلين بالسياسة المقارنة فى سعيهم الدائب من اجل بناء النظرية العامة .

تلكم بعض القضايا الهامة المثارة فى اطار علم السياسة المقارنة . وتمضى دراستنا الى تفصيل القول بشأنها فى ثلاثة مباحث . يناقش اولها مسألة هوية وهدف السياسة المقارنة. و يعرض ثانيها لموضوع قدم أو حداثة التحليل المقارن للنظم السياسية، و يعرض المبحث الثالث ما يواجه هذا التحليل من مشكلات .

المبحث الاول
هوية واهداف السياسة المقارنة

اولا : فى الهوية :

ثمة مصطلحات اربعة يستخدمها علماء السياسة كمترادفات : الحكومات المقارنة، والسياسة المقارنة، والتحليل المقارن والمنهج المقارن . والواقع ان التقاليد الاكاديمية لا تميز بين الاصطلاحين الاول والثانى . فالمقررات الدراسية والمصنفات

---

* استاذ العلوم السياسية بجامعة القاهرة

العلمية والتصنيفات المكتبية وقوائم المراجع تستعمل ايا منهما دون ابداء السبب. بيد ان التفريق بينهما ممكن نظريا . فيقال ان ميدان الحكومات المقارنة يعنى اساسا بدراسة الدول من حيث المؤسسات الحكومية وما تؤدية من وظائف، وان تناول التنظيمات الاخرى كالاحزاب وجماعات المصلحة فبشكل عارض وثانوى . اما السياسة المقارنة فحقل ارحب يشمل، بجانب دراسة الاجهزة التشريعية والتنفيذية والقضائية، دراسة الاحزاب والجماعات المصلحية، والنخب السياسية، والرأى العام، والمشاركة والتربية السياسية والحكم المحلى ..الخ . غير ان هذا التمييز لا وجود له من الوجهة العلمية. و يعتبر التحليل المقارن جزءا هاما من اية دراسة علمية فى اى مجال . و بالتالى، فهو من علم السياسة بمثابة جوهر التفسير السياسى . وغالبا ما يستخدم مصطلح المنهج المقارن كمرادف لمصطلح التحليل المقارن. ولكن قد يستخدم فى بعض الاحيان كنقيض لمصطلح منهج دراسة الحالة .

هكذا، اذا تأملنا المفاهيم الاربعة، اتضح ان مفهوم السياسة المقارنة يستوعب المفاهيم الثلاثة الأخرى فضلا عن انه اكثرها ملائمة فى التعبير. فهو من ناحية يفيد الشمول اذا ما قورن بمصطلح الحكومات المقارنة . وهو من ناحية اخرى يفترض التحليل او المنهاجية المقارنة .

و يختلف الرأي بين الدارسين (١) حول حدود علم السياسة المقارنة . فهناك من يعتبرة قلب علم السياسة المعاصر و يطالب بتوسيع نطاقه ليحتضن اكبر عدد من الدول و بالتالى من الابنية والتفاعلات والعمليات السياسية التى تخضع للمقارنة . واحتج هؤلاء بانه ليس ثمة منطق وراء قصر مجال الاهتمام على ابرز النظم السياسية الغربية . فراحوا يضيفون معها النظم السياسية فى الدول الاسكندنافية وشرق اوربا و بلدان العالم الثالث . كما احتجوا على غياب اية معايير منطقية تحكم اختيار الوحدات موضع البحث المقارن . فاذا كانت البرلمانات، فلماذا لا تكون الاحزاب . واذا كانت الاحزاب، فلماذا لا تكون القيادة واساليب التجنيد السياسى . واذا كانت هذه الاخيرة، فلماذا لا تكون التنشئة السياسية . أضف الى ذلك ان قصر نطاق العلم مقدما على مؤسسات بذاتها فى دول معينه يضيق نطاق المقارنة، بل و يحد من امكانية التفسير. فمثلا قد يكون الحزب فى دولة ما متغيرا مستقلا، وفى اخرى متغيرا تابعا . وحتى يتأتى ادراك وتعليل هذه الظاهرة، لابد من دراسة اكبر عدد من النظم السياسية . على ان هناك علماء آخرين —من بينهم دافيد ابتروهارى اكشتين —يحذرون من توسيع نطاق السياسة المقارنة لحد شموله علم السياسة ذاته، و يطالبون بتضييقه . ولا يخفى ان هذا الاتجاه يثير بالضرورة مشكلة تحديد الهوية ومحكات اختيار ما يدرس وما لا يدرس .

ازاء هذا الأنقسام في الرأي، يتحصل موقفنا فى نقطتين : الاولى انه لا يجوز التوسع فى فهم محتوى السياسة المقارنة الى الحد الذى تختفى معه الفواصل بينها

و بين علم السياسة، ثم بينها و بين فروعه الاخرى كالعلاقات الدولية والنظر ية السياسية . و بهذا الخصوص يبدو من المعقول اعتبارها مجالا دراسيا يتناول فحسب النظم السياسية من منظور مقارن . وعلى ذلك لا تصح المطابقة بينها و بين علم السياسة لانها منه بمثابة الفرع من الاصل . والثانية، وجوب التوسع في مضمون السياسة المقارنة بوصفها تحليلا مقارنا للنظم السياسية وذلك بز يادة كم ونوعية النظم الرئيسية او الفرعية قيد الدراسة توخيا لفهم اعمق واشمل للابنية وانماط التفاعلات السياسية في مختلف البلدان .

ثانيا : في الأهداف :

ترمي السياسة المقارنة الى تحقيق نوعين من الاهداف :

(١) اهداف علمية :

من الوجهة العلمية، يفيد التحليل السياسى المقارن للنظم السياسية، بلا ر يب، في ز يادة وتعميق المعرفة النظر ية والواقعية بالعالم الذى نعيش فيه . ولعل هذا الهدف قد كان وراء الدراسة التى قدمها ارسطو في كتابه «السياسة» تلك التى اوقفها للكشف عن اسباب الثورات التى فرضت على دول المدينه اليونانية حالة من عدم الاستقرار السياسى، وتحديد اى انظمة الحكم اكثر مدعاة للاستقرار . وسلك بهذا الشان منهاجية مقارنة تحصلت خطوطها العامة في تحديد المشكلة (اى دواعى الاستقرار وعدم الاستقرار)، وجمع معلومات عن دساتير دول المدينة التى بلغ عددها ١٥٨ دستورا، وتصنيف المعلومات بمعنى تصنيف الدساتير وفقا لعدة محكات اهمها عدد الحكام وطر يقة الحكم والبناء الطبقى و بناء القوة، واخيرا تحديد اى الانماط اكثر او اقل استقرارا مع تعليل ذلك . وخلص ارسطو الى ان الديمقراطيات والاوليجاركيات البحتة اقل نظم الحكم استقرارا بحجه ان الجماهير الفقيرة في النظم الديمقراطية غالبا ما تعمد الى ايذاء ذوى اليسار وتجر يدهم من ممتلكاتهم مما يدفعهم الى التآمر على النظام القائم، وان الاقلية الغنية في الدولة الاوليجاركية تمعن في استغلال الذين لا يملكون الى الدرجة التى تحملهم على الثورة. وفي الوقت نفسه، اوضح ارسطو ان النظام السياسى المستقر هو الذى يرتكن على حكم الطبقة الوسطى التى تجمع بين الكثرة العددية نسبيا، والتوسط في المستوى الاقتصادي بحيث يختفي الثراء الفاحش او الفقر المدقع، والقدر المعقول من التعليم والثقافة .

واذا كانت خطوات المنهاجية السياسية المقارنة في الوقت الراهن لا تكاد تغاير التتابع المنطقي للمنهاجية الارسطوطاليسية، الا ان النظم موضع المقارنة باتت اكثر عددا وتنوعا، والمفاهيم وادوات التحليل غدت اشد تعقيدا . ور بما لا يخفى ما في ذلك من اثراء كمي وكيفي للمعارف السياسية .

٢ – اهداف عملية (٣)

الى جانب خلق قاعدة عر يضة ومتنوعة من المعرفة السياسية، تستهدف

الدراسات السياسية المقارنة تطوير انظمة حكم اكثر كفاءة، وطرح حلول افضل لعديد من المشكلات السياسية . فالدراسات الراهنة حول السياسة فى الدول النامية تدفع اليها، جزئيا، رغبة فى تحديد اى النظم السياسية يمكن ان يفضي الى التنمية الحقيقية للمجتمع .

ولعله من الواضح ان الغاية العملية لا تكاد تنفصم عن الغاية العلمية . و بيان ذلك ان المقارنات الخاصة بالنظم الحزبية او بالآثار السياسية للنظم الاجتماعية المختلفة بغرض حل ازمات عدم الاستقرار او التوصل الى صيغة مؤسسية افضل يمكن ان يترتب عليها ظهور نظريات ونماذج تحليلية جديدة تساعد فى ترتيب وتنظيم المعارف السياسية المتوفرة فعلا . كما ان الرؤى الجديدة للمؤسسات والتفاعلات السياسية تؤثر بدورها على المحاولات الرامية الى وضع الدساتير او تغيير بنية و وظائف النظام السياسى علاوة على قواعد اللعبة السياسية

وما أيسر على المهتمين بالسياسة المقارنة ان يلحظوا ظاهرة التقليد فى المجال المؤسسي والقانونى . ففى غمار بحثهم عن دساتير او سياسات افضل، غالبا ما يعمد واضعو الدستور أو صانعو السياسة الى المقارنه . و برغم ما للمحاكاة من آثار جانبية غير محمودة، الا انهاً تثرى المعرفة الواقعية بالظواهر السياسية من خلال ما تطرحه من خبرات وما تثيرة من افتراضات . فعلى سبيل المثال، يمكن ان يسفر تبنى دول كثيرة للنظام البرلمانى البريطانى او النظام القانونى الرومانى عن تهيئة السبيل امام الباحث للتحليل المقارن ومعرفة الكثير حول اثر المتغيرات البيئية على اداء الاجهزة الحكومية المعنية بالتشريع والتنفيذ والقضاء . وفى هذا الشأن، على الباحث أن يهتم بالحالات التى نجح فيها التقليد، وتلك التى اخفق فيها . ذلك ان بناء النظرية يقتضى الماما باسباب النجاح والفشل .

المبحث الثاني
تطور السياسة المقارنة

لعل التحليل المقارن للنظم السياسية قد زامن الفكر السياسى مولدا وتطورا . فمن يعود الى كتابات عمالقة الفكر الاجتماعى والسياسى فى مختلف العصور لابد وان يجد اهتماما بتصنيف نظم الحكم و بيان محدداتها وخصائصها ونواحى الاختلاف والاتفاق بينها واكثرها تفضيلا لدى المفكر ذاته واسباب ذلك . من ثم فان تاريخ السياسة المقارنة جد طويل، الا انه يمكن بوجه عام التمييز فيه بين مرحلتين : مرحلة سابقة على الحرب العالمية الثانية واخرى لاحقة عليها .

المرحلة الاولى :

تمتد اجمالا منذ القرن الرابع قبل الميلاد حتى النصف الثانى من القرن الحالى وتحتضن العديد من المفكرين الذين ارادوا التوصل من خلال الدراسة المقارنة الى

رؤية اشمل وابعد غورا لكيفية عمل انظمة الحكم فى المجتمعات التى عاشوا بين ظهرانيها .

لقد مر بنا ان ارسطو — الذى يعد بحق ابو المنهاجية السياسية المقارنة — تناول بالدراسة ما يناهز مائة وخمسين دستورا بحثا عن نظام الحكم الفاضل عملا، اى الذى يوائم واقع دولة المدينة اليونانية و يجنبها الفوضى والاضطراب . والف هذا النظام فيما اسماه حكم الطبقة الوسطى الذى يكفل للمدينه توازنا يحقق لها الطمأنينه والسعادة(٤) .

الم يقارن بوليبياس — الذى عاش بعد ارسطو بقرن ونصف تقريبا — بين امبراطورية الفرس وممالك اسبرطة ومقدونيا و بين الجمهورية الرومانية، وهو بسبيل التنقيب عن اكمل الدساتير ؟ نعم انه فعل ذلك لينتهى الى امتداح الدستور الرومانى بدعوى انه زواج بين الملكية والارستقراطية والديمقراطية، اذ جعل حكم الدولة قسمة متوازنه بين قوى ثلاث هى القناصل ومجلس الشيوخ والشعب(٥) .

واكبر الظن ان المقارنة مثلت احد محاور منهاجية المفكرين المسيحيين والمسلمين فى العصر الوسيط. فالقديس اوجستين يقابل فى سفره «مدينه الرب» بين مدينتين : المدينة الارضية والمدينة الالهية . و يرى فى السلام الاجتماعى الذى تكفله الدولة للانسان سبيلا الى ولوجه مملكة السماء (٦). و يفرق القديس توما الاكوينى بين الحكم الصالح والحكم الفاسد، ثم يقرر سمو النظام الملكى على ما عداه لانه، وقد اسند الحكم الى شخص مفرد، يتفق مع شريعة الحكم فى الطبيعة حيث يهيمن على الكون آله واحد، واجزاء الجسم قلب واحد، وخلية النحل مملكة واجزاء(٧) . وها هو المعلم الثانى أبو نصر الفارابى يقارن، من ناحية الحجم، بين المجتمعات الكاملة (المدينة والامة والمعمورة) والمجمعات الناقصة (القرى والمحال والسكك والبيوت) ، ومن ناحية النوع بين المدينة الفاضلة ومضاداتها (المدينة الجاهلة والمدينة الفاسقة والمدينة المتبدلة والمدينة الضالة ومدينة النوابت) (٨) و بفضل المقارنة عبر الزمان (اللجؤ الى الشواهد التاريخية) وعبر المكان (الاستعانة بالادلة المادية المستقاة من الملاحظة المباشرة لاكثر من جماعة سياسية) استخلص ابن خلدون القانون الذى يحكم التطور السياسى، وهو قانون الصراع بين العصبيات بل انه يقارن بين الملك الطبيعى الذى يعنى حمل الكافة على مقتضى الفرض والشهوة، والملك السياسى الذى يشير الى حمل الكافة على مقتصى النظر العقلى فى جلب المصالح الدنيوية ودفع المضار، ثم الملك الشرعى الذى يمثل الكمال و يكون حينما تتلقى الجماعة تشريعا سماويا يضبط سلوك الحاكم والمحكوم و يحصل نفعه فى الدنيا والآخرة .

ان التحليل السياسى فى العصر الحديث لم يخل بدوره من المقارنات . فقد راح مكيافيلى يستقرىء الماضى والحاضر ليقف على انواع الحكومات واساليب نشأتها

والحفاظ عليها والعوامل التى تهيىء للامير تقلد زمام الامور وتوكيد سلطانه المطلق، وقيادة رعاياة بما يكفل وحدة واستقرار الدولة (١٠). وما اجلى استشهاد مونتسكيو بخبرة العديد من المجتمعات سواءلدى الحديث عن مبدأ الفصل بين السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية بما يفترضة من توازن ورقابة اولدى تناول الانماط المختلفة للنظم السياسية واثر البيئة المجتمعية عليها . و يقدم كتاب دى توكفيل المرسوم «الديمقراطية الامريكية» (١٨٣٥) تحليلا مقارنا لقضية نجاح الديمقراطية فى العالم الجديد وفشلها فى فرنسا . بيد ان التفكير الاجتماعى فى القرن الماضى سرعان ما سيطر عليه التوجيه التاريخى الذى انشغل انصاره بالبحث فى بداية ونهاية تاريخ العالم . وتحت تأثير هذا التوجه، اضحت دراسة المؤسسات السياسية تركز على تكوين نظريات تطورية ليست آلية بقدرما هى عضوية . وفى هذا المقام تبرز اسماء كل من : كوندرسيه الذى آمن بالارتباط الآني بين العقل والديمقراطية وهيجل صاحب مقولة العلاقة بين العقل والحرية، ثم كارل ماركس الذى اعلن ان الحرية تتبدى من خلال الصراع الطبقى . واذا كان المذهب التاريخى قد ادين بشدة، الا انه من غير الانصاف تجاهل آثاره على الدراسة السياسية المقارنة . فالكثير من مفاهيمه ــ مثل مفهوم الطبقة ــ لا زال يستخدم، والكثير من مشاكله لا زالت تثار خصوصا تلك التى تدور حول العلاقة بين السياسة من ناحية والتطور الاقتصادي والتعليم والاطار الثقافي من ناحية اخرى(١١) .

غير انه كرد فعل للنظريات التاريخية، اتخذ التحليل السياسى طابعا مجردا ترك بصماته على السياسة المقارنة . اذ حدث طلاق بين نظم الحكم والفلسفة السياسية واصبح كل منهما مجالا دراسيا له ذاتيته واستقلاله . كذلك، و بسبب هذا الفصل ثم بسبب ما شهده القرن المنصرم من اهتمام متزايد بوضع الدساتير واعداد الافراد لشغل الوظائف العامة، غدت الدراسة السياسية المقارنة دراسة قانونية ــ شكلية فى المقام الاول اذ ركزت على البنية الدستورية والقانونية . ففى المانيا والولايات المتحدة، تضمنت المناهج الدراسية على مستوى التعليم الثانوى والعالى مقررات فى الادارة العامة والقانون العام والتطور الدستورى والتربية الوطنية . اما رد الفعل الثالث فتمثل فى اتجاه التحليل السياسى المقارن الى تناول نظم سياسية معينة باعتبارها نظماً منفردة مما ضيق نطاقه مكانا وزمانا(١٢) .

و يحفل التراث السياسى بمؤلفات تعبر بصدق عن ردود الفعل هذه من ابرزها كتاب ولهيلم روشير عن «السياسة» (١٨٤٧ ــ ١٨٩٢) وكتاب و يلسون بعنوان «الدولة : عناصر السياسة التاريخية والعلمية» (١٨٩٥)، ومؤلف سير هنرى مين الموسوم «التاريخ المبكر للمؤسسات (١٨٧٤)، ومصنف ادوارد جينكز» الدولة والآمة (١٩١٩).

غير انه أبان العشرينيات والثلاثينيات من القرن الحالى، اقدم البعض على

المزاوجة بين الفكر والنظم (اى بين الافكار النظرية المجردة والمعلومات الخاصة بواقع النظم السياسية) فى دراسات غطت اكثر من وحدة سياسيه . ومن ابرز هؤلاء جيمس برايس صاحب كتاب «الديمقراطيات الحديثة» (١٩٢١)، وكارل فردريك فى مؤلفة «الحكم الدستورى والديمقراطية» (١٩٣٧) . هاتان الاضافتان تتميزان عما سبقتهما من اعمال بالركون الى الادلة المادية فى حسم القضايا النظرية من ناحية واستخدام اطرعامة وظيفية وبنيوية فى تحليل النظم السياسية من ناحية اخرى . فمثلادرس برايس عددا كبيرا من المجتمعات الديمقراطية – اثينا، جمهوريات امريكا اللاتينية، فرنسا، سويسرا ، كندا، الولايات المتحدة ، استراليا، ونيوزيلاندة – بحثا عن الاسس الواقعية للحجج النظرية المؤيدة او المعارضة للديمقرطية . ومع انه خصص مساحة كبيرة للبناء الشكلى – القانونى – لم يغفل الحديث عن الاحزاب السياسية ودور الرأى العام . وعلى العموم، تأثرت محاولة برايس وفردريك بالدراسات التى كان ميدان السياسة المقارنه يزخر بها وقتذاك . فالقضايا النظرية التى عرضا لها سبق ان اثارها فلاسفة السياسة والاطر التحليلية العامة التى استخدماها كانت مستمدة من الدراسات القانونية – الشكلية . زد على ذلك انهما عكسا نوعا من التحيز الثقافى حيث كانا اسيرين للنظام الديمقراطى ظنا منهما انه اسمى واصلح وافضل نظم الحكم قاطبه .

فى ضوء ما تقدم، يمكن تحديد اهم سمات الدراسة المقارنة لنظم الحكم قبل الحرب العالمية الثانية فى النقاط التالية(١٣) :

(١) سيادة الطابع الغربى : فالنظم السياسية الغربية بالذات كانت هى محط البحث المقارن . ومن بين هذه النظم ، حظيت الديمقراطيات التمثيلية بالاهتمام الاكبر . اما النظم غير الديمقراطية اللبراليه – مثل النظام السوفيتى او النظام النازى او النظام الفاشستى – فقد عولجت احيانا بوصفها تمثل انحرافا عن النموذج الديمقراطى . وقد حال هذا التوجه دون التناول المنظم لكل من النظم غير الديمقراطية، والنظم السياسية للمستعمرات، ثم النظم التى تشترك مع النموذج اللبرالي الديمقراطى فى بعض الخصائص كالنظام اليابانى .

(٢) غلبة الطابع القانونى – الشكلى : ذلك ان الدراسة ركزت على المؤسسات الحكومية الرسمية، اى على اجهزة التشريع والتنفيذ والقضاء فى النظم موضع المقارنة دون اهتمام يذكر بالمؤسسات غير الرسمية كالاحزاب وجماعات المصلحة من حيث ماهيتها ودورها فى صنع القرار وممارسة السلطة . من هنا كان اغفال المحددات غير السياسية للسلوك السياسى، وبالتالى الركائز غير السياسية للمؤسسات الحكومية .

(٣) الاتجاه نحو الوصف وليس التحليل : فالدراسة بوجه عام لم تكن تتجاوز الوصف الى التعليل . فمن يطالع اى كتاب فى السياسة المقارنة ينتمى الى تلك الفترة

لا يكاد يجد خيطا يربط النظم قيد البحث، او اشارة الي محكات اختيارها، او تحليلا للعوامل المسئولة عن اوجه الشبه والاختلاف فيما بينها . بعبارة اخرى، انشغلت الدراسة المقارنة بوصف المؤسسات السياسية دون محاولة المقارنة بينها في الغالب . بل ان المقارنات التى كان يعقدها احيانا بعض الدارسين غالبا ما اقتصرت على بيان نواحى الاختلاف بين نمطين او نظامين : النمط الفيدرالى والنمط البسيط النظام البرلمانى ازاء النظام الرئاسى، النظام الديمقراطى في مواجهة النظام الشمولى . مثل هذا النهج لم يمكن من معرفة اوجه التماثل في السلوك السياسى، او بناء نظرية مقارنة للديناميات السياسية (التغير، الثورة،الاستقرار) .

المرحلة الثانية :

يتحدد نطاقها الزمنى بالفترة الممتدة من نهاية الحرب العالمية الثانية حتى الان و يميزها تراجع النهج التقليدى للدراسة السياسية المقارنة مع حدوث ثورة بهذا الصدد املاها اعتباران اساسيان :(١٤) فمن ناحية، نالت دول كثيرة استقلالها السياسى وتزايدت اهميتها على مسرح السياسة الدولية بحيث لم يعد من الممكن تجاهلها في الدراسات السياسية المقارنة . ان هذه الظاهرة، اى ميلاد الدول الجديدة، علاوة على قيام نظم شيوعية في دول اوربا الشرقية وفي الصين قد ولدت لدى المشتغلين بالسياسة المقارنة قناعة بضرورة توسيع نطاق الدراسة ليشمل النظم السياسية الغربية وغير الغربية من اجل فهم اشمل وافضل للسياسة بوجه عام .ومن ناحية اخرى، تعرض علم السياسة ذاته لثورة منهجية كان من شأنها اضعاف شوكة المناهج والادوات التقليدية وتبني مناهج واقترابات وادوات جديدة .هذه الثورة فرضها عاملان : احدهما المدرسة السلوكية بما اقتضته من ادخال مفاهيم جديدة الى ميدان التحليل والمقارنة كالنظام والوظيفة والثقافة السياسية والقيادة والنخبة والسلوك السياسى، وما فرضتة من قياس كمى للظواهر . اما العامل الآخر فهو بروز دراسات المناطق التى تنهض على تعاون اكثر من علم — السياسة والاقتصاد والاجتماع والانثروبولوجيا — في سبيل التحليل الجاد للنظم السياسية لمنطقة بعينها او لمجموعة من الدول .

والمهم اذن ان الدراسة المقارنة للنظم السياسية شهدت تطورا ضخما صنعته بصفة خاصة اسهامات زمرة من علماء السياسة الامير يكيين امثال روى مكر يدس، صمو يل بيير، دافيد ايستون، كارل دو يتش، جابرئيل الموند، دافيد ابتر، هارى ايكشتين، لوشيان باى، روبرت داهل، جيوفانى سارتورى . وللوقوف على مبلغ ذلك التطور، حسبنا ان ندون ما يلى :

(١) بفضل الاطر الفكرية التى قدمها ايستون والموند، اصبح مفهوم «النظام» وحدة مكرومكزمية للتحليل المقارن . و بهذا، لم تعد السياسة دراسة للدولة والحكومة، ولم تعد المقارنة قاصرة على النظم المجتمعية (الامبراطوريات، الجمهوريات،

الا تحادات الفيدرالية، دول المدينة) بل صار فى الامكان ان تخضع للتحليل المقارن اية وحدات سياسية تتكون من عناصر متشابكة تؤدى وظائف النظام السياسى (الولايات فى النظم الفيدرالية، جماعات المصالح، النظام السياسى الدولى الخ ..) .
(٢) بروز مفاهيم جديدة اثرت التحليل السياسى المقارن . اذ ادخل ايستون مفاهيم : المدخلات والمخرجات، والمطالب والمسانده، والبيئة والتغذية الاسترجاعية(١٥) . واستخدم الموند مفهوم الوظيفة السياسية ومفهوم القدرات(١٦) . أما دو يتش فقد استعار لغة السيبرنتكس (الا تصال والضبط) . التى اتاحت له ان يستخدم فى تحليلة للنظم السياسية مفاهيم : الا تصال او المعلومات، والتغذية الاسترجاعية، والعبء، والذاكرة، والوعى، وفترة الابطاء، والارادة السياسية، والابتكار والتجديد(١٧).
(٣) تعدد وتنوع المناهج واستراتيجيات البحث والاطر النظر ية المستخدمة فى التحليل المقارن : البحوث المسحية، تحليل المضمون، الاساليب الاحصائية والر ياضية .وفى الوقت نفسه صيغت افتراضات حول كل من : العلاقة بين المتغيرات المجتمعية والسلوك التصو يتي، الاساس النفسى لسلوك القادة، مراحل عملية التنشئة السياسية، الدور السياسى للمؤسسة العسكر ية، اشكال المعارضة السياسية ...الخ .
(٤) اتساع النطاق الجغرافى للدراسة بحيث يحتضن العالم الثالث الذى تعكس دوله تنوعا فى الموارد والثقافات والاشكال المؤسسة . واقتضى ذلك بدورة استراتيجية اكثر مرونه لإختبار صدق المقولات العامة المستخلصة من خبرة العالم الغربى المتقدم عند تطبيقها على الدول الجديدة .

هكذا يتضح ان الثورة فى حقل السياسة المقارنة قد انطلقت من مبادىء جسورة : تجاوز الوصف الى التحليل، التحول عن المعالجة القانونية الى المعالجة وفق منهجية جديدة، الانتقال من التركيز على المؤسسات الحكومية الى الاهتمام بالتنظيمات الوسيطة والديناميات والتفاعلات والوظائف السياسية، ثم تخلى الدراسة عن طابعها الغربى لتكتسب طابعا عالميااذا جاز لنا القول .

المبحث الثالث
مشاكل السياسة المقارنه

يواجه التحليل المقارن للنظم السياسية، من حيث يروم الخلوص الى استنتاجات عامة تتجاوز نطاق الحالات قيد البحث الى تفسير الحالات الاخرى التى تشترك معها فى مستوى التعميم، عددا من المشكلات تتعلق بالمفاهيم المستخدمة وانتخاب استراتيجية المقارنة وجمع المعلومات . ونعمد فيما يلى الى تفصيل القول بشان كل منها على حدة .

اولا: المفاهيم:

ليس من شك في ان المقارنة الدقيقة تحتاج الى مفاهيم محددة بوضوح ودقة.

لذا فان عدم دقة المصطلحات يمثل احد جوانب الضعف الاساسية في البحث السياسي المقارن. فلا يوجد بين الدارسين اتفاق حول معنى اي مفهوم بما في ذلك المفاهيم الشائعة كالدولة والحكومة والحزب والقوة والسلطة والنفوذ واليمين واليسار والديمقراطية والديكتاتور ية... الخ. ذلك ان كل دارس يتبنى تعر يفا للمفهوم المستخدم يتفق والهدف من البحث فضلا عن القيم التي يؤمن بها. كما ان لكل مصطلح سياسي دورا مزدوجا حيث يستخدمه عالم السياسة بمعنى معين في حين يستخدمه الشخص العادي بمعنى آخر. فمثلا كلمات الاستعمار الفاشية وحق تقر ير المصير يقصد بها الباحث السياسي شيئا محددا يختلف عن معناها في ذهن رجل الشارع. كما ان المفهوم نفسه قد تكون له معاني متميزة من الناحية الاكاديمية. فكلمة الحكومة، على سبيل المثال، تشير اما الى السلطات الثلاث، او الى السلطة التنفيذية وحدها او الجهاز الاداري. اضف الى كل هذا ان المصطلحات السياسية عادة ما لا تساير الواقع المتغير. فالاستعمار اصبح له الآن مدلولا يختلف عن مدلوله في القرن الماضي والنصف الأول من القرن الحالي(١٨). وفي الامد القصير، لا يبدو ان ثمة حلا مرضيا لهذه المشكلة، ولكن المحتمل في الاجل الطو يل ان يظهر جسد من المفاهيم تتفق عليهاجماعة علمية تتمتع بالسلطة القوامة على العاملين في حقل السياسة المقارنة. الا اننا جميعا في الامد الطو يل سوف نكون في عداد الاموات كما قال كينز.

غير انه لما كانت السياسة المقارنة ترمي الى بيان اوجه الشبه والاختلاف فمن الضروري اذن تحديد المفهوم موضع الدراسة بوضوح تام حتى يتأتى لاي باحث آخر ان يعرف ما اذا كانت مفردة ما تدخل في او تخرج عن دائرة هذا المفهوم.

وهنا ينصح بتعر يف المفهوم اجرائيا، اي تحديد مؤشرات له تقبل الاختبار الامبير يقي(١٩). فعلى سبيل المثال، يمكن تعر يف الحزب السياسي اجرائيا بانه مجموعة منظمة ذات برنامج واضح، وسبق لها ان تقدمت بمرشحين في انتخاب عام. وللتأكد من كون جماعة ما حزبا ام لا، لابد من اجراء ثلاثة اختبارات تتعلق على التوالي بمعرفة ما اذا كانت الجماعة منظمة، وما اذا كان لها برنامج واضح، وما اذا كانت قد تقدمت بمرشحين.

وعلى اية حال، يجب الاشارة الى ان التحديد الاجرائي للمفاهيم ليس حلا شافيا للمشكلة المثارة نظرا لافتقار اي مفهوم الى مؤشرات واضحة يجمع عليها الدارسون، علاوة على انه ليس من المؤكد دائما ان مجموعة المؤشرات الاجرائية المنتخبة تدل على المفهوم بدقة. ومن المفاهيم التي تثير مشكلات من هذا النوع: الطبقة الاجتماعية، ومستوى المعيشة، والتنمية السياسية. وايا ما كان الامر، لا معدى، في الامد القصير على الاقل، عن التحديد الاجرائي للمفاهيم تحاشيا للخلط والغموض.

هذا من ناحية، ومن ناحية اخرى، غالبا ما تفترض الدراسة المقارنة الماما باللغات الاجنبية، الامر الذي يثير قضية الترجمة (٢٠) فمثلا مصطلح

(Consociational Democracy) كما استخدمه ليجبارت وآخرون، يشير الى نمط للحكم الديمقراطي من معالمه تعدد القوى السياسية، ادراك النخب السياسية مخاطر هذا التعدد، وحرصها على التعاون والتوفيق حفاظا على النظام وحماية للمجتمع من الوقوع في براثن عدم الاستقرار (هولندة نموذج حي لهذا النمط). ومن الصعوبة بمكان تعريب هذا المصطلح بما لايفقده دلالته الحقيقية حيث الالفاظ العربية المطروحة هي: الديمقراطية الوعيية والديمقراطية الطائفية، والديمقراطية التوفيقية، ولا يخفى ما يعتورها جميعا من قصور.

وللتغلب على هذه المشكلة، يمكن الاعتصام بمفاهيم ذات مستوى عال من العمومية. وتبذل الآن محاولات للكشف عن مثل هذه المفاهيم. ولكن يؤخذ عليها انها تعكس ثقافة المجتمع الصناعي الغربي لاسيما المجتمع الامريكي. ولتلافي ذلك العيب، يتعين تكثير وتنويع المجتمعات التي تكون هدفا للدراسة المقارنة، ومن هنا، تبدو قيمة دراسات المناطق ودراسات البلدان النامية، اذ هي خليقة باثراء المقارنات وفتح آفاق جديدة للتأمل والتفكير.

ثانيا: استراتيجية المقارنة:

يصطدم البحث المقارن بهذا الخصوص باكثر من مشكلة جزئية:

١ـ انتخاب المتغيرات، او المفاهيم الاساسية التي تدول حولها المقارنة.

وهنا يمكن للباحث ان يختار احد بديلين:

اولهما: الاعتماد على احد نماذج المقارنة التي طرحها علماء السياسة، بمعنى ان يتوسل بالمتغيرات التي تناولها اي من هؤلاء:

- الموند و باول: البنية والثقافة السياسية، التعبير عن المصالح، تجميع المصالح والاحزاب، الابنية والوظائف الحكومية، الوظيفة الاتصالية، قدرات النظام، انماط النظم السياسية، التنمية السياسية.
- روي مكريدس: صنع القرار، القوة، الايديولوجية، المؤسسات السياسية.
- بيير و بلام: الثقافة السياسية، القوة، المصالح الساسية.
- بلوندل: الابنية، السلوك، القانون.
- ميركل: مجاميع التطور التاريخي، التنشئة والمشاركة والتجنيد، الثقافات الساسية، المركز والحافة، الاحزاب، الجماعات، عمليات ومؤسسات وابنية صنع السياسة، الدساتير والمحاك، النظام السياسي والعالم.
- كيرتس: المجتمع والدولة، تصنيف النظم، التمثيل والتصويت، المصالح والاحزاب، النظم الحزبية، البرلمانات وصنع القاعدة، الاجهزة التنفيذية، النظم الادارية.
- ايكشتين وابتر: الحكم التمثيلي والدستوري، النظم الانتخابية، الاحزاب السياسية، جماعات الضغط والمصلحة، الشمولية والاوتقراطية، التغير السياسي، الحكم والسياسة في المجتمعات غير الغربية.

هذه بعض نماذج اوردناها على سبيل المثال لا الحصر لنذكر القاريء بمبلغ الاختلاف بين الدراسين حول المتغيرات الاولى بالبحث السياسي المقارن، ولنؤكد بالتالي حر ية الباحث في اختيار النموذج الذي يراه اكثر ملائمة.

وثانيهما: الركون الى احد المناهج كمنهج النظم او المنهج البنائي – الوظيفي او المنهج السلوكي او منهج الاتصال. اذ ان لكل منها مفاهيم اساسية تعمل كنقط ارتكاز وتوجيه للباحث حتى لا يتنكب طر يقة اثناء الدراسة والتحليل.

٢– تحديد وحدة المقارنة: درج المهتمون بالسياسة المقارنة لفترة طو يلة على اعتبار الدولة او النظام السياسي وحدة الدراسة المقارنة، وسواء انصبت المقارنة على الدولة او النظام، فاننا نكون بازاء دراسة سياسية مكروكزمية. اما اذا كان مدار التحليل المقارن هو بناء سياسي معين كالبرلمان، فاننا نكون بصدد دراسة سياسية ميكروكزمية.

ان تعيين وحدة المقارنة موضع خلاف بين علماء السياسة المقارنة. فالبعض يرى في النظام السياسي ككل اكثر الوحدات السياسية ملائمة للتحليل. وهناك من يركز على الحكومة. و يراها آخرون في الدولة و يدافع البعض عن السلوك كوحدة للتحليل.

وهذه المشكلة يعقد منها الطابع المركب للنظم السياسية وانماط السلوك بالاضافة الى عدم رشد هذه الاخيرة في بعض الاحيان (٢١). فكل نظام سياسي يجمع عناصر تقليدية واخرى حديثة، وتتحدد طبيعته بالكم النسبي لهذين النوعين من العناصر. فالنظام الديمقراطي البر يطاني لا زال يحتفظ بالملكية، و بالطابع الارستقراطي في تشكيل البرلمان حيث يوجد الى جوار مجلس العموم مجلس اللوردات الذي يعتمد على مبدأ الوراثة الى حد كبير. ولا زالت سو يسرا الديمقراطية تحرم بعض النساء من حق التصو يت. وفي المجتمع الامر يكي لا يتمتع سائر المواطنين بالحقوق المدنية على قدم المساواة. ولا يعدو البناء المجتمعي الياباني ان يكون توليفة فر يدة بين ما هو تقليدي وما هو حديث.

وتعايش كافة المجتمعات الجديدة صراعا داخليا بين المؤثرات التقليدية والمؤثرات الحديثة، فالمجتمع الهندي لم يبرأ بعد من الجدل حول استخدام اللغة الانجليز ية او اللغة الهندية كلغة رسمية. وتشهد نيجير يا صراعا بين دعاة القانون الاسلامي ودعاة القانون العرفي البر يطاني. ومنذ سنة ١٩٦٠ ادخلت تركيا مؤسسات دستور ية و برلمانية جديدة في الوقت الذي ظلت تحتفظ فيه باشكال تقليدية من العلاقات الاجتماعية. ولم يستطع الحكم الشيوعي في يوغسلافيا الى الآن تحر ير الحياة السياسية تماما من تأثير الروابط والعلاقات العائلية والا ثنية. و يجمع النظام المغر بي حاليا بين الحكم الملكي الوراثي والتعدد الحز بي. وفي مصر، ثمة جدال بين الالتزام باحكام الشر يعة الاسلامية و بين استمرار سر يان

النظام القانوني المعمول به حاليا. وتتعايش فيها المجالس العرفية كأداة غير رسمية لفض المنازعات جنبا الى جنب مع المحاكم. و يوجد في القرى نمط السلطة الحديث ممثلا في نقط الشرطة والمجالس المحلية المنتخبة مع النمط التقليدي ممثلا في العمد ومشايخ البلد وكبار السن ورؤساء العائلات. و بينما يدعو السادات الى الديمقراطية السياسية، لا يفتا يردد انه كبيرالعائلة المصر ية الذي له – اتساقا مع جوهر النظام الابوي – سلطة الامر والنهي.

ومن جهة ثانية لا توجد ظاهرة سياسية خالصة، فما هو سياسي يتداخل و يتفاعل مع ما هو اجتماعي واقتصادي وثقافي. لذا لا يصح علميا ان نرد السلوك السياسي لاحد القادة الى متغير واحد: عقدة النقص، حب الظهور، الشخصية المتسلطة الرغبة في الانجاز، العمالة.. الى غير ذلك من العوامل المتصورة وانما ينبغي تفسيره في ضوء اكثر من متغير حتى يجيء ذلك التفسير دقيقا كلما امكن.

ومن جهة ثالثة، لاينهض السلوك السياسي بالضرورة على اساس رشيد مما يجعل دراسته علميا مهمة شاقة. فالحياة السياسية في اي مجتمع تحفل بمظاهر عديدة للسلوك غير الرشيد والانفصام بين الفكر والواقع. و بيان ذلك ان مؤسسة معينة قد تظل موجودة برغم انها لا تؤدي اي دور. فمثلا، توجد في مصر نقابات لعمال الزراعة لا تمارس تاثيرا يذكر ولا تنهض باية مهام تقر يبا. كذلك فان الدستور قد يخول مؤسسة ما سلطات لا تزاولها من الناحية العملية. فمثلا لم يحدث ان مارس وز ير التعليم السو يدي حق تعيين اساتذة الجامعات علما بان الدستور خوله اياه.

ومهما يكن من امر قضية وحدة التحليل، يلاحظ ان المنهج المقارن ليس فيه ما يستدعي قصر المقارنة على مستوى واحد او وحدة بعينها. و يترتب على ذلك ضرورة تعدد جوانب ووحدات المقارنة حتى يتسنى تفسير الاختلافات في العلاقة بين متغير ين واكثر في سياق نظم سياسية متعددة ومتباينة. اذ قد ترجع هذه الاختلافات اساسا الى عوامل كامنة في النظم السياسية ذاتها (انخفاض حجم المشاركة السياسية في روديسيا وجمهور ية جنوب افر يقيا بسبب حرمان الاغلبية السوداء قانونا من المشاركة في الحياة السياسية). وقد ترجع في المقام الاول الى عوامل مستقلة، اي عوامل اقتصادية واجتماعية وثقافية (الفقر والامية وضعف الشعور بالمواطنة المسئولة تعلل الى حد كبير تدني المشاركة كما وكيفا في اغلب بلدان العالم الثالث). وقد تجد تفسيرا في كلا النوعين من المتغيرات.

٣ – كيفية معالجة الظاهرة السياسية: هنا، يمكن ان تخضع الظواهر السياسية للبحث المقارن بوصفها غايات، اي نتاج لعوامل يندر ان تكون من طبيعة سياسية. فمثلا قد يفسر اختلاف السلوك التصو يتي للمرأة في المجتمعات الصناعية على ضوء الانتماء الديني والمستوى الاقتصادي والوضع الديمغرافي. و بالمقابل يمكن ان تقارن

باعتبارها وسائل اي متغيرات مستقلة تؤثر في مختلف جوانب الحياة الاجتماعية. ومثال ذلك ان يعمد الباحث الى الدراسة المقارنة للآثار العامة للفيدرالية في الولايات المتحدة وكندا والهند ونيجير يا والمانيا الغربية وسو يسرا والاتحاد السوفيتي.

وعلى العموم، يبقى ان تحديد طبيعة العلاقة بين ما هو سياسي وما هو غير سياسي يشكل صعوبة في البحث المقارن.

بناء المؤشرات: لقد مر بنا انه قلما يتفق على مجموعة مؤشرات تدل بوضوح ودقة على الظاهرة السياسية قيد البحث المقارن. ونضيف ان المؤشرات الخاصة بمتغير او ظاهرة ما ربما كانت دالة بالنسبة لمجتمع وغير ذلك بالنسبة لمجتمع آخر (٢٢)، فالمؤشرات التي تعبر عن المشاركة في الديمقراطيات الغربية (التصويت، الانضمام الى الجماعات السياسية وشبه السياسية، الاتصال بالمسئولين، مناقشة القضايا العامة، السعي من اجل الوصول الى السلطة، تقلد منصب سياسي) قد لا تصلح كلها او بعضها لقياس الظاهرة ذاتها في الدول الشيوعية او دول العالم الثالث فمن ثم يجب، ما دمنا بازاء بحث مقارن، وضع مؤشرات للظاهرة محل البحث تصدق بالنسبة لمختلف النظم، او وضع مجموعات من المؤشرات لها الاوزان نفسها على ان تلائم كل مجموعة منها نظاما معينا.

٥ـ انتخاب الاطار النظري (٢٣): النظرية عبارة عن مجموعة من المنطوقات العامة التي تتسق فيما بينها منطقيا وتقبل الاختبار امبريقيا، و يمكن استخدامها في تفسير، ولو بشكل احتمالي، كافة الحالات التي تشترك مع الحالات قيد المقارنة في درجة التعميم: النظم الديمقراطية، جماعات المصالح الزراعية، الاحزاب الشيوعية، الدور السياسي للعسكريين في دول العالم الثالث، انماط القيادة في الجهاز الحكومي... الخ ومن حسن الطالع ان علم السياسة يعرف الآن اطرا نظرية عديدة: نظرية النظم، التحليل البنائي ـ الوظيفي، المنهج التنموي، منهج الاتصال، نظريات التبادل، التحليل النفسي، نظرية النخبة، منهج صنع القرار.

هذه النظريات توجه الباحث الى جمع وتصنيف المعلومات، فلو اعتمد منهج النظم، كما صاغه دافيد ايستون، اساسا لتحليل النظم السياسية العربية مثلا، كان عليه ان يجمع معلومات خاصة بكل من المدخل اليها (المطالب والتأييد) والمخرج منها (السياسات والقرارات) وتفاعلها مع البيئة، والتغذية الاسترجاعية (تدفق المعلومات اليها من البيئة عن نتائج افعالها). اما اذا اعتمد نظرية النخبة، فعليه ان يجمع معلومات اجتماعية وسياسية خاصة برؤساء الدول، ورؤساء الوزراء، والوزراء ونوابهم.

كذلك فان النظريات تقترح فروضا يمكن التحقق من صدقها تجريبيا مما يساعد على اثراء ميدان الدراسات السياسية المقارنة، من ذلك مثلا افتراض وجود

علاقة، ثم بين الاستعداد للتصويت وبين العضوية في الجماعات السياسية، ثم بين معدلات التصويت وبين مستوى التعليم والتحضر.

والى ما تقدم، تحدد النظرية مستوى التعميم وربما ايضا مستوى النطاق فالنموذج البنائي ـ الوظيفي يركز على وظائف النظام السياسي، بينما التحليل النفسي يركز على الفرد او الجماعة الصغيرة القائمة على علاقات المواجهة. وعلى ذلك لا يصلح الاطار الاول لتحليل القرارات السياسية، ولا يفيد الاطار الثاني في دراسة ازمة التكامل. من ثم، يواجه الباحث دائما مشكلة انتخاب الاطار النظري الاكثر ملائمة لموضوع دراسته.

والمؤكد ان المشكلات التي يمكن ان تثور عند استخدام الاطر النظرية المختلفة يمكن ان تتضاءل من خلال تكثيف استخدامها في البحث المقارن، وهو الامر الذي لم يحدث في حدود علمنا حتى الآن. ان تكرار اختبار النظريات في سياقات مختلفة ـ وذلك امل المعنيين بالسياسة المقارنة ـ هو وحدة الكفيل باظهار جوانب قوتها وضعفها بما يساعد على تعديلات وبلورتها.

ثالثا: جمع المعلومات: (٢٤)

تعتمد الدراسة المقارنة على معلومات مباشرة وغير مباشرة:

اما المعلومات المباشرة فمصادرها الاستبيان والمقابلة والملاحظة ويجابه استخدام هذه الادوات صعوبات تفرضها الاعتبارات السياسية (كما هو الحال في البلدان الشيوعية وفي اكثرية دول العالم الثالث) وقصور الموارد المالية، ونقص الباحثين الاكفاء وتعذر الاتصال بالمفحوصين. بل ان الاستبيان بالذات يثير مشكلة اختيار العينة والدقة في اعداد وتطبيق صحيفة البحث.

وتتمثل مصادر المعلومات غير المباشرة في الاحصاءات الرسمية والسجلات والوثائق والتراجم الشخصية، علاوة على المادة التاريخية التي تسمح للباحث ان يتجاوز حدود عالمه المعاصر، وان يجري دراسات تتبعية وان يطلع على نماذج كثيرة ومتباينة من النظم السياسية التي قد يوجد لها نظير في العالم الحديث. وعلى اية حال، يلاحظ ان الاحصاءات الرسمية في دول كثيرة لايمكن ان يعول عليها لما يعتورها من قصور وتشويه. كما انه لايسمح للباحثين بالاطلاع على الوثائق الا بعد مضي فترة زمنية عليها تصل في مصر مثلا الى خمسين عاما. ولا تكاد المذكرات والتراجم الشخصية تخلو من الكذب والمبالغة والتجني. ولا تبرأ الكتابات التاريخية من التحيز ناهيك عن انها غالبا ما ترصد اوضاع الطبقات الحاكمة ولا تتناول احوال المحكومين الا لماما وبصورة عرضية. والادهى من كل هذا ان المعلومات المتاحة عن النظم الشمولية والتسلطية بوجه عام عادة ما تكون ضئيلة وغير دقيقة مما يبرر جزئيا غياب او ضعف الاهتمام بموضوع المطالب المجتمعية والرأي العام من جانب علماء السياسة المقارنة المعنيين بدراسة النظم الشيوعية وفي مقدمتها النظام

السوفيتي.

خاتمة:

آفاق السياسة المقارنة:

انطلاقا مما تقدم، يمكن اثارة عدد من الموضوعات التي تشغل حاليا بال المهتمين بالسياسة المقارنة.

اولا: تعيين الحدود: لا يبدو حتى الآن ان هناك اتفاقا حول الحدود الملائمة والمنطقية لميدان السياسة المقارنة في علاقته بعلم السياسة. اذ يوجد من يزعم بان السياسة المقارنة لا شيء، ومن يزعم على النقيض تماما، بانها تستوعب كل شيء يوصف بانه سياسي. وليس بخاف ما في الاتجاهين من مبالغة غير مقبولة. فالاول يعني الغاء لحقل دراسي له جذوره في تاريخ الفكر السياسي، وله انصاره من بين علماء السياسة، وله موضعه في مناهج الدراسة باقسام العلوم السياسية بالجامعات. اما الثاني فيمنع ميدان السياسة المقارنة اذ يراه وعلم السياسية شيئاً واحداً.

واغلب الظن ان الاتجاه الذي يأخذ التحليل المقارن للنظم السياسية (الرئيسية والفرعية) على انه لب السياسة المقارنة كفيل بحسم قضية الهوية والحدود بشكل مناسب ومعقول. وهنا تصبح السياسة المقارنة دراسة لعلاقة النظرية بالتطبيق، اي لعلاقة المفاهيم بالاطر الفكرية والنماذج بالسلوك الفعلي للنظم السياسية في سياق مقارن. و يترتب على ذلك، بالطبع، ان يستوعب مجال الدراسة موضوعات: الثقافة السياسية، النخب والقيادة، السلطة والاكراه، التنشئة السياسية، المشاركة السياسية، التعبئة، التكامل السياسي، التنمية السياسية، التعبير عن المطالب، تجميع المطالب، صنع السياسة، الاتصال السياسي، النظم الحزبية، جماعات المصالح، النظم الانتخابية، تدخل العسكر بين في السياسة، انماط البيروقراطية، اشكال المعارضة، الايديولوجيات السياسية.

ثانيا الاختلال بين التنظير والتطبيق: اسفرت الثورة التي تعرض لها حقل السياسة المقارنة بعد الحرب العالمية الثانية عن تطور ضخم على مستوى المفاهيم والمناهج والاطر التحليلية. فما اكثر المصطلحات والنظريات والنماذج التي طرحها علماء السياسة المقارنة. ولكن يبدو ان الاضافات النظرية لم تواكبها دراسات تطبيقية بالدرجة نفسها مما خلق فجوة بين التنظير والتطبيق وحرم الاول نسبيا من امكانية التعديل والبلورة بناء على ما تكشف عنه نتائج الثاني.

ان البحوث التطبيقية الامبيريقية التي تجعل مجالها اكثر من نظام سياسي هي وحدها الكفيلة باظهار مدى سلامة المفاهيم والنظريات المطروحة في هذا الشأن وتوفير الادلة التي تساندها او تتحداها، بالاضافة الى اقتراح تعديلها على نحو

معين، مما يفضي الى مزيد من الايناع النظري. لذا يجب ان تنال هذه البحوث اهتماما اكبر من جانب العاملين في ميدان السياسة المقارنة.

ثالثا: الاختلال بين المؤسسات والسياسات: ففي الخمسينات والستينات، ركز علماء السياسة المقارنة على الابنية السياسية والمدخلات الى النظام السياسي، بينما تجاهلوا مخرجاته. الا انه في منتصف الستينات قام المجلس الامريكي لابحاث العلوم الاجتماعية بتشكيل لجنة العمليات الحكومية والقانونية لتحل محل لجنة السلوك السياسي. و باشرت اللجنة عملها باثارة السؤال التالي: ما الذي ينبغي ان يتسلح به علماء السياسة لدراسة وتقويم وتقديم توصيات حول مضامين السياسات العامة؟ هذا السؤال لم يصادف حتى الآن اجابة مرضية من قبل علماء السياسة.

واذا كانت السياسة، بمعنى السلوك السياسي للمؤسسات والجماعات والافراد، قد خضعت للبحث الامبيرقي المقارن، فان السياسات، بمعنى تعبئة وتخصيص الموارد والخدمات في سبيل الصالح العام، مازال ينتظرها المزيد من الدراسة والتقويم. وعلى اية حال، انتهى نفر غير قليل من علماء السياسة في العقد الراهن الى التسليم بملائمة المدخل التوزيعي الى التحليل السياسي المقارن. صحيح ان هذا المدخل ليس جديدا حيث عرض له هارولد لازويل في كتابه «السياسة: من يحصل على ماذا، ومتى، وكيف» المنشور لاول مرة عام ١٩٣٦، الا ان احياءه اثار و يثير تساؤلات شتى من قبيل: كيف يتأتى للحكومات التي تجتاز مراحل متباينة من التطور السياسي او تواجه اوضاعا اقتصادية مختلفة ان تخصص الموارد الوطنية المتاحة؟ كيف تميز الدول بين القطاعين العام والخاص؟ ماهي المصالح والاولويات العامة؟ ما هو الحجم الملائم من السلع والخدمات الذي يجب ان يؤول الى ملكية او رقابة الدولة؟ ما هي معايير توزيع الموارد؟ كيف يمكن قياس النفقة والعائد لسياسات معينة في مجالات الصحة والتعليم والامن والاسكان...الخ؟ ما هي اولويات انفاق الايرادات العامة؟

وغني عن القول ان التصدي للاجابة على هذه التساؤلات يتطلب معلومات اكبر حجما واكثر تنوعا، فضلا عن ادوات جديدة اكثر دقة لقياس فاعلية السياسات العامة.

الحواشي

١ - للوقوف بايجاز على الاتجاهات المختلفة في شان هوية علم السياسة المقارنة، انظر: Geoffrey Roberts, *What is Comparative Politics?* London, The Macmillian Press Ltd., 1972, pp. 8-9.

٢ - Peter Merkle, *Modern Comparative Politics*, New York, Holt Rinehart & Winston, Inc., 1970 pp. 2-3

٣ - *Ibid.*, pp. 5-7

٤ - ارسطو طاليس، **السياسة**، ترجمة من الاغريقية الى الفرنسية وعلق عليه بارتلمي سانتهيلير، نقله الى العربية احمد لطفي السيد، القاهرة: لجنة التأليف والترجمة والنشر ١٩٤٧ - ص ٢٩ - ٣٢، ٣٣٥ - ٣٤٠.

٥ - فؤاد محمد شبل، **الفكر السياسي : دراسات مقارنة للمذاهب السياسية والاجتماعية**، القاهرة : الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٤٧، ص ١٤١ - ١٤٢.

٦ - Joseph Roucek, ed., *Classics in Political Science*, London, Peter Owen Ltd., 1963, pp. 32-33.

٧ - فؤاد شبل، **المصدر السابق** ص ١٨٧ - ١٨٨.

٨ - انظر عرضا وافيا لانواع وخصائص التجمعات البشرية عند الفارابي في : د . علي عبد المعطى و د . محمد جلال شرف، **خصائص الفكر السياسي في الاسلام واهم نظرياته** (الاسكندرية، دار الجامعات المصرية، ١٩٧٥) ص ٢٥٧ - ٢٨٨. كذلك

Erwin Rosenthal, Political Thought in Medieval Islam, An Introductory Press, 1958, pp. 126-139.

٩ - **عبدالرحمن بن خلدون**، (بيروت، دار احياء التراث العربي) الكتاب الاول، الفصل الثاني (الفصول ٧، ١١، ١٧، ٢٢) الفصل الثالث (الفصول ١، ٤، ٥، ٦، ١٧، ٢٣، ٢٥، ٤٧، ٤٨، ٤٩، ٥١)

١٠ - **نيقولا مكيافيللي**، تعريب خيري حماد، تعقيب فاروق سعد (بيروت: دار الافاق الجديدة، ١٩٨٥) الفصول ١ - ٣، ٩، ١١، ١٥ - ١٩.

١١ - Harry Eckstein, A Perspective on Comparative Politics, Past and Present, in: H. Eckstein and D. Apter, eds., *Comparative Politics: A Reader*, New York, The Free Press, 1968, pp. 8-9

١٢ - *Ibid*, pp. 9-12

١٣ - لمزيد من التفصيل، انظر بالذات:

Roy Macridis, A Survey of the Field of Comparative Government, in H. Eckstein and D. Apter, eds, *op.cit.*, pp. 43-48.

١٤ - Mdriand Irish and Elke Frank, *Introduction to Comparative Politics*, Thirteen Nation-States N.J., Prentice-Hall, 1978, pp. 6-7
- Peter Merkle, *op.cit.*, pp 9-10

١٥ - يستطيع القارىء ان يجد معالجة اضافية لهذه المفاهيم بالرجوع الى نموذج التحليل الايتسوني في:

David Eastor., *A. Framework for Political Analysis*, New York, Prentice-Hall, 1965.

١٦ - لقد ميز الموند، في شأن وظائف النظم السياسية، بين مجموعتين: وظائف خاصة بالمدخلات (التنشئة والتجنيد السياسي، التعبير عن المصالح، تجميع المصالح، الاتصال السياسي) ووظائف خاصة بالمخرجات (صنع القاعدة، تنفيذ القاعدة، التقاضي على اساس القاعدة).
وفصل القول بخصوصها في المقدمة التي صدر بها الكتاب الشهير الموسوم «السياسة في المناطق الآخذه في النمو» والذي حرره بالاشتراك مع جميس كولمان. انظر.

G. Almond and J. Coleman, eds., *Politics of the Developing Area*, N.J. Princeton U.P., 1960, pp.

اما مفاهيم القدرات فيمثل احد محاور المنهج التنموي الذي اصله بالتعاون مع باول. وقد حدد قدرات للنظام السياسي هي: القدرة الاستخراجية، والقدرة التنظيمية، والقدرة التوزيعية، والقدرة الرمزية، والقدرة الاستجابية.
للتعرف على المقصود بهذه القدرات وكيفية قياسها، راجع:

G Almond and B. Powell, *Comparative Politics, A Developmental Approach, Boston, Little Brown and Comp., 1966. pp. 190-213*

١٧ - عرض دور يتش لهذه المفاهيم من حيث معناها وتطبيقها في تحليل النظم السياسية في بعض اعماله نذكر منها:

-Karl Deutsch, *The Nerves of Government, Models of Political Communication and Control*, N.Y., The Free Press of Glencoe,

1963, Chaps. 9-11

- , *Politics and Government, How People Decide Their Fate,* Boston, Houghton Mifflin Comp., 1974, Chap. 6.

١٨ - Michael Curtis, *Comparative Government and Politics, N.Y., Harper and Row Publishers, 1968, pp. 11-12.*

١٩ - بخصوص ضرورة التعريف الاجرائي للمفاهيم كحل مؤقت لفوضى المصطلحات والتعاريف انظر: Geoffrey Roberts, op.cit., 21-22

٢٠ - حول احتمالية ان تفقد دلالتها مع ترجمتها من لغتها الى لغة اخرى طالع: *Ibid,* pp. 25-26

٢١ - لتبين كيف تمثل هذه العوامل صعوبات في التحليل المقارن للنظم السياسية راجع بوجه عام.

Michael Curtis, *op.cit.,* pp. 9-10; 14-15.

-Jean Blondel, ed., *Comparative Government, A Reader,* London, Macmillan and Co. Ltd., 1969, pp. 15-21

٢٢ - Geoffrey Roberts, *op.cit.,*p. 34.

٢٣ - انظر في شأن وظائف النظريات والاختيار من بينها في مجال السياسية المقارنة: *Ibid,* pp. 37-50.

٢٤ - راجع على العموم: Jean Blondel, ed., *op.cit, pp* 9-12.

***

نمو الطفل اللغوي وعلاقته بنموه الادراكي

د. داود عبده *

كيف يتعلم الطفل اللغة

يتعلم الطفل التراكيب اللغوية عن طريق تقدير فرضيات (hypotheses) معينة مبنية على النماذج اللغوية التي يسمعها، ثم وضع هذه الفرضيات موضع الاختبار في الاستعمال اللغوي وتعديلا عندما يتضح له خطؤها يؤدي الى تقريبها تدريجيا من تراكيب الكبار، الى ان تصبح تراكيبه مطابقة لتراكيبهم. او ان الطفل يستخلص قاعدة لغوية معينة من النماذج التي يسمعها ثم يطبق هذه القاعدة، و بعد ذلك يعدلها الى ان تطابق القاعدة التي يستعملها الكبار. فالطفل العربي، مثلا، يستخلص قاعدة التأنيث في العربية من نماذج مثل كبير ـ كبيرة، طويل ـ طويلة ـ الخ فيطبقها على زغير، فيقول زغيرة، وعلى أحمر فيقول أحمرة ثم يكتشف خطأ هذا التطبيق في المثال الأخير في فترة لاحقة، فيعدل القاعدة بحيث تنطبق على مجموعة من الأسماء والصفات وتستثنى أخرى. واذا كانت علامة التأنيث في لهجته فتحة مائلة (ے)، فانه يستعمل هذه العلامة في البداية مع كلمات مثل شاطر، فيقول شاطرة بفتحة مائلة، ثم يكتشف ان علامة التأنيث المستعملة مع الكلمات التي تنتهي براء غير مسبوقة بكسرة او باحد الأصوات المفخمة (الصادو الضاد و الطاء و الظاء و القاف) هي فتحة (قارن: تلميذة، معلمة الخ ببطة، ورقة، مريضة الخ.) فيعدل قاعدته في فترة لاحقة. وكذلك قد يستخلص الطفل قاعدة الجمع من نماذج مثل سيارات، و طاولات، فيفترض ان علامة الجمع هي دائما (آت)، فيأخذ في تطبيقها على كلمات مثل صحن وكرسي و قلم، فيقول صحنات وكرسات وقلمات. ثم يكتشف ان عليه تعديل هذه الفرضية.

وما قيل عن قواعد تركيب الكلمة ينطبق على قواعد تركيب الجملة. فقد يستنتج الطفل ان النفي يتم باستعمال لا في جميع الحالات، فيقول: انا لا اكلت والأكل لا طيبة وثم يكتشف فيما بعد ان الفعل الماضي ينفى بما وان الصفة تنفى بمش في لهجة الكبار من حوله، فيعدل فرضيته الاولى، و يبدأ بتطبيق الفرضية المعدلة: ما أكلت، ما لعبت، ما اخذت، ومش طيب، مش حلو، مش كثير الخ.

ورغم ان الطفل لا يعرف المصطلحات «اسم»، صفة، «فعل»، «ماض» «مضارع» «اداة نفي»، «تاء التأنيث»، «واو الجماعة» الخ، فانه يستطيع تمييز الاسم من الفعل و من الصفة، و المفرد من الجمع، و يستطيع تجريد السوابق واللواحق في

---

* الاستاذ بقسم اللغة العربية في جامعة الكويت

الكلمة، واستخلاص القواعد الصرفية (قواعد تركيب الكلمة) و القواعد النحوية (قواعد تركيب الجملة) كما يفعل اللغوي. فهو يستعمل علامة للجمع مع الفعل تختلف عن علامة الجمع التي يستعملها مع الاسم، فيقول اكلوا مضيفا «واو الجماعة» للمفرد، و يقول سيارات مضيفا علامة مختلفة للمفرد، ولا يفعل العكس، اي لا يضيف (ـ ات) الى اكل، ولا «واو الجماعة» الى سيارة. كذلك يستعمل أداة التعريف مع الاسماء و الصفات ولكنه لا يستعملها مع الاسماء والصفات ولكنه لا يستعملها مع الأفعال والأدوات.

ولعل من الجدير بالذكر هنا ان اشير الى ان الطفل لا يكاد يبلغ الثالثة او الرابعة من عمره حتى يكون قد اتقن معظم القواعد الصوتية والصرفية و النحوية(١) في لهجته:

من القواعد الصوتية التي يتقنها قاعدة اضافة حركة تجنبا لـ «التقاء الساكنين». يقول افتح باب الدار (بسكون الحاء)، ولكن افتح الباب (بكسر الحاء). ومن هذه القواعد قاعدة لفظ «اللام الشمسية». يقول الباب، الولد، المفتاح (يلفظ اللام ولكنه يقول الدار، السيارة، الناس (بتحويل اللام الى دال في المثال الاول والى سين في المثال الثاني والى نون في المثال الثالث).

ومن القواعد الصرفية التي يتقنها قواعد صياغة المؤنث والجمع التي اشرنا اليها، وقواعد صياغة المثنى واسم الفاعل واسم المفعول الخ. ولو سئل مثقف عربي «كيف تصوغ فعل الأمر؟»، مثلا، «هل تصوغه من الماضي ام المضارع ام المصدر؟..» لكانت اجابته على الأرجح: لا أعرف، رغم انه يعرف كيف يصوغ فعل الأمر من المضارع دون ان يدري. وكذلك الطفل يصوغ فعل الامر من المضارع، فاذا تعلم الفعل الماضي أجا (جاء) والمضارع بيجي (يجيء)، فانه قد يستعمل أمر لم يسمعه من احد كما فعل ابننا مروان ــ هو ايجي، فيقول ايجي عندي بدلا من تعال عندي.

و من القواعد النحوية التي يتقنها الطفل القاعدة المتعلقة بالصفة والموصوف فالطفل يعرف (معرفة تطبيقية) ان الصفة تتبع الموصوف وتطابقه تعريفا وتنكيرا وتذكيرا وتأنيثا وافرادا وجمعا، فيقول: ولد شاطر ــ الولد الشاطر ــ، بنت شاطره البنت الشاطرة، اولاد شاطرين ــ الأولاد الشاطرين. ومن القواعد التي يتقنها الطفل القاعدة المتعلقة بالمضاف والمضاف اليه. فهو يعرف ان المضاف يسبق المضاف اليه، فيقول: كتاب البنت وليس بنت الكتاب، و يعرف ان عليه اذا أراد ان يصف المضاف الا يضع الصفة بعده مباشرة، بل بعد المضاف اليه، فيقول كتاب البنت الاخضر، و ليس كتاب أخضر البنت، رغم انه يقول كتاب أخضر عندما لا يكون الكتاب مضافا.

يستخلص الطفل القواعد اللغوية من النماذج التي يسمعها كأنما دماغه نوع

من الكمبيوتر. و يتقن في ثلاث سنوان او اربع اشد القواعد اللغو ية تعقيدا من غير كتاب او معلم، من غير ثواب او عقاب ثم يذهب الى المدرسة حيث الكتاب والمعلم والموجه، و يقضي عشر سنوات او اكثر دون ان يتقن قاعدة واحدة من القواعد التي يتعلمها بمثل السهولة التي اتقن فيها القواعد التي تعلمها طفلا صغيرا.

ليس هناك طالب عربي لا يتقن استعمال «نون الوقاية»، مثلا. ليس منهم من يقول ضربي (بدلا من ضربني) او كتابني (بدلا من كتابي) لأنه اتقن هذه القاعدة قبل ذهابه الى المدرسة. وليس هناك طالب عربي لا يتقن قواعد ترتيب الصفة والموصوف والمضاف او المضاف اليه ومطابقتهما، لأنه تعلم هذه القواعد قبل ذهابه الى المدرسة. ولكن معظم الطلاب العرب لا يتقنون القواعد التي قضوا عشر سنوات او اكثر في تعلمها:

معظمهم يخطئون في استعمال العدد، فيقولون: ثلاثة بنات و ثلاثة اولاد، و يخطئون في حركة «حرف المضارعة» فيقولون: يعطى (بفتح الياء) و يزيد (بضم الياء)، و يخطئون في استعمال ادوات النفي، فيقولون: **سوف لا أفعل كذا او سوف لن افعل كذا (بدلا من لن افعل كذا)**، و يخطئون في استعمال «همزة الاستفهام» وأم، فيقولون: أأخوك ذهب ام بقي؟ (بدلا من أذهب أخوك ام بقي؟)، و يقولون أذهب أخوك ام ابوك؟ (بدلا من أأخوك ذهب أم أبوك؟)، ناهيك عن قواعد حركات الاعراب التي لا يكاد يتقنها الا قلة من المختصين.

علاقة نمو لغة الطفل بنمو جهازه النطقي ونموه الادراكي:

هناك عاملان متصلان بتطور لغة الطف، الاول: نمو الجهاز النطقي، و هو متصل بتطور الجانب اللفظي، من اللغة، و الثاني: النمو الادراكي، وهو متصل باكتساب المفردات والقواعد:

أ ـ الجانب اللفظي من لغة الطفل:

قبل نمو جهاز الطفل النطقي لا يستطيع الطفل لفظ الأصوات والكلمات كما يلفظها الكبار. فعدم السيطرة على اعضاء النطق و التنسيق بينها يؤدي الى:

١ ــ تغيير اصوات يصعب نطقها في سن مبكرة. يحاول الطفل ان يلفظ راء فيلفظ لاما، و يحاول ان يلفظ سينا فيلفظ ثاء، و يحاول ان يلفظ شينا فيلفظ سينا او ثاء. ومن الاصوات العربية التي يتأخر اتقانها اصوات الاطباق (او التفخيم) (الصاد والضاد والطاء والظاء)، و بعض الأصوات الأقصى ــ حنكية والحلقية (الغين والخاء والعين والحاء).(٢)

٢ ـ حذف بعض الأصوات لصعوبة نطقها في مواقع معينة. فالطفل يحذف في بداية الأمر احد الصحيحين المتواليين في بداية بعض الكلمات (الكلمات التي تبدأ بـ «ساكن»). و يتضح من الامثلة التالية التي وردت في كلام بعض الاطفال بين سن الثانية والثانية و النصف ان الصحيح المحذوف هو الأول، اي «الساكن»، في معظم الحالات:

مال (حمار)، لبى (مربى)، فدل (تفضل)، سان (لسان)، لونين (ملونين)، تاب (كتاب)، هده (مخدة)، ديف (نضيف)، كينكس (كلينكس) الخ.

٣ ـ حذف بعض المقاطع. فالطفل يحذف احيانا بعض مقاطع الكلمة، وبخاصة غير المنبور منها (لأن المقطع غير المنبور أقل بروزا في السمع من المقطع المنبور). وقد وردت الأمثلة التالية في كلام بعض الأطفال (بين الشهر الثامن عشر والرابع والعشرين):

تاتا (بطاطا)، لاته او تلاته (شوكلاته)، كينه (سكينة)، كوت (بسكوت)، تلون (بنطلون) الخ.

٤ ـ تغيير في ترتيب الأصوات. ولذا يكثر القلب المكاني في كلام الاطفال. ومن الامثلة التي وردت في كلام بعض الاطفال (بين سنة ونصف واربع سنوات): لبته (بكلة)، يزبؤ (يبصق)، ألب (العب)، إمليه (ارميه) عريس (عصير)، هبيل (حليب) اكبي (ابكي) و أسحن (أحسن)، طالوه (طاولة) الخ.(٣).

(ب) اكتساب المفردات والقواعد اللغوية في ضوء النمو الادراكي:

للطفل دور فعال في اختيار المفردات والقواعد التي يتعلمها. فنمو الطفل الادراكي وقدرته على الملاحظة والتمييز هما اللذان يتحكمان في نوع المفردات والتراكيب التي يكتسبها في كل مرحلة، وهو امر تغفله نظريات اكتساب اللغة القائمة على المحاكاة والتعزيز والتدريب. فالطفل يسمع بعض الكلمات مئات المرات دون ان يتعلمها. فأداة التعريف، مثلا، وواو العطف واسم الموصول. وادوات الاستفهام وادوات النفي لا يتعلمها الطفل، مهما تكررت على مسمعه، قبل الثانية او الثانية والنصف. وقد بلغ ابننا مروان وابنتنا ديمه و بعض الاطفال الآخرين ممن اتيح لي تسجيل نماذج من كلامهم الثالثة من العمر قبل اكتساب بعض المفردات السابقة رغم ان الكبار يستعلونها بكثرة يوميا في مخاطبتهم، ورغم عدم صعوبتها من الناحية اللفظية.

و ما قيل عن المفردات ينطبق ايضا على التراكيب اللغوية، فالطفل يسمع بعض التراكيب اللغوية مئات المرات دون ان يتعلمها. ثم يحين الوقت الذي يسمح نموه الادراكي باكتسابها فاذا به يتعلمها دون صعوبة.

ولتوضيح ما سبق سأتناول بعض الامثلة من المفردات والقواعد اللغوية لتوضيح اختلاف السن التي تكتسب فيه هذه المفردات والقواعد باختلال المفاهيم التي تمثلها:

اولا: اكتساب المفردات:

١ــ الألوان والأشكال:

لا يستطيع الطفل قبل الثانية او الثانية والنصف تمييز الالوان والاشكال المختلفة، ولذا فمن المستحيل ان يتعلم كلمات مثل ابيض و اصفر وأحمر، او مثلث و مربع ودائرة، قبل بلوغ السن التي يستطيع فيها تمييز الألوان والأشكال التي تدل عليها هذه الكلمات. وتكرارها قبل السن المناسبة لايجدي، لا لصعوبة لفظ هذ الكلمات، بل لعدم وصول الطفل الى مرحلة النضج الذي يسمح له بتمييز الألوان المختلفة وادراك المفاهيم التي تعبر عنها الاشكال المختلفة. فكلمة طاولة، مثلا، ليست أسهل لفظا من كلمة اسود او بني او دائرة، ومع ذلك فان الطفل يتعلمها قبل هذه الكلمات. بل ان الكلمات الدالة على المحسوسات، مثل طاولة وكرسي وحليب وحائط و سيارة وكرة وقط وكلب تتفاوت بالنسبة لسهولة اكتسابها، فالطفل يكتسب المفردات الدالة على أشياء متحركة او ذات خصائص تجلب الانتباه (كالنور، مثلا) قبل المفردات الدالة على أشياء ثابتة او أشياء لا تجلب الانتباه. ومن هنا يتعلم كلمات مثل كرة و كلب وسيارة وماشابهها مما يستعمل في محيطه اللغوي قبل ان يتعلم كلمات مثل حائط وسقف وصورة.(٤) وقد كانت كلمة دا (ضو او ضوء) من اوائل الكلمات التي تعلمها ابننا مروان.

بل ان اكتساب اسماء الألوان نفسها تتفاوت بتفاوت بروز هذه الألوان وسهولة ملاحظتها. فهناك الوان أساسية سهلة الملاحظة يتعلم الطفل أسماءها بسهولة اكثر من اسماء الالوان الاخرى.(٥) وليس من قبيل الصدفة ان الطفل يتعلم ابيض وأسود وأحمر وأصفر وأخضر وأزرق قبل ان يتعلم بني ورمادي وليلكي وفضي وذهبي. ولا من قبيل الصدفة ان تكون أسماء الالوان غير الأساسية منسوبة في اللغة العربية الى مواد معينة. (بن، رماد، كحل، فضة، ذهب، بنفسج، ليلك، رصاص، برتقال، الخ....) وأن اسماء الألوان الاساسية ليست منسوبة الى مادة معينة. ومما يدل على الفرق بين النوعين من الألوان ان اسماء الألوان الاساسية أقدم في اللغة العربية من الالوان غير الاساسية، وهو أمر تشي به الصيغة اللفظية للألوان الأساسية فهي كلها على وزن أفعل.

وما قيل عن الألوان يمكن ان يقال عن الاشكال، فهناك اشكال اساسية يسهل تمييزها اكثر من غيرها (مربع، مستطيل، مثلث، دائرة)، و بالتالي يسبق تعلم

أسمائها تعلم اسماء الأشكال الأخرى، و يكون أكثر سهولة على من لايعرفها من الكبار.(٦)

وقد بدأ ابننا مروان يستعمل أسماء بعض الألوان في سن الثانية والنصف وأتقن استعمال أحمر وابيض واسود وأصفر وأخضر وأزرق عندما اصبح عمره سنتين وثماني أشهر أما الألوان زهر وكحلي و بني و برتقالي، فلم يتقنها الا بعد ذلك بحوالي شهر ين. وجدير بالذكر اننا حاولنا تعليمه اسماء الالوان المختلفة من خلال بعض الاشكال الملونة دون ان نقصد تعليمه اسماء تلك الاشكال، وهي مر بع ومستطيل ومثلث ودائرة. (كنا نقول له: هذا مر بع اسود وهذا مثلث اسود وهذا مستطيل احمر وهذا مثلث احمر الخ.) ففاجأنا بان تعلم اسماء الأشكال قبل تعلم أسماء الألوان. وقد بدأت ابنتنا ديمة تستعمل اسماء بعض الألوان عندما كان عمرها سنتين وتسعة أشهر.(٧)

٢-المكان و الزمان

لا يدرك الطفل قبل الثانية او الثانية و النصف مفهوم المكان، و لا يدرك مفهوم الزمان قبل الثالثة او الثالثة والنصف. و لذا فانه لا يتعلم المفردات المتعلقة بهذين المفهومين قبل بلوغه السن المناسبة. ولأن ادراكه مفهوم الزمان يتأخر عن ادراكه مفهوم المكان، فانه يتعلم **اين** قبل ان يتعلم **متى** ،و يتعلم **أمام ووراء، وتحت وفوق وجنب** قبل أن يتعلم **قبل و بعد**، و يتعلم **هنا وهناك** قبل ان يتعلم **امس وغدا**.

وقد استعمل مروان بعض المفردات المتعلقة بالمكان (تحت، فوق، ورا، قدام الخ.) قبيل بلوغه الثانية والنصف من عمره ولكنه ظل يخلط بين **امس وغدا** (مبارح و بكرة) حتى سن الرابعة والنصف. واستعملت ديمه **و ين** (اين) عندما كان عمرها سنتين وثلاثة اشهر ولم تستعمل متى الا بعد ان تجاوزت الثالثة. وقد استعملت **مبارح** (امس) **و بكرة** (غدا) عندما كان عمرها سنتين واحد عشر شهرا، ولكنها ظلت تخلط بينها حتى بعد ان تجاوزت الرابعة والنصف من عمرها. وقد سمعت طفلة في السادسة من عمرها تقول: «بكرة قلت لي .. (تقصد مبارح).»

٣-بعض الصفات:

قد يبدو للكثير ين انه لا فرق بين صفة مثل طو يل ونظيرها **قصير**، او **بعيد** ونظيرها **قر يب**، او **عال ونظيرها منخفض**، او **عميق** ونظيرها **ضحل** ولكن واحدة من كل زوج من الصفات السابقة اساسية اكثر من نظيرها و بالتالي تكتسب بسهولة اكثر. والكلمات الأر بع الاساسية من بين الكمات السابقة هي طو يل و بعيد وعال وعميق، ولذا تكون اسبق في الدخول في لغة الطفل من نظيراته. وقد دخلت كلمة طو يل في لغة طفلينا مروان وديمه قبل قصير بمدة طو يلة. وقد ظلت

ديمه تستعمل زغير بدلا من قصير حتى سن الخامسة، رغم انها استعملت كلمة طو يل قبل بلوغها الثالثة.

ومما يدل على ان **طو يل** هي الأساسية لا **قصير**، و ان **بعيد** هي الأساسية لا **قر يب**، انهما تستعملان في بعض اللغات بطر يقة مختلفة عن نظير يهما:

نقول في العر بية: هذا طو يل.. طوله متران، وهذا قصير .. طوله متر واحد (وليس قصره متر واحد). ونقول: المكان الفلاني بعيد.. **يبعد خمسة** اميال، والمكان الآخر قر يب.. يبعد نصف ميل فقط(وليس **يقرب** نصف ميل).(٨)

ثانيا: اكتساب القواعد اللغو ية:

وما قيل عن المفردات ينطبق ايضا على القواعد اللغو ية، فاكتسابها ايضا مرتبط ارتباطا وثيقا بالنمو الادراكي. فكلما كانت المفاهيم اكثر تعقيدا تأخر اكتساب القواعد اللغو ية المتعلقة بها:

مفهوم الجمع، مثلا، اكثر تعقيدا من المفرد، ولذا يتعلم الطفل قلم قبل اقلام، و **سيارة** قبل **سيارات** و **شاطر** قبل **شاطر ين**. ومفهوم المثنى اكثر تعقيدا من مفهوم الجمع، لأن المثنى «جمع» محدد: اثنان دون ز يادة او نقصان. و لذا فان الطفل يتعلم **سيارات** قبل ان يتعلم **سيارتين** .

والفعل المتعدي اكثر تعقيدا من اللازم. ولذا يتعلم الطفل **قعد** قبل ان يتعلم **أقعد** (قعد)، ونام قبل ان يتعلم **نوم**.

وأفعل التفضيل اكثر تعقيدا من الصفة، ولذا يتعلم الطفل **حلو** قبل ان يتعلم **أحلى**، و**كبير** قبل ان يتعلم **اكبر**.

و النفي اكثر تعقيدا من الايجاب. ولذا يتعلم الطفل **اكل** قبل ان يتعلم **ما أكل**، وحلو قبل **مش حلو** الخ.

و الاختلاف في التعقيد في المفاهيم السابقة ينعكس ايضا على التركيب اللغوي، فالجمع من الناحية التركيبية اكثر تعقيدا من المفرد، فهو مفرد مضافا اليه لاحقة كعلامة جمع المؤنث السالم او علامة جمع المذكر السالم، او بعض الز يادات في الصيغة (ولد ــ اولاد، رجل ــ رجال، بيت، بيوت الخ.) والمثنى اكثر تعقيدا من حيث التركيب من الجمع، فهو جمع مسبوق او متلو بكلمة اثنين في كثير من اللغات. وفي بعض الضمائر في العر بية يصاغ المثنى من الجمع (لا المفرد) بتحديده بعلامة التثنية: هم ــ هما، انتم ــ انتما ــ ذهبتم ــ ذهبتما.

و كذلك المتعدي اكثر تعقيدا من نظيره اللازم ، فهو يصاغ منه باضافة السابقة أ (مع بعض التغييرات) او بتضعيف الصحيح الثاني: علم ــ اعلم ــ علم، حضر ــ احضر ــ حضر الخ.

اما من حيث صياغة هذه التراكيب اللغو ية، فان قواعدها تتجه عادة من

التركيب الأقل تعقيداً الى الأكثر تعقيداً وليس العكس. فاذا علمنا احدى هذ القواعد لشخص اجنبي وطلبنا منه استنتاج التركيب الأكثر تعقيداً من صيغة التركيب الأقل تعقيدا فانه يستطيع ان يفعل ذلك، ولكنه لا يستطيع استنتاج التركيب الأقل تعقيدا من صيغة التركيب الأكثر تعقيداً، مما يشير الى ان اكتساب اللغة، وهو قائم على اكتساب القواعد اللغو ية كما لاحظنا، يتم بتعلم التركيب الأقل تعقيدا اولا ثم الأكثر تعقيدا بتطبيق القواعد اللغو ية:

خذ، مثلا، الصفة وأفعل التفضيل. الطفل العربي او الطالب الاجنبي يتعلم قاعدة صياغة افعل التفضيل من الصفة على وزن أفعل، فيستطيع ان يصوغ **اكبر** من **كبير، واشطر** من **شاطر واشجع** من **شجاع**. اما اذا كان الطفل او الطالب الاجنبي قد تعلم **أشجع** قبل ان يتعلم **شجاع**، فانه لا يستطيع استنتاج الصفة من ذلك، فقد تكون الصفة على وزن **فعيل**، او **فاعل** او **فعال** او **فعل** الخ.

ومثل هذا ينطبق على الفعلين اللازم والمتعدي (الثلاثي والمزيد). فمن الممكن ان نصوغ **أعلم** او **علم** من **علم، وأحضر** او **حضر** من **حضر، وأكرم** من **كرم** أو **كرم**، ولكن العكس غير صحيح، لأن الثلاثي ليست له صيغة ثابتة، فقد يكون بكسر عين الفعل كما في **علم**، او بفتحها كما في **حضر**، او بضمها كما في كرم.

كذلك في جمع المؤنث السالم، فالجموع التي تنتهي **بـات** قد يكون مفردها بتاء مربوطة وقد لا يكون (عجل عجلات، عجلة ــ عجلات). ولذا فان الطالب الاجنبي لا يستطيع استنتاج المفرد من بيانات او خطابات او سجلات او امتيازات، لأنها حسب القاعدة ــ قد تكون بتاء مربوطة وقد لا تكون.

كيف يعبر الطفل عن المفاهيم الجديدة:

يسمع الطفل المفردات والتراكيب اللغو ية التي تعبر عن مفاهيم لا يدركها فلا يعيرها انتباها، و بالتالي لا يتعلمها مهما تكررت على مسمعه.(٩) لا يتعلم صيغ الجمع، مثلا، الا بعد ان يصبح قادرا على تمييز الفرد من مجموعة الأفراد. ولا يتعلم المثنى الا بعد ان يدرك مفهوم العدد و يميز المجموعة المؤلفة من فردين من المجموعة المؤلفة من ثلاثة افراد او اكثر. ولا يتعلم اداة التعريف الا بعد ان يدرك مفهوم المعرفة (ما سبق ذكره او ما هو معروف للمتكلم والمخاطب) و يميزه عن النكرة. ولا يستطيع ان يتعلم الصيغ المختلفة للفعل الا بعد ان يدرك تقسيم الزمن الى ماض وحاضر ومستقبل الخ.

وتأخر اكتساب تركيب لغوي معين يكون في الغالب الأعم بسبب صعو بة ادارك المفهوم لا بسبب صعو بة لغو ية. فالتعبير عن الشرط في اللغة الروسية، مثلا، يتأخر

عند الاطفال رغم سهولة التركيب اللغوي(١٠)، والسبب في ذلك تأخر ادراك مفهوم الشرط لأنه يتضمن افتراض حالة غير موجودة (اذا فعلت ... فسيحدث...، لو فعلت... لحدث...)

ومما يدل على ان المرحلة التي يكتسب فيها تركيب لغوي معين ليس متوقفا على الناحية اللغوية. ان التركيب اللغوي الواحد الذي يدل على مفهومين مختلفين قد يستعمل في البداية للتعبير عن احد المفهومين ولا يستعمل للتعبير عن احد المفهومين ولا يستعمل للتعبير عن المفهوم الآخر الا في فترة لاحقة، فالطفل العربي يستعمل ياء المتكلم (قلمي، سيارتي الخ.) قبل مدة طويلة من استعماله ياء النسبة رغم عدم وجود اي فرق بينهما من الناحية اللفظية (قارن: بلد + ياء المتكلم و بلد + ياء النسبة). ومثل هذا ينطبق على اللاحقة (Suffix) في اللغة الانجليزية، حيث تدل على الجمع في حالة وعلى الملكية في حالة أخرى (قارن: Teachers «معلمون» و the Teacher's book «كتاب المعلم»)، او اللاحقة er ، حيث تدل على اسم الفاعل (كما في singer «مغن»)وعلى التفضيل (كما في smaller «أصغر»).

وشبيه بهذا اختلاف المرحلة التي يكتسب فيها تركيب لغوي واحد في لغتين مختلفتين اذا كان يعبر ذلك التركيب اللغوي عن مفهوم معين في احدى اللغتين وعن مفهوم آخر في اللغة الأخرى. فالتركيب اللغوي المسمى في الانجليزية past perfect ، مثلا، موجود في الانجليزية والالمانية والهولندية. ولكن الاطفال يكتسبونه في وقت مبكر في اللغتين الأخيرتين بالمقارنة مع اللغة الانجليزية لأنه يدل فيهما على الماضي البسيط. اما في الانجليزية فان المفهوم الذي يعبر عنه يتطلب ملاحظة العلاقة بين الحدث الماضي ونتائجه الحاضرة. ومن هنا يتأخر اكتسابه رغم ان الجزأين اللذين يتألف منهما وهما (have , has)والفعل (مثلا gone, Seen الخ.) يكونان موجودين كل على حدة في لغة الطفل، ورغم ان الطفل يسمع التركيب كثيرا من الكبار.(١٢)

ومن جهة أخرى يتعلم الثنائي اللغة (bilingual) التراكيب اللغوية التي تعبر عن المفاهيم التي يدركها في وقت واحد في لغتين مختلفتين رغم ما قد يكون بين هذه التراكيب من تفاوت من الناحية اللغوية في اللغتين. ولا يتأخر اكتساب هذه التراكيب في احدى اللغتين عن اللغة الاخرى الا في حالات نادرة. وقد أشار أحد اللغويين الى ان ابنه الذي كان يعرف الانجليزية والجارو (Garo) وهي لغة تبتية ــ بورمية، تعلم اسماء الألوان بالجارو عندما تعلمها بالانجليزية. وعندما تعلم كيف يقول «الليلة الماضية» و «أمس صباحا» بالانجليزية تعلم كيف يقول ذلك بالجارو أيضا.(١٣) و يدل هذا على ان الطفل بدأ ينتبه للمفردات والتراكيب اللغوية المعبرة عن المفاهيم التي اخذ يدركها في اللغتين في وقت واحد.

مما سبق نلاحظ ان الطفل يكتسب المفاهيم اولا ثم يكتسب بعد ذلك التراكيب اللغو ية التي تعبر عن تلك المفاهيم. فعندما يأتي الوقت المناسب لادراكه احد هذه المفاهيم تبدأ المفردات والتراكيب اللغو ية المتعلقة بها تجذب انتباهه، و يصبح قادرا على فهمها عند سماعها. غير انه يظل فترة من الزمن عاجزا عن استعمالها للتعبير عن نفسه (وهذا سر أسبقية الفهم على التعبير، فهي نتيجة طبيعية لأسبقية ادراك المفاهيم على اكتساب المفردات والتراكيب اللغو ية المعبرة عنها). فماذا يفعل اذا أراد التعبير عن هذه المفاهيم الجديدة قبل ان يكتسب الوسائل اللغو ية التي يستعملها الكبار للتعبير عنها؟

انه لا يختلف في هذا عن شخص أجنبي لا يتقن اللغة. كلاهما يحاول التعبير عن نفسه بما لديه من وسائل لغو ية قاصرة: يستعمل المفرد للتعبير عن الجمع، مثلا، و يستعمل النكرة للتعبير عن المعرفة، و يستعمل الفعل اللازم للتعبير عن نظيره المتعدي، و يستعمل صيغة واحدة للفعل للتعبير عن الماضي والحاضر والمستقبل. وفي حالة وجود تراكيب مختلفة للتعبير عن مفهوم ما، فانه يستعمل أول تركيب يكتسبه في محل التراكيب الأخرى جميعا. فاذا كانت قاعدة الجمع التي اكتسبها في البداية هي اضافة ات الى المفرد فانه يعبر عن مفهوم الجمع بتطبيق هذه القاعدة، فيقول **قلمات** بدلا من **اقلام**، **وصحنات** بدلا من **صحون**. (١٤) واذا كانت اداة النفي التي يعرفها هي **لا**، فانه يستعملها لنفي الماضي، فيقول **لا أكلت**، ولنفي الصفة، فيقول **لا حلو** الخ، كما سيتضح من الامثلة التي سترد في الملحق.

و قد لاحظ بروان ان الطفل الناطق باللغة الانجليز ية يستعمل الفعل دون تحديد للماضي او الحاضر او المستقبل في بداية الأمر:

فيقول: book drop وهو يقصد dropped «سقط الكتاب»

و يقول: Mommy read وهو يقصد will «ماما سوف تقرأ»

و يقول: fish swim وهو يقصد Swimming «السمك يسبح»

فالفعل بصيغته غير المحددة يفهم على انه أمر او ماض او حاضر مستمر او مستقبل من الموقف الذي قيل فيه. ثم يأتي التحديد في مراحل تالية. وقد تم اول تحديد لصيغة الفعل العامة في دراسة بروان باضافة ing (ولكن من غير الفعل المساعد is الخ) للدلالة على الحاضر المستمر، تلاه تحديد صيغة الفعل للماضي باضافة d - فتحديد صيغة الفعل للمستقبل باضافة will «سوف» قبل الفعل، وأخيرا استعمال كلمة please «من فضلك» للاشارة الى الطلب (١٥) و يتضح من هذا ان الطفل لا يتعلم الفرق بين الماضي والحاضر والمستقبل من اللواحق والسوابق المصاحبة لصيغة الفعل، بل بالعكس ينتبه الى هذه اللواحق والسوابق و يتعلمها نتيجة ادراكه الفروق بين الاحوال السابقة.

وقد لاحظت بلوم ان استعمال النفي عند الاطفال يمر في ثلاث مراحل:

اولا: التعبير عن عدم وجود الشيء، مثل no pocket «ليس هناك جيب»

ثانيا: التعبير عن الرفض، مثل no eat «لا أريد ان آكل»

ثالثا: التعبير عن الانكار، مثل no soap «هذا ليس صابونا»

ولما كان الاطفال يعبرون عنها جميعاً باستعمال no فليس هناك من الناحية اللغوية ما يبرر عدم ظهورها في وقت واحد. وظهورها على مراحل يشير الى ان الاطفال ادركوا المفاهيم المتعلقة بها في اوقات مختلفة.

ثم حدث تطور في التعبير عن هذه المفاهيم في مرحلة تالية، فيأخذ الأطفال باستعمال don't للتعبير عن الرفض (في الوقت الذي تظل no تستعمل للتعبير عن الانكار)، وأخيرا تحل not محل no للتعبير عن الانكار.

بكلام آخر لا يتعلم الطفل التعبير عن الرفض لانه تعلم don't والتعبير عن الافكار لأنه تعلم not بل بالعكس: يعبر عن مفهومي الرفض والانكار بما لديه من وسائل لغوية، ثم يكتسب بعد ذلك التركيبين الملائمين للتعبير عنهما.(١٦)

وما قيل عن التعبير عن صيغ الفعل المختلفة والنفي ينطبق ايضا على مفاهيم أخرى. فالتعبير عن الملكية، مثلا، يبدأ عند الطفل الناطق بالانجليزية من غير استعمال 's فالطفل يقول في أول الأمر Adam chair «كرسي آدم» papa nose «أنف بابا» الخ قبل ان يكتسب التركيب اللغوي الذي يستعمله الكبار وهو استعمال papa's nose, Adam's Chair الخ.(١٧).

وجدير بالذكر ان ليس هناك خط فاصل بين المرحلة التي يستعمل فيها الطفل تركيبا لغويا ما للتعبير عن احد المفاهيم والمرحلة اللاحقة التي يبدأ فيها باستعمال تركيب جديد أقرب الى لغة الكبار. فالطفل لا يتوقف عن استعمال التركيب الذي كان يستعمله سابقا بمجرد اكتساب التركيب الجديد، وانما يظل يستعمل التركيب القديم فترة قد تطول وقد تقصر الى جانب التركيب الجديد قبل ان يتخلى عن استعمال القديم نهائيا.

ملحق

تطور استعمال بعض التراكيب اللغوية عند طفلين:(١٨)

(١) التعبير عن الجمع عند مروان:

ادرك ابننا مروان مفهوم الجمع قبيل بلوغه الثانية والنصف من العمر. وعندما بدأ التعبير عن هذا المفهوم كان يلجأ الى استعمال المفرد في بعض الأحيان.

أعطيني قلم ملونين(١٩) = أعطيني الاقلام الملونين (العمر: ٢ر٦)

بدي كتابي كلهم = اريد كتبي كلها (العمر: ٢ر٦)

وسئل في هذه السن عن ثلاث مخدات ما هي، فأجاب مشيراً الى كل واحدة منها: خده، خده، خده» وسئل في فترة لاحقة بعد ان اخذ يعرف أسماء بعض الالوان،

وكان يعرف المفرد فقط: «كلساتك بيض ولا حمر ولا سود؟ فأجاب: «أبيض»

وقد اخذ يستعمل الجمع بوضوح عندما كان عمره سنتين وسبعة أشهر، وذ لك باضافة ـ ا ت الى المفرد: جملات (جمع جمل)، إنات (جمع دان، اي أذن)، **عينات** (جمع **عين**)، **دبوسات** (جمع دبوس) الخ. ولكنه ظل بضعة اسابيع يستعمل المفرد احيانا للدلالة على الجمع. ومن الكلمات التي استعملها بصيغة المفرد وهو يقصد الجمع: **حصان وأرنب وخروف.**

(٢) التعبير عن الفعل المتعدي عند مروان:

دخل الفعل اللازم (الثلاثي) في لغة مروان قبل نظيره المتعدي (المز يد) وعندما أدرك مفهوم التعدية أخذ في أول الأمر يستعمل الفعل اللازم للتعبير عنه كما تدل الامثلة التالية:

اشلح لي بوتي = شلحني (يقصد: انزع حذائي) (العمر: ٥ر٢).
نطيها = نططيها (يقصد : دعيها ـ اي اللعبة ـ تقفز) (العمر: ٦ر٢)
ابرده = برده (يقصد الطعام) (العمر: ٦ر٢)
نامه بالحبس = نومه. (العمر: نصف و ٦ر٢).
بدي أسمعك فطومه = أسمعك (يقصد اغنية «فطومة») (العمر: ١٠ر٢)

وقد اخذ يقول: شلحني، بدلا من **اشلحني** عندما أصبح عمره سنتين وعشرة أشهر ونصف. واستعمل الفعل سمع (سمعني اغنية)، بدلا من اسمع، عندما اصبح عمره سنتين وأحد عشر شهرا.

(٣) التعبير عن النفي عند ديمه:

كانت اداة النفي الاولى التي تعلمتها ديمه ـ كمعظم الاطفال العرب هي **لا**. وقد اخذت تستعملها في البداية بدلا من ادوات النفي الاخرى (ما، مش الخ) التي يستعملها الكبار من حولها:

انا لا أكل مع بابا = **مش رايحة آكل** (لن آكل) (العمر: ١ر٢)
انا لا أحب.... = ما بحب (لا أحب) (العمر: ١ر٢)
انا لا أكلت = ما أكلت (العمر: ٣ر٢)
لا طيبة = مش طيبة (لست طيبة) (العمر: ٤ر٢)
انا لأديمه = مش ديمة (لست ديمة) (العمر : ٥ر٢)

وقد بدأت تستعمل مش عندما أصبح عمرها سنتيين وستة اشهر، كما في قولها «مش انت». ولكنها ظلت تستعمل **لا** بدلا من **مش** بين الحين والآخر خلال الأسابيع القليلة التالية، كما في قولها «لأ عارفة» (العمر ٧ر٢).

و أما **ما** فقد استعملتها اول مرة عندما كان عمرها سنتين وثمانية أشهر: ما بده (لا ير يد)، ما عندي اشي الخ.

غير ان استعمال ما قبل الفعل تأخر الى ان اصبح عمرها سنتين وأحد عشر شهرا تقريباً، وظلت حتى ذلك الحين تستعمل لا بدلا منها:

لأحبيني = ما بتحبيني (لا تحبينني) (٨ر٢).
لا لقيت = ما لقيت (لم أجد) (٩ر٢)
لأ خلوني = ما بتخلوني (لا تدعونني) (½ ٩ر٢ ونصف).
لأ نمت = ما نمت (١٠ر٢).

و رغم انها أخذت بعد ذلك تستعمل **ما** مع الفعل الا ان استعمالها اقتصر على نفي الماضي، كقولها «ما بكيت» (١١ر٢، ١ر٣). اما نفي الحاضر (حيث يستعم الكبار **ما** + الفعل المضارع) ونفي المستقبل (حيث يستعمل الكبار ما راح أو مش رايح + الفعل المضارع) ونفي الحاضر المستمر (حيث يستعمل الكبار **ما** عم او **مش** عم + الفعل المضارع) فقد ظلت تعبر عنه باستعمال لا بضعة أسابيع أخرى:

انا لا أحكي معك = مش عم بحكي معك (١١ر٢)
انا لا أحبه = **ما** بحبه (١ر٣).
ليه لأ تحكي = ليش مش عم تحكي (½١ر٣ ونصف).

الحواشي

(١) يتردد على السنة بعض «المثقفين» العرب ان اللهجات لا قواعد لها، لأن «القواعد» في نظرهم هي قواعد الحركات الاعرابية فقط.

(٢) يرى بعض اللغويين أن هناك علاقة بين تأخر اكتساب الأصوات اللغوية وندرتها في لغات العالم، باكوبسون (١٩٦٨) ص ٥٧ ـ٥٨، وماكنيل (١٩٧٠) ص ١٣٧

(٣) المصدر السابق.

(٤) انظر: كلارك (١٩٧٧) ص ٣٠٢ ـ ٣٠٣.

(٥) وهذا ينطبق ايضا على الكبار الذين تخلو لغتهم من بعض اسماء هذه الالوان كما دلت كثير من التجارب اللغوية ـ النفسية. انظر (٧) المرجع السابق ص ٥٢٤ ـ ٥٢٧.

(٦) المرجع نفسه ص ٥٣٠ ـ ٥٣١

(٧) يبدو ان معدل السن التي يستعمل فيها الاطفال اسماء الالوان استعمالا صحيحا هو ٦ر٢ ـ ٣ سنوات. فقد أشار بولنج الى ان ابنه لم يستعمل اسماء الالوان استعمالا صحيحا الا عندما اصبح عمره سنتين وتسعة اشهر. انظر فرجسون وسلوبين (١٩٧٣) ص ٨٤.

٨ ـ قارن بالأنجليزية حيث تستعمل كلمة Long (طويل) في مثل (one meter long) حيث يشير السياق الى القصر وكلمة far (بعيد) فى مثل (half a mile) حيث يشير السياق الى الغرب.

(٩)ـ في دراسة للترتيب الذي اكتسب فيه ثلاثة اطفال تراكيب لغو ية معينة وعلاقة ذ لك بعدد المرات التي استعمل فيها اباؤهم تلك التراكيب في مخاطبتهم لابنائهم ظهز انه لا توجد علاقة بين سرعة اكتساب التراكيب اللغو ية وعدد مرات تكرارها على مسامع الاطفال. انظر: براون (١٩٧٣) ص ٣٥٦ ـ ٣٦٨.

١٠ـ انظر: سلو بين(١٩٦٦) ص ٤٤١ ـ ١٤٢.

١١ـ انظر: براون (١٩٧٣) الجدول ٤١، ص ٢٨١.

١٢ـ انظر: كرومر (١٩٧٦) ص ٣٠١ ـ ٣٠٢.

١٣ـ انظر فرجسون وسلو بين (١٩٧٣) ص ٨٤.

١٤ـ جدير بالذكر ان الطفل الانجليزي يتقن استعمال الجمع قبل بلوغه السادسة (كلارك (١٩٧٧) ص ٣٢٨) بينما يتجاوز الطفل العربي العاشرة قبل اتقانه (لكثرة صيغ جموع التكسير). وقد ورد في كلام ابننا مروان بعد بلوغه الثامنة والنصف جموع مثل دقيقات (دقائق)، نوعيات (أنواع) حارسين (حراس)، أجوبات (أجوبة) الخ.

١٥ـ براون (١٩٧٣) ص ٣١٧ ـ ٣١٩.

١٦ـ انظر كرومر (١٩٧٦) ص ٢٩٧ ـ ٢٩٩.

١٧ـ انظر براون (١٩٧٣) ص ٣٣٥ ـ ٣٣٧.

١٨ـ من دراسة نامل ان تنشر قريبا.

١٩ـ لتسهيل قراءة الامثلة تجاوزت عن بعض التغييرات الصوتية في اللفظ كحذف بعض الاصوات وتحويل بعضها (تحويل الحاء الى هاء، مثلا، او الشين الى ثاء). كما ابقيت القاف الاصل رغم انها تلفظ همزة.

***

الخليج وقضاياه في الصحف المصرية قبل زيارة الرئيس السادات لاسرائيل

د. عواطف عبد الرحمن *

لقد اقتربت السياسة المصرية اقترابا مباشرا من منطقة الخليج العربي في مرحلتين هامتين في التاريخ المصري الحديث: اولهما تمثل فترة محمد علي في القرن التاسع عشر والثانية تمثل ثورة يوليو في القرن العشرين. واذا كانت المرحلة الاولى قد لقيت اهتماما خاصا من جانت الباحثين والمؤرخين، فان المرحلة الثانية لم تنل نصيبها من العناية والاهتمام. واذا كانت مصر لم تملك بعد محمد على سياسة واضحة ازاء تطور الاحداث فى الخليج فمرجع ذلك في الاساس، يكمن في غلبة التيار القومي المصري على الحركة الوطنية وعدم اكتمال الرؤية العربية لدى القيادات المصرية آنذاك وحتى قيام ثورة تموز/ يوليو ١٩٥٢ و استكمال مصر لمقومات استقلالها الذي تبلور في وجود سياسة خارجية مصرية يؤرخ لها بعام ١٩٥٤ وهو عام توقيع المعاهدة المصرية الانجليزية. والواقع ان العام التالي لذلك (١٩٥٥) يمثل بداية انتهاج سياسة خارجية مصرية مستقلة تجسدت في عدة ممارسات ايجابية في مواجهة سياسة الاحلاف في العالم العربي وذلك بمعارضتها لحلف بغداد. ثم توالت السنوات الحاسمة في علاقات مصر العربية والدولية ووصل المد العربي الى ذروته في عام ١٩٥٨ عندما قامت الوحدة المصرية السورية التي تواكبت زمنيا مع التقارب المصري السوفيتي. فكان ذلك بداية الحرب الباردة بين دول العالم العربي التي تمايزت انظمتها الاجتماعية والسياسية بوضوح وشهدت تيارات متعددة. ولا شك انه كان للوحدة المصرية السورية ولصدور القرارات الاشتراكية في مصر في تموز/ يوليو ١٩٦١ ولوقوع الانفصال في العام نفسه دلالات عميقة على الساحة العربية. اذ عمقت هذه الاحداث التناقض بين النظم الراديكالية وبين النظم المحافظة. وقد وصل الصدام الى ذروته في الحرب المسلحة في اليمن التي كانت بمثابة فرصة هائلة لانتقال مصر بثقلها السياسي والعسكري الى الجزيرة العربية والخليج العربي. وقد مثل الوجود المصري في اليمن تهديداً لاهداف بعض النظم العربية في المنطقة التي كانت تطمح لوراثة بريطانية في الخليج والجنوب العربي. ولقد كان ذلك الوجود أهم حافز دفع بريطانيا الى تعزيز الاتحاد في الجنوب باشراك عدن فيه لحمايتها من المد القومي. وقد حاول عبد الناصر تكتيل جهود العالم العربي والجامعة العربية للاسهام في القضاء على النفوذ البريطاني في امارات الخليج العربي وذلك بتقديم المساعدات لتطويرها،

---

* الاستاذة بكلية الاعلام في جامعة القاهرة.

فضلا عن ايمانه بالدور الذي كانت تقوم به القوات المصرية في اليمن في دعم حركة الثورة في الجنوب العربي.

ثم كان عدوان ١٩٦٧ خاتمة مأساوية لسياسة مصر العربية والدولية على السواء، وكانت النكسة عام ١٩٦٧ نقطة محورية في موقف مصر في الجزيرة العربية وانكمشت مصر الى حدودها وتقلص دورها العربي. ولقد انتهى مؤتمر الخرطوم في آب/ اغسطس ١٩٦٧. الى نتيجتين هامتين في هذا الصدد.

١ ـ انسحاب القوات المصرية من اليمن.

٢ ـ تقرير دعم عربي عن الدول البترولية لتلك التي أضيرت بالعدوان. وقد ترتب على ذلك تحول اهتمام مصر الى المواجهة مع اسرائيل ومن ثم تأثرت سياستها في الخليج العربي.

وقد توالت الاحداث في فترة ما بعد النكسة وكان ابرزها رحيل عبد الناصر وتزايد انكماش الدور العربي لمصر و يرجع ذلك في الاساس الى عدة اعتبارات يمكن رصدها على النحو التالي:

١ ـ ازدياد التقارب المصرى الامريكي.

٢ ـ التقارب المصرى الايرانى.

٣ ـ التهاون بين النظم الراديكالية والمحافظة بعد اغلاق قناة السويس وتلقى الدعم من دول الخليج.

٤ ـ حرب اكتوبر ١٩٧٣ وما ترتب عليها من تحول جذري في السياسة المصرية ازاء قضية الصراع العربي الاسرائيلي والواقع ان موقف وسياسة مصر في الخليج العربي كانت حتى العام ١٩٧٧ غير واضحة بتأثير العوامل السابق ذكرها.

واذا كانت الدراسات الميدانية والمعملية تؤكد لنا القدرات الهائلة التي تملكها وسائل الاعلام في تشكيل اتجاهات الجماهير فضلا عن الدور الذي تلعبه هذه الوسائل في خلق علاقات بناءة بين الشعوب في ميادين الثقافة والسياسة والاقتصاد والعلم والفن، كذلك يمكن ان تكون ادوات لشن حرب نفسية تدمر علاقات الشعوب ومصالحها المشتركة. ولا شك ان الدور الذي تقوم به وسائل الاتصال الجماهيري سواء كان ايجابيا لخدمة الشعوب وتطوير امكانياتها او كان دورا سلبيا يهدف الى تجميد العلاقات بين الشعوب وتشويه جوانبها المشرقة سواء كان هذا أم ذاك فان الامر في النهاية يتوقف على القوى الاجتماعية والسياسية التي تعبر عنها وسائل الاتصال الجماهيري ولمصلحة من تعمل هذه الوسائل.؟ وهل تخدم الرؤية الصحيحة للمصالح المشتركة للشعوب ام تعمل لخدمة القوى المعادية تاريخيا لحركة الشعوب...؟

ـ وهنا يثور السؤال المحوري الذي تدور حوله هذه الدراسة هل تقوم وسائل الاعلام المصرية وخصوصا الصحافة بتقديم الواقع الخليجي بكل مركباته، الاجتماعية

والسياسية والحضارية الى الرأي العام المصري؟ ـ وما هي الصورة التي تطرحها الصحف المصرية عن قضايا هذه المنطقة وشعوبها؟..

هدف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة الى قياس حجم ونوع المعالجات التي تقوم بها الصحافة المصرية للقضايا الاجتماعية والاقتصادية والسياسية لمجتمعات الخليج العربي وذلك بهدف الاجابة على التساؤلات التالية:

ما هي الصورة التي تطرحها الصحف المصرية عن الخليج العربي؟.. وما هو حجم الاهتمام المصري بالواقع الخليجي بكل مركباته الاجتماعية والسياسية والحضارية؟ الى اي مدى تلتقي الصحف المصرية مع الخط الرسمي للدولة في التصور الذي تطرحه عن قضايا التحرر والتنمية في الخليج؟ وهل هناك اي تناقض في الرؤية المصرية للخليج وما اسبابها ومحركاتها؟..

هذه الاسئلة التي تطرح نفسها على المهتمين بمتابعة ودراسة نمو العلاقات المصرية الخليجية لا يمكن ان تحسم من خلال الاستقراء العام لحركة العلاقات المصرية الخليجية في المجال السياسي والاقتصادي والثقافي فحسب بل لا بد من محاولة الاقتراب من الرأي العام المصري وادراك الرؤية التي تتكون داخل اذهان ووجدان الجماهير المصرية عن مجتمعات الخليج العربي: واقعها وقضاياها وطموحاتها وازماتها. ولعله من الواضح صعوبة دراسة اتجاهات الرأي العام المصري باستخدام الطرق الكمية والكيفية المعروفة والتي تتمثل في المسح الشامل بمختلف اشكاله التي تشمل المقابلة والاستقصاء الفردي العميق والملاحظة والمناقشة الجماعية والطرق الاسقاطية علاوة على الاستفتاء. اذ ان ذلك يستدعي اسناد تلك المهمة الى احدى مراكز قياس الرأي العام حيث يقوم بانجازها من خلال خطط بحثية بعيدة المدى ذات اعتمادات ضخمة وفريق كبير من الباحثين المتخصصين.

ولذلك سوف نقتصر في معالجة موضوع اتجاهات الرأي العام المصري ازاء الخليج العربي على دراسة الصحف المصرية باعتبار ان المواد الاعلامية التي تنشرها هذه الصحف تعبر عن اتجاهات موجودة بالفعل او تعمل على تكوين اتجاهات جديدة فهي تأخذ من الرأي العام وتعطيه وتؤثر فيه وتتأثر به وبذلك يعتبر كل ما يصدر عن هذه الوسائل كأنه تعبير عن اتجاهات الرأي العام في صورة ما قد لا تصل في دقتها الى معرفة حقيقة الرأي العام ذلك لان وسائل الاعلام المختلفة وبخاصة الصحافة اصبحت تخضع لمؤثرات عديدة فهي اما لسان حال الحكومة (والسلطة السياسية بمختلف اجنحتها) او خاضعة لرقابة محكمة بحيث لا يتسرب منها الا ما يمثل وجهة نظر الحكومة.

و اذا كانت هناك ثلاثة مستويات يجب التمييز بينها عند قياس الرأي العام

تجاه قضية ما، وهي على التوالي:
المستوى الاول يمثل رؤية الصفوة المصر ية للقضايا الخليجية.
والمستوى الثاني و يتعلق برؤية المثقفين المصر بين وقادة الرأي.
أما المستوى الثالث فهو يمثل رؤية الجماهير المصر ية.

فالواقع ان رؤية الصفوة السياسية تمثل العامل الحاسم لانها كما سبق ان اوضحنا هي التي تتولى السيطرة على وسائل الانتاج وادوات التعبير السياسي والاعلامي اما المستو يين الآخر ين فقد اقصيا عن الاسهام الفعال في اتخاذ القرار السياسي في معظم المراحل.

العينة: تتضمن اتخاذ ار بعة قرارات اولها يتعلق بتحديد دول الخليج التي ستدور الدراسة حولها، وثانيها يتعلق بتحديد العينة الزمنية، وثالثها يختص بتحديد عينة الصحف والاسس التي على ضوئها يتم هذا الاختيار، ورابعها يتضمن اختيار عينة المضمون او القضايا التي سيتم اخضاعها للتحليل والقياس.

أولا: عينة الدول: نعني بدول الخليج على وجه التحديد الكو يت والبحر ين وقطر ودولة الامارات المتحدة وعمان.

ثانيا: العينة الزمنية

استقر الرأي على اتخاذ العام الذي تلى توقيع اتفاق هيئة الخليج لدعم الاقتصاد المصري في ١٩٧٦/٨/٢٢ باعتبار ان هذا الحدث يمثل ذروة التقارب الاقتصادي بين مصر ودول الخليج العر بي، ومن المفيد قياس انعكاساته ومردوداته على صفحات الصحف المصر ية. لذ لك تقرر تحديد العينة الزمنية في الفترة التي تبدأ من ٢٢ أغسطس ١٩٧٦ حتى ٢٢ أغسطس ١٩٧٧. لقياس اتجاهات الصحف المصر ية اثنائها نحو القضايا الخليجية.

ثالثا: عينة الصحف واسس اختيارها

لقد تم اختيار عينة الصحف طبقا للاتجاه التحر يري لكل منها كما روعي ضرورة تمثيلها للواقع الاجتماعي والسياسي السائد في المجتمع المصري خلال فترة البحث. وقد تميزت الصحافة المصر ية في تلك الفترة باستمرار ية تبعيتها للاتحاد الاشتراكي العر بي باعتباره التنظيم السياسي الام للنظام المصري الحاكم. و يعتبر هذا الوضع امتدادا لوضع الصحافة منذ صدور قرار تنظيمها سنة ١٩٦٠ حيث آلت ملكيتها الى الاتحاد القومي ثم الاتحاد الاشتراكي. وقد تميزت في فترة البحث بانتمائها الكامل للخط الرسمي للدولة ما عدا بعض الاستثناءات التي تتمثل في ان بعض الصحف لا تزال حتى نهاية الفترة موضع البحث تضم بين محرر يها بعض الكوادر ذات الانتماءات التي تمثل يسار النظام المصري. وقد انعكس هذا الوضع على معالجات الصحف المصر ية لقضايا الخليج العر بي فنلاحظ مثلا انعدام الفروق

الفكرية والسياسية في منهج معالجة هذه الصحف للقضايا العربية عموما. وقد اصبح التنوع المحدود محصورا في المعالجات الصحفية فقط ولا يرجع هذا الى الالتزام بمواقف سياسية او اتجاهات أيديولوجية بل يتعلق بالشخصية الاعلامية ذاتها من حيث كوادرها الصحفية ونوعية انتماءاتهم الثقافية وعلاقة ذلك بالطابع العام للصحيفة. علاوة على مدى قرب او بعد بعض رؤساء التحرير من السلطة الحاكمة. وبناء على ما سبق فقد استقر الرأي على اختيار عينة الصحف المصرية على النحو التالي.

١ ــ جريدة الاهرام باعتبارها أقدم الصحف المصرية اذ يرجع تاريخ صدورها إلى ١٨٧٥. وتتميز بوجود كادر صحفي متخصص في الشئون العربية، علاوة على الخط الجاد الذي اتسمت به الاهرام في معالجتها للقضايا المختلفة على امتداد تاريخها المعاصر.

جريدة الاخبار: وقد تميزت في فترة البحث بالعودة الى الخط الفكري الاصلي الذي تتبناه وتدافع عنه (مدرسة اخبار اليوم) وقد برز التزامها به في معالجتها لمختلف القضايا المحلية والعربية والعالمية . فضلا عما اشتهرت به بعض قياداتها الصحفية من علاقات وثيقة بالسلطة السياسية في فترة السبعينات.

مجلة روزا ليوسف: وتتميز بانها اقدم مجلة سياسية مصرية كما عرف عنها الالتزام بالخط الوطني والشعبي في الفترة التي يعالجها البحث وما قبلها.

رابعاً: عينة القضايا:

تتميز فترة البحث بحدوث تطور ملحوظ في العلاقات المصرية الخليجية على مختلف المستويات الاقتصادية والسياسية والثقافية. وقد يكون من اليسير حصر مختلف القضايا التي افرزها الواقع المصري في علاقاته المتبادلة مع دول الخليج. ولكن طبيعة الدراسة الاستطلاعية تلزمنا في الاساس بضرورة حصر اهم القضايا المحورية التي تدور حولها العلاقات المصرية الخليجية وذلك توطئة لرصد وقياس اتجاهات الصحف نحوها. وعلى ضوء فحص العينة الاعلامية تم حصر ابرز القضايا على النحو التالي:

١ــ الزيارات وتشمل:

أ ــ زيارات امراء الخليج لمصر.

ب ــ زيارتهم للدول الاخرى

جـ ــ زيارات المسئولين المصريين لدول الخليج.

٢ــ النشاط السياسي والثقافي والاجتماعي في دول الخليج.

٣ــ العلاقات الاقتصادي بين مصر ود ول الخليج.

٤ــ المصريون في دول الخليج.

٥ــ الوضع الدستوري في الكويت.

وحدة التحليل:

روعي اتخاذ الموضوع كوحدة اساسية للمضمون مع تنوع المواد الاعلامية سواء كانت مقالا او خبرا او حديثا او افتتاحية او تحقيقا. كما تقرر اعتبار الفكرة السائدة كوحدة تحليل داخل اطار كل موضوع.

الفئات

تم تحديد الفئات وتصنيفها على النحو التالي:

القسم الاول: يتناول فئات المضمون وتتضمن:

أ ــ مصدر المادة الاعلامية (محرر الصحيفة ــ وكالة انباء عربية ــ محايد ــ متوازية)

ب ــ اتجاه المادة الاعلامية (مؤيد ــ معارض ــ محايد ــ متوازية)

القسم الثاني: يتناول فئات الشكل (انماط الاخراج الصحفي وفنون التحرير)

أ ــ نوع المادة الاعلامية (خبر ــ افتتاحية ــ حديث ــ مقال ــ اعلان)

ب ــ موقع المادة الاعلامية في الصحيفة (صفحة اولى ــ صفحات داخلية)

ج ــ اسلوب التعبير (دعائي ــ اعلامي)

د ــ الصور (شخصية ــ موضوعية)

فرضيات الدراسة:

لقد تم وضع الفرضيات التالية بعد فحص العينة:

الفرضية الاولى: جميع الصحف المصرية كانت تطرح رؤية موحدة ازاء الخليج العربي السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

الفرضية الثانية: تقتصر الرؤية الاعلامية للعلاقات المصرية الخليجية على الجانب الاقتصادي (المساعدات الاقتصادية لمصر ــ هجرة الكفاءات المصرية الى الخليج).

الفرضية الثالثة: انحازت معظم الصحف المصرية لموقف السلطات الكويتية اثناء ازمة ١٩٧٦.

النتائج

المؤشرات الوصفية للعينة:

أظهرت التحليلات الجزئية لمعالجات الصحف المصرية (الاهرام والاخبار وروزاليوسف) لقضايا الخليج العربي في السبعينات (١٩٧٦ــ١٩٧٧) النتائج التالية:

أولا فيما يتعلق بالمعالجات الصحيفية التي تتضمن انماط الاخراج وفنون التحرير

فقد جاءت على النحو التالي:

١ـنوعية المادة الاعلامية:

اتضح ان صحيفة الاهرام كانت اكثر الصحف المصرية استخداما للقوالب الخبرية (الخبر والموضوعات الخبرية) في معالجتها المختلفة لقضايا الخليج العربي (١٤٣ خبرا) وتليها صحيفة الاخبار (٩٩ خبرا) أما مجلة روز اليوسف فقد اعتمدت اساسا على المقال والتحقيق (٩ مقالات وتحقيقات) وكان استخدامها للاخبار محدودا للغاية وهذا يرجع الى طابعها الاعلامي باعتبارها مجلة اسبوعية. و يلاحظ ان صحيفة الاخبار كانت اكثرا استخداما للقوالب الاعلامية (٥٨ اعلانا) وتقترب منها الاهرام (٥٧ اعلانا) بينما تبلغ نسبة الاعلانات لدى مجلة روز اليوسف (٣٥ اعلانا) ولا شك ان هذه الاختلافات ترجع الى السياسة العامة لكل صحيفة وموقفها من قضايا الخليج العربي ولكن هناك سبب رئيسي يتعلق بنوعية الكوادر الصحيفية التي تعمل بهذه الصحف وتكوينها الثقافي والسياسي ومدى اقترابها او ابتعادها عن حكام منطقة الخليج.

ثانيا: موقع المادة الاعلامية:

يختلف موقع المواد الاعلامية التي عالجت من خلالها الصحف المصرية قضايا الخليج العربي وذلك طبقا للسياسة التي تلتزم بها كل صحيفة في توزيع المواد الاعلامية على صفحاتها وايضا حسب نوع القوالب التحريرية التي اعتمدت عليها الصحيفة في معالجتها. و يلاحظ ان صحيفة الاخبار كانت اكثر استخداما للصفحة الاولى في معالجاتها لقضايا الخليج العربي (١٩ مادة اعلامية) بينما تبلغ النسبة لدى صحيفة الاهرام (١٦ مادة اعلامية).

هذا وتستبعد مجلة روزاليوسف من هذه المقارنة نظرا لطابعها الاعلامي كمجلة وبالتالي فقد خصصت صفحاتها الداخلية لهذا الموضوع. والواقع ان الصفحات الداخلية في صحيفتي الاخبار والاهرام كانت هي المكان الرئيسي لمعظم المعالجات الخاصة لقضايا الخليج العربي فقد بلغت في الاهرام (١٩٠ مادة اعلامية) وفي الاخبار (١٤٢ مادة اعلامية).

ثالثا: اسلوب التعبير

يتفاوت اسلوب التعبير الذي استخدمته الصحف المصرية في معالجتها لقضايا الخليج العربي. و يرجع ذلك في الاساس الى اعتبارين:اولهما، نوع المعالجة سواء كانت خبرية ام تحمل وجهه نظر ورأي من خلال الافتتاحيات او المقالات والتحقيقات او تتضمن دعاية سافرة من خلال الاعلانات. وثانيهما، نوع المصادر التي اعتمدت عليها هذ الصحف سواء كانت وكالات انباء عربية ام اجنبية او المحرر ذاته. وبناء على ذلك يمكننا التمييز بين اسلوبين رئيسيين اعتمدت عليهما الصحف

المصرية:
١ـ الاسلوب الدعائي: يمثل الاسلوب السائد في معظم معالجات الصحف المصرية (٢٢٩ مادة اعلامية) وان كانت تتفاوت نسب الاستخدام من صحيفة الى اخرى. وتتصدر صحيفة الاخبار الصحف المصرية الاخرى في استخدامها لهذا الاسلوب اذ تبلغ نسبة المواد الاعلامية ذات الطابع الدعائي في صحيفة الاخبار(١٠٤ مادة اعلامية) و يليها مباشرة الاهرام (٩٦ مادة اعلامية) بينما يقل استخدام هذا الاسلوب لدى مجلة روزاليوسف (٢٩ مادة اعلامية).
٢ـ الاسلوب الاعلامي: يقل معدل استخدام الصحف المصرية لهذا الاسلوب بشكل واضح اذ لا يزيد عن (١٦٢ مادة اعلامية) هذا قياسا الى استخدام الاسلوب السابق حيث بلغت النسبة ٢٢٩ مادة اعلامية. وتتصدر الاهرام باقي الصحف المصرية في استخدام الاسلوب الاعلامي في معظم معالجاتها لقضايا الخليج (٩٢ مادة اعلامية) بينما تبلغ النسبة لدى صحيفة الاخبار (٥٧ مادة اعلامية) فقط ولا تزيد النسبة لدى روز اليوسف عن ١٢ مادة اعلامية.

رابعاً: الصور الصحفية:

تنفرد الاخبار باكبر عدد من الصور الصحفية (٤٢ صورة) في تناولها لقضايا الخليج العربي و يغلب على هذه الصور الطابع الشخصي (٣٦ صورة شخصية) بينما اقتصر نصيب الصور الموضوعية على ٦ صور فقط.وقد استأثر الجانب الخاص بالنشاط السياسي والثقافي والاجتماعي لشعوب الخليج باكبر عدد من الصور الشخصية (١٥ صورة). وتتقارب كل من الاهرام وروز اليوسف في عدد الصور الصحفية المستخدمة في معالجتها لشؤون الخليج. اذ تبلغ النسبة لدى الاهرام (٢٩ صورة) بينما تبلغ النسبة لدى روزاليوسف (٢٧ صورة) و يتساوى عدد الصور الموضوعية لدى كل منهما اذ لا يزيد عن (٥ صور موضوعية). ومن هنا فالملحوظ بصفة عامة شيوع استخدام الصور الشخصية لدى الصحف المصرية وتتفرد مجلة روزاليوسف برسم كاريكاتيري واحد في هذا المجال. ومما يجدر ذكره ان الجانب الخاص بالنشاط السياسي والاجتماعي والاقتصادي لشعوب الخليج كان اكثر الجوانب استئثارا بكل من الصور الموضوعية والشخصية لدى جميع الصحف المصرية على السواء فالاهرام (١٢ صورة شخصية، ٥ صور موضوعية)، الاخبار (١٥ صورة شخصية، ٦ صور موضوعية)، روزا ليوسف (١٨ صورة شخصية، ٥ صور موضوعية)

خامساً: مصدر المادة الاعلامية:

تتفق الصحف المصرية في اعتمادها على وكالات الأنباء العالمية والعربية في استقاء معظم اخبار الخليج العربي. وتتصدر صحيفة الاهرام الصحف المصرية في هذا الصدد (١٠١ خبرا) ثم تليها صحيفة الاخبار (٦٤ خبرا). و يبرز دور المحرر في مجلة روزاليوسف. اذ تعتمد معظم تغطيتها لاخبار الخليج على جهود محرريها

وهذا الوضع متوقع نظرا لطابعها الاعلامي كمجلة. وقد بلغت النسبة لديها ١١ مادة اعلامية من ١٤ مادة اعلامية هي مجموع التغطية الاعلامية التي قامت بها روز اليوسف لقضايا الخليج. وتتفوق صحيفة الاهرام ايضا على صحيفة الاخبار في حجم الجهد الاعلامي الذي يقوم به محرروها في تغطية اخبار الخليج العربي اذ تبلغ النسبة لدى الاهرام (٤٨ مادة اعلامية) بينما لا تزيد لدى الاخبار عن (٣٥ مادة اعلامية). ولكن تنفرد الاخبار عن الصحف المصرية الاخرى في اعتمادها احيانا على نقل بعض المقالات والتعليقات من الصحف الخليجية و بالذات الصحافة الكويتية مثل القبس والسياسة (٤ مواد اعلامية). ومما يجدر ذكره ان الاعلانات لا تصنف داخل فئة المصدر لانها مادة دعائية مدفوعة الثمن في الاساس ولا يمكن احتسابها ضمن المجهود الاعلامي الذي تقوم به الصحيفة. و يلاحظ ان هناك مواد مجهولة المصدر وقد استبعدناها من عينة المصدر وتشكل في مجموعها ٢٠٪ و يكثر وجودها في صحيفة الاخبار. كما يلاحظ وجود نشاط واضح لوكالة الانباء القطرية (ق.ن.أ) في تغطية انباء الخليج العربي في صحيفتي الاهرام والاخبار وان كانت الاخيرة تعتمد على وكالة الانباء الفرنسية (و.أ.ف) بشكل ملحوظ. هذا الى جانب الدور الهام الذي تقوم به وكالة انباء الشرق الاوسط في هذا المجال بالنسبة لجميع الصحف المصرية.

سادسا: اتجاه المواد الاعلامية:

يعتبر اتجاه المواد الاعلامية اكثر المؤشرات دلالة على تحديد مواقف الصحف المصرية واتجاهاتها من قضايا الخليج العربي. و يلاحظ بشكل عام ان اغلب المواد الاعلامية المنشورة في الصحف المصرية عن قضايا الخليج العربي ذات طابع وصفي وكاد ينعدم فيها اتجاه الصحيفة. فضلا عن غلبة المواد الاعلانية وما تتسم به من طابع التأييد الدعائي السافر. وتبلغ نسبة المواد الاعلامية (بما فيها الاعلانات) التي تسجل التأييد الواضح (٢٤٨ مادة اعلامية). بينما تبلغ نسبة المواد الاعلانية لا تعلن عن اتجاهها بوضوح ولذلك وضعت تحت فئة محايد (١١٢ مادة اعلامية). هذا وتبلغ المواد الاعلامية التي تحاول الموازنة لا بين مختلف الا تجاهات (٥٨ مادة اعلامية). و يلاحظ انعدام المواد الاعلامية التي تسجل مواقف خلافية او معارضه الا بالنسبة لروز اليوسف (٣ مواد اعلامية) وتتعلق بموقفها من الوضع الدستوري في الكويت والعلاقات المصرية الخليجية في المجال الاقتصادي.

النتائج العامة

قد يكون من الضروري ابراز حجم ونوع المعالجات التي قدمتها الصحف المصرية عن الخليج العربي على اساس قياس كل منها الى الاخرى وذلك توطئة لتحديد اتجاهات ومواقف هذه الصحف من القضايا الخليجية في المرحلة الراهنة في اطار القوانين العامة التي تحكم العلاقات المصرية الخليجية في السبعينات.

و يمكن رصد هذه النتائج على النحو التالي:

١ ــ تسجل صحيفة الاهرام اهتماما كميا واضحا ازاء قضايا الخليج العربي اذ يبلغ حجم اهتمامها (٢٠٦ مادة اعلامية) قياسا الى الاخبار التي تسجل (١٦١ مادة) اعلامية فقط بينما لا يزيد حجم اهتمام روزاليوسف عن (٥١ مادة اعلامية).

٢ ــ تقدم صحيفة الاهرام مادة اخبارية اكثر من باقى الصحف (١٤٣ خبرا) بينما تبلغ النسبة لدى صحيفة الاخبار (٩٩ خبرا) ولدى روزا ليوسف ٧ أخبار فقط.

٣ ــ يعتبر الاعلان المادة الرئيسية التي تعرض من خلالها قضايا ومنجزات الخليج العربي. وتكاد تتساوى كل من الاهرام والاخبار في حجم المواد الاعلانية المنشورة بكل منها (الاهرام ٥٧ اعلانا والاخبار ٥٨ اعلانا) بينما تبلغ النسبة في روزاليوسف ٣٥ اعلانا. هذا و يلاحظ ان مجموع حجم المواد الاعلانية التي تنشرها الصحف المصرية عن الخليج يأتي في المرتبة التالية مباشرة للمواد الاخبارية (المواد الاخبارية ٢٤٩ خبرا، الاعلانات ١٥٠ اعلانا) بينما يتضاءل حجم المواد الاعلامية الاخرى مثل التحقيقات (١٦ تحقيقا) والاحاديث (٢ حديث) والافتتاحيات (افتتاحية واحدة).

٤ ــ تكاد تتفق الصحف المصرية على المصادر التي تستقي منها انباء الخليج العربي. فهي تعتمد جميعها على وكالات الانباء العالمية ثم العربية (وكالة انباء قطر) ثم المحلية (وكالة انباء الشرق الاوسط) اذ تبلغ النسبة (١٩٥ مرة) بينما لا يزيد نصيب المحرر عن ٩٤ مرة و يكاد يبرز دور المحرر المتخصص في صحيفة الاهرام بشكل واضح (٤٨ مرة) ثم يليه الاخبار (٣٥ مرة).

٥ ــ فيما يتعلق بالابواب والاعمدة الثابتة، تعتبر الاهرام اولى الصحف من حيث تخصيص صفحة اسبوعية بعنوان (العالم العربي). وفي داخل الصفحة يوجد باب ثابت بعنوان (حكايات عربية) وذ لك في ٢٦/٥/١٩٧٧. و يلاحظ انه منذ ظهور هذه الصفحة بدأت الاعلانات عن دول الخليج تقل بشكل واضح. ولاشك ان بعض الاخبار كانت بديلا للاعلانات. اما صحيفة الاخبار فقد استحدثت في نهاية ١٩٧٧ بابا اعلانيا ثابتا تحت عنوان (تجارب عربية ناجحة) وتمثل دول الخليج النصيب الاكبر في هذا الباب. كما تنشر الصحيفة باباً آخر بعنوان (وظائف خالية تهمك) ينشر كل يوم جمعه و يكاد يرتكز على دول الخليج العربي واحتياجاتها من الكفاءات المصرية.

٦ ــ يلاحظ خلو الصحف المصرية من المواد الاعلامية التي تتناول النشاط الفكري والفني والثقافي في دول الخليج وذ لك الا فيما ندر مثال التحقيق الذي نشرته صحيفة الاهرام في اغسطس ١٩٧٧ عن الحركة المسرحية في الكويت.

ج ـ النتائج التفصيلية

عند النظر الى النتائج التي تضمنتها الجداول المركبة والتي تبين توز يعات العينة على اكثر من متغير نلاحظ ما يلي:

النشاط السياسي والثقافي والاجتماعي في دول الخليج العربي:

نالت هذه الجزئية اهتماما عر يضا ومكثفا من جانب الصحف المصر ية التي خضعت للدراسة. فالاهرام مثلا خصصت ١١٢ مادة اعلامية لمعالجة هذه الجزئية منها ٧٤ خبرا، ٣٥ اعلانا، وكان يغلب على هذه المواد الاعلامية الطابع الوصفي والدعائي. وكذ لك صحيفة الاخبار التي قدمت حجما أقل في المواد الاعلامية ولكن كانت المعالجات متفقة تماما مع الاهرام من حيث غلبة الطابع الوصفي والدعائي (مجموع المواد الاعلامية ٦٧ مادة اعلامية منها ٣٦ خبرا، ٣٠ اعلانا).وتتفق روز اليوسف مع الصحيفتين السالفتين من حيث اعتمادها على الاعلانات بشكل كامل في معالجتها لهذه الجزئية (مجموع المواد الاعلامية ٣٧ مادة اعلامية منها ٢٨ اعلانا). ولكن يلاحظ ان مجلة روزا ليوسف تنفرد ببعض المواقف شبه الصدامية مع حكام الخليج ومما يثير الدهشة ان هذه المواقف النقدية من جانب مجلة روز اليوسف للسلطات الحاكمة في الخليج لم تستمر طو يلا اذ يلاحظ انها انتهت بازدياد حجم الاعلانات المنشورة في المجلة عن الخليج العر بي وفي الفترات التالية مباشرة لحدوث تلك الازمات.

٢ـ العلاقات المصر ية الخليجية:

اتسمت معالجات الصحف المصر ية لهذه الجزئية بالطابع الوصفي والابتعاد عن تناول الجوانب الخلافية فيما عدا مجلة روزا ليوسف التي نشرت بعض المقالات التي تتضمن نقدا للعلاقات الاقتصادية بين مصر ودول الخليج وخصوصا هيئة الخليج للتنمية. وقد انصب هذا النقد على الامتيازات التي حصلت عليها الهيئة (والتي تعد أوسع مما يتمتع به رأس المال الاجنبي بحكم القانون ومع ذلك فان مصر لم تتلق ردا من هيئة الخليج على طلب المساعدةالتي تحتاج اليها هذا العام (١). وكذلك نشرت المجلة مقالا بعنوان (العرب يشترطون على مصر ما لا يشترطون على اوربا) (٢) و يتضمن هذا المقال تعليقا وردا على افتتاحيات الصحف الخليجية بشأن احداث يناير ١٩٧٧ عندما اشارت الى ان الحرائق التي كثرت في مصر في ذلك الوقت تهدد كل براميل البترول بالاشتعال. وترد روز اليوسف على تلك الافتتاحية قائلة ان هيئة الخليج وضعت شروطاً لمساعدة مصر منها عدم شراء مواد استهلاكية بقروضها والغاء الدعم على السلع الغذائية وان هذه الشروط تتفق مع شروط الولايات المتحدة والبنك الدولي وصندوق النقد الدولي. و يلاحظ ان روزاليوسف لم تنشر بعد ذلك شيئا عن الموضوعين السابقين سواء على شكل ردود من المسئولين في دول الخليج او تعليقات من جانب المجلة ذاتها. وفيما عدا ذلك فقد نالت هذه

الجزئية اهتماما خبريا واضحا من جانب الصحف المصرية وخصوصا الاهرام (٥٠ خبرا) ثم الاخبار (٣٦ خبرا) وتتقارب نسبة الاعلانات التي نشرتها كل من الاهرام والاخبار عن العلاقات المصرية الخليجية (الاهرام ١٢ اعلانا والاخبار ١٣ اعلانا)

٣ ـ المصريون في الخليج العربي:

رغم ازدياد حجم الوجود المصري على المستوى الثقافي والتعليمي وسائر الكفاءات والخبرات الفنية التي تزود بها مصر دول الخليج العربي. يلاحظ انعدام الصلة بين الوجود الفعلي وما تعكسه الصحف المصرية عن المصريين في الخليج. ولذلك لم تنل هذه الجزئية ما تستحقه من اهتمام جانب الصحف المصرية. فلم يزد مجموع المواد الاعلامية التي نشرتها الصحف عن هذه الجزئية عن (١١) مادة اعلامية منها (٤) أخبار لدى كل من الاهرام والاخبار (وخبر واحد في روزا ليوسف). وقد غلب الطابع الوصفي على المعالجات الخبرية. وقد انفردت صحيفة الاهرام بنشر بعض التحقيقات تحت عنوان ثابت (مصريون في بلاد شقيقة) في منتصف عام ١٩٧٧. وقد تناولت هذه التحقيقات حياة العاملين المصريين في كل من قطر والكويت والسعودية والعراق واشارت الى الوظائف التي يشغلونها والمعاملة الجيدة التي يلقونها هناك.

٤ ـ الزيارات المتبادلة بين المسئولين الخليجيين والمصريين:

نالت هذه الجزئية اهتماما خبريا واعلانيا متقاربا من جانب الصحف المصرية. ولكن يلاحظ ان حجم الاعلانات قد تفوق على الاخبار (٢٩ اعلانا، ٢٦ خبرا) وقد كان لذلك تأثيره الواضح على اتجاه المواد الاعلامية التي تناولت هذه الجزئية، اذ غلب عليها طابع التأييد والاسلوب الدعائي والوصفي. ولا شك ان طبيعة القضية بحكم انها تتناول زيارات ومجاملات قد فرضت اسلوب المعالجة السابق ذكره.

روزا ليوسف ٣١ يناير ١٩٧٧.

٥ ـ الوضع الدستوري في الكويت آب اغسطس ١٩٧٦

تنفرد هذه الجزئية باكبر قدر من المناقشات والآراء الخلافية التي طرحت على الصحافة المصرية رغم انعدام هذا الاتجاه من جانب الصحف المصرية في معظم معالجاتها لقضايا الخليج العربي.

و يرجع هذا في الاساس الى طبيعة القضية ذاتها اذ أنها تمس ازمة الديمقراطية في منطقة الخليج. وقد افردت لها الصحف المصرية صفحاتها الاولى كما اهتمت بمعالجتها من خلال مختلف الفنون الصحفية، وان كان الخبر هو الطابع الغالب (١٧ مادة اعلامية منها ١١ خبرا). كذلك تفاوتت بشأنها آراء الصحف المصرية. فتلاحظ ان كلا من الاهرام والاخبار قد اتخذ موقف التأييد شبه الكامل للحكومة الكويتية وشنوا حملة رهيبة ضد الصحافة الكويتية والمعارضة بوجه عام فقد جاء

في المقال الرئيسي للاهرام(١) تحت عنوان (اجراءات لم تكن مفاجئة) ان هذه الاجراءات (لم تكن مفاجئة لان مجلس الامة يعارض كل ما تتقدم به الحكومة، والصحافة تصورت انها يمكن ان تحل محل الصحافة اللبنانية التي تتحمل مسئولية احداث لبنان) . وتوالى الاهرام اظهار موقفها الذي يتسم بالشماتة والقاء اللوم على المعارضة الكويتية وخصوصا الصحافة من خلال الاخبار والتعليقات والتغطية اليومية للاحداث وردود فعلها مع مراعات حجب الرأي الآخر وعدم السماح بنشره على الاطلاق. كذلك تتبنى صحيفة الاخبار نفس الاتجاه بل وتلتزم بالمسار ذاته ولكن باسلوب يتسم بالخروج عن اصول الكتابة الصحفية الموضوعية. وقد انتهزت صحيفة الاخبار تلك الفرصة كي تشن هجومها على بعض الاقلام المصرية التي تكتب في الصحف الكويتية (٢).

ومما يجدر الاشارة اليه الموقف الذي اتخذته مجلة روزا ليوسف من الازمة. فقد وجهت نقدا للاجراءات التي اتخذتها الحكومة الكويتية ضد المعارضة وأوضحت بأن الصيغة الكويتية كانت قد اصبحت اكثر تقدما مما تحتمله منطقة الخليج التي تفضل دولها صيغة موحدة لا تثير الجدل او الخلاف (٣).

كما اوضحت صعوبة ان تكون هناك صيغة واحدة لمجموعة من الدول حتى ولو كانت في منطقة واحدة ولها ظروف متشابهة وتستطرد بان تراث الديمقراطية ١٤ عاما في الكويت يؤكد انه سوف يعاد تنظيم القواعد الدستورية لتنطلق من جديد.

١ـ الاهرام ١٩٧٦/٨/٣١.

٢ـ صحيفة الاخبار ١٩٧٦/٨/٢٩ و ١٩٧٦/٨/٣١.

٣ـ مجلة روزا ليوسف ١٩٧٦/١٢/٦.

النتائج النهائية للبحث «٥»

تتحقق صحة الفرضيات التي طرحت في مدخل الدراسة على النحو التالي:

الفرضية الاولى:

التي تشير الى ان جميع الصحف المصرية كانت تطرح رؤية موحدة ازاء قضايا الخليج العربي السياسية والاقتصادية والاجتماعية. وقد تحققت هذه الفرضية الى حد كبير لدى كل من صحيفتي الأهرام والأخبار حيث يتقارب حجم المواد الاعلامية التي عالجتا من خلالها قضايا الخليج العربي وخصوصا الاعلانات (الاهرام ٥٧ اعلانا الاخبار ٥٨ اعلانا). كما يشتركان في المصادر الاعلامية حيث اعتمدت كل منهما على الوكالات العالمية والعربية اكثر من اعتمادها على المحررين. وقد أدى غياب دور المحرر الى انعدام ظاهرة التفرد لكل منهما رغم ان الاهرام تبرز قليلا في هذا الصدد ولكن من الناحية الكمية اذ ان نوع الاهتمام يكاد يتماثل في الصحيفتين. فضلا عن خضوع كلا الصحيفتين للرقابة التي الغيت ظاهريا ولكنها لا

تزالا قائمة في صور أخرى.

و يستثنى من هذه الفرضية مجلة روزا ليوسف التي طرحت بالفعل رؤية مختلفة عن سائر الصحف المصر ية وخصوصا فيما يتعلق بالوضع الدستوري في الكو يت وكانت الصحيفة المصر ية الوحيدة التي انتقدت قرار الحكومة الكو يتية الخاص بتلك الازمة. وماعدا ذ لك فان روزا ليوسف تلتقي مع الصحف المصر ية الاخرى في عرض رؤيتها عن الخليج العر بي من خلال الاعلانات.

أما الفرضية الثانية

التي ترى ان الرؤية الاعلامية للعلاقات المصر ية الخليجية تقتصر على الجانب الاقتصادي (المساعدات الاقتصادية وهجرة الكفاءات المصر ية الى الخليج). وقد ثبت صحة هذه الفرضية تماما اذ ثبت ان اهتمام الصحف المصر ية ينصب في الاساس على ابراز الدور الاقتصادي الذي تقوم به دول الخليج في مساعدة مصر من خلال صندوق هيئة الخليج للتنمية. وهناك تجاهل شبه متعمد للدور الحضاري الذي تقوم به مصر في دول الخليج العر بي كذلك يندر ان نجد في الصحف المصر ية اشارة الى حجم الاسهام الثقافي والتعليمي والفني الذي تقوم به الكفاءات المصر ية في منطقة الخليج العر بي ودليل ذلك ان الجزئية الخاصة بالمصر يين في الخليج قد نالت اهتماما يقل كثيرا عن مختلف الجزئيات الاخرى سواء من حيث الحجم أو نوع المعالجة.

الذى يشير الى اقتصار المعالجات الصحفيه لقضايا الخليج العر بى على الاعلانات فقط وقد تحققت صحه هذا الفرض الى مدى بعيد فقد ثبت ان اكثر من ٣٥٪ من المعالجات التى قدمتها الصحف المصرية عن دول الخليج العر بى تتضمن اعلانات. فاذا كان حجم الاهتمام قد بلغ (٤٠٠ ماده اعلاميه منها ١٥٠ اعلانا) والباقى اخبار وهناك نسبه ضئيله جدا تشتمل على الفنون الصحفيه الاخرى مثل التحقيق والحديث والافتتاحية (........ ماده اعلاميه).

وفيما يتعلق بالفرض الرابع :

الذى يشير الى انحياز معظم الصحف المصر ية لموقف السلطات الكو يتيه ضد المؤسسات الدستور ية في الصحافه اثناء ازمه ١٩٧٦. وهذا الفرض صحيح تماما. فقد اتخذت كل من صحيفتى الاهرام والاخبار موقفا يتسم بالتعاطف الكامل مع الاجراءات التى اتخذتها الحكومه الكو يتيه ضد المعارضه. وقد تجسد ذلك الموقف بشكل واضح في الافتتاحيات التى نشرتها تلك الصحيفتان في ذلك الوقت و يستثنى من ذلك روز اليوسف التى اعترضت على هذه الاجراءات كما وجهت نقدا موضوعيا

لهذا المسلك مؤكدة بانه لن يخدم أمن الخليج كما أشيع بل ان الهدف الاساسي من هذه الاجراءات هـو الامـن الداخلى للنظم الحاكمه فى الخليج خصوصا وان الصيغه الكو يتيه أصبحت اكثر تقدما مما تحتمله منطقه الخليج.

جدول يوضح حجم ومصادر المواد الاعلاميه التى نشرت بالصحف المصر ية عن الخليج العربى في العام (١٩٧٦ـ١٩٧٧)

اسماء الصحف	حجم المواد	التفاصيل					المصدر		
	الاعلاميه الاجمالى	الخبر	المقال والتحقيق	الحديث	الافتتاحية	الاعلان	المحرر	وكالات الانباء العالمية والعربيه	النقل عن صحف عربيه
١ـ الاهرام	٢٠٦	١٤٣	٤	٢	—	٥٧	٤٨	١٠١	
٢ـ الاخبار	١٦١	٩٩	٣	—	١	٥٨	٣٥	٦٤	٤
٣ـ روز اليوسف	٥١	٧	٩	—	—	٣٥	١١	—	—
المجموع	٤١٨	٢٤٩	١٦	٢	١	١٥٠	٩٤	١٦٥	٤

ملحوظة : يراعى حذف الاعلانات من فئه المصدر

هوامش

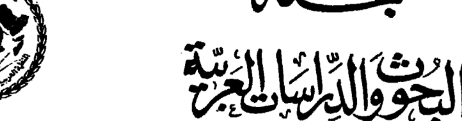
١ـ روز اليوسف ٣٠ اغسطس ١٩٧٦

٢ـ المصدر ذاته ٣١ يناير ١٩٧٧

٣ـ الأهرام ٣١ اغسطس ١٩٧٦

٤ـ صحيفة الاخبار ٢٩، ٣١/ ٨/ ١٩٧٦

٥ـ



تصدر سنويا عن معهد البحوث والدراسات العربية

صدر العدد الأول من المجلة في مارس (آذار) ١٩٦٩ .

— هيئة تحرير المجلة يسرها أن تدعو الباحثين والأساتذة من أعضاء هيئات التدريس بالجامعات العربية وغيرهم لنشر بحوثهم ودراساتهم العلمية في المجلة وخاصة في المجالات المتعلقة ببحث ودراسة المشكلات العربية المعاصرة من جوانبها السياسية والاقتصادية والاجتماعية والتاريخية والجغرافية والقانونية . كما تعنى المجلة ايضا بابراز الملامح الرئيسية للأدب العربى المعاصر وبخاصة مايعكس منها الروابط الفكرية بين شتى اقطار الوطن العربى الى جانب اهتمامها الخاص بالدراسات الفلسطينية .

— ترجو هيئة التحرير من السادة الأساتذة الذين يرغبون في نشر ابحاثهم باللغة العربية ان يرفق كل منهم ببحثه ملخصا بلغة أوروبية حديثة فيما لا يزيد عن الف كلمة ، كما يرجى أيضا ممن يرغب في نشر بحثه بلغة أوروبية حديثة ان يقدم ملخصا باللغة العربية بما لا يزيد أيضا عن الف كلمة ، ويراعى في الحالين ان يتراوح المقال أو البحث بين ستة آلاف وثمانية آلاف كلمة .

— ترسل كافة المكاتبات والأبحاث المتعلقة بالمجلة على العنوان التالى :

رئيس معهد البحوث والدراسات العربية

(جامعة الدول العربية ـ تونس ـ الجمهورية التونسية)

— تقدم ادارة المجلة لكل من السادة المشتركين في تحريرها ببحوثهم على سبيل الاهداء العدد الذى نشر به البحث بالاضافة الى عشرين فصلة من البحث .

— كافة الأبحاث والدراسات المنشورة بهذه المجلة تعبر عن آراء كتابها ولا تحمل بالضرورة وجهة نظر المعهد او اية جهة اخرى يرتبط بها صاحب البحث .

— قيمة العدد ١٫٥٠٠ جنيه مصرى أو ٤ دولارات امريكية بخلاف رسوم البريد .

الأصول التاريخية للموقف العربي من النظريات العرقية والطبقية

د : عبد ضمد الركابي *

مقدمة :

افرزت حركة تطور المجتمع عبر مسيرتها التار يخية عدداً من المعضلات الاجتماعية الخطيرة التي استمرت تثقل كاهل الانسانية باعبائها وتلحق الضور الكبير بحياة العنصر البشرى وتعرض نتائج كفاحة المتواصل الى الضياع، وتؤدى بحصيلة الخبرة والمعرفه الانسانيه المتراكمة الى الهدر من خلال اضعاف عملية صراع الانسان مع الطبيعة من اجل السيطرة على قواها وتسخيرها لصالحه، بتحو يل دفة الصراع الرئيسى بين الانسان واخيه الانسان. ونتوخى في هذه الدراسة معضلتين او ظاهرتين رئيسيتين وثالثة تقترن بهما في بعض الاحيان اشعلتا تار يخ البشر يه بنيران صراعهما وملأتا صفحاته بمآس وآلام انسانه، هاتان الظاهرتان هما الطبقية(Stratification)والعنصر ية (Racism) وما يقترن بهما من التعصب المذهبى احيانا. ولاستكمال مستلزمات الدراسة اصبح من الضرورى اتساع مقدمتها الى عدد من الفقرات التي تسهم في ايضاح بعض المفاهيم الهامة التي يتكرر ذكرها. فالحديث عن التمايز الطبقي والتفرقة العنصر ية والمذهبيه ومنشأ الحضارة وانسانية الحضارة العر بية، ومتانة الخلق العر بي عمل يتطلب ايضاح عباراته وتحديد معاني مصطلحاته ومسببات ظواهره العرقية : Racism

عبرت المدرسة الاتنلوجيه عن مفهومها في النظر يات العرقية(Race Theories) باعتقادها عن اساس الحياة الاجتماعية. فهي ترى ان وحدة الجنس هى الأساس في الحياة الاجتماعية(١) و بالتالى فان كل جنس في اعتقادها يتميز بخصائص جسديه وذهنية مور وثة و يختلف في مواهبه وقدراته عن الجنس الآخر وهو ما يسميه علماء الأجتماع ب«المميزات الشعو بيه(٢)». فالمجتمع الانساني على هذا الرأى خليط من عدد من الاجناس التي تتفاوت في خصائصها وفضائلها، ففيها الجنس الراقي الموهوب حامل بذور التقدم والحضارة وفيها الجنس الخسيس الذى تنعدم فيه كل المؤهلات. ومن هنا جاء تقسيمهم للاجناس معتمدا على عدد من المعايير التي تتخذ من الفروق

---

* استاذ الاقتصاد بجامعة البصرة

الفيز يقيه «الصفات الجسديه » اساسا لتقييمها سالكة طر يق تفرقة متعصبة بين الاجناس

وترجع الجذور التار يخيه لهذه النظر يات الى عصور الحضارات القديمه كما سيرد تفصيل ذلك . وقد كان الاعتقاد بهذه النظر ية سابقا من اجل تبر ير النظام الأجتم اعى المتناقض في الامبراطور يات القديمة . وكما نعتقد ان المفهوم الحديث للتفرقة العنصر ية «الصهيونيه/الأمبر ياليه» والتي تقوم على اساس تبر ير حكم الطبقة بأسباب عرقية، ومن ثم افتعال انتاج مفاهيم متناقضة كالدمج المصطنع بين العرق والدين، و بين القومية والطبقة، و بين القومية والأمية (٣) هذه النظر ية تعود اصولها الى حضارات العبودية والاقطاع حيث تستند الى فكرة الدمج بين العرق والطبقه من خلال اقامة علاقة جدليه بينهما، فتكون هناك قبائل من عرق معين محتكره للسلطة تميز نفسها بعرق سامي تعتبره ارقى من بقية الاجناس وتكون سلالة هذا العرق طبقة وراثية للامتيازات . ففي سبيل المثال يؤكد ارسطو على تميز الشعب اليونانى دون غيره من الشعوب بقوة العقل والجسد . و يذهب الرومانيون الى مثل هذا الاعتقاد فيوسعون امبراطور يتهم و يحاولون أن يحكموا العالم بأسره (٤) . واذا العلم الحديث قد رفض نظر ية التفوق العنصرى والتوصيل الى عكس نتائجها فانه اثبت ان الجنس الخالص النقاء وان لم يكن كاملا فانه كشف ان المجتمع الذى تجنب الاختلاط والتمازج تعرض الى التأخر والركود الفكري والمادي ولم يسعفه اصله او عرقه الذى ادخله اصحاب نظر ية الجنس بصف الاجناس الراقيه امثال نتيشه وسبنجلر وغيرهم .

الطبقية : Stratification

ينسب علماء الاجتماع والاقتصاد الاشتراكي ظهور الطبقة ومن ثم النظام الطبقي الى ظهور الملكية الفردية لأول مرة في التار يخ بعد انحلال المشاعية البدائيه وحيث أصبح بين الجماعة فئة مالكه لوسائل الانتاج واخرى مجبرة للعمل الاجير تحت ادارتها وسيطرتها. وجاء في التفسير المادى للتار يخ ان هناك طبقتين في اي مجتمع ومرحلة تار يخية يحددهما موقع كل منهما من الانتاج (٥) ومما يتقدم يظهر ان اصل الطبقة ومن ثم النظام الطبقي يرجع الى الاسباب الاقتصادية القائمة في المجتمع(٦) وان موقع الطبقة من الانتاج هو الذى يحدد صفتها الطبقية كونها أجيرة تؤدي العمل الاجتماعي أو مالكة لوسائل ومن ثم يترتب على مركزها الاقتصادي أو المهني وضعها الاجتماعي كونها مجموعة تعيش في ظل ظروف مادية وثقافية متشابهة تملي عليها واقعا نفسيا وفكر يا متقار با يقترن بوجود قيم اجتماعية ومعايير خاصة تميزها عن غيرها من الحماعات الاخرى مما يجعلها بشكل طبيعي منغلقة على نفسها(closed Class System)الا في مجال القوانين العامه .

و ينتج عن اوضاعها المتشابهة بروز تنظيم اجتماعي(Social Organiz ation) يعبر عن تضامنهم ووحدة مصالحهم و يرفع من درجات الوعي الطبقي (class consiousness) بين صفوفهم مما يز يد درجة تضامن الجماعة وانسجامها فكر يا عبر ايديولوجية سياسية تجسد مصالحها المادية وتحدد مواقفها من الجماعات الاخرى او الطبقة الحاكمة . ومع الاسلام بوجود مستو يات متعددة ضمن حدود الطبقة ومن ثم وجود اختلافات ثانو ية فانها تتدرج تحت السمات العامة للطبقة . وعلى ضوء هذه الاسس العامة للطبقات تظهر المصالح الطبقية بقيتا متعارضه في الانظمة الاجتماعية مما يولد صراعات داخليه في المجتمع وتمارس الطبقة المستغله كفاحا طبقيا (Class struggle) ضد الطبقة الحاكمه كما تدخل الطبقة الحاكمه بدورها بالاضافة الى صراعاتها الداخلية في مجتمعها ساحبة المجتمع باكمله الى صراعات تناحر ية مع المجتمعات الأخرى كما تقتضيه استمرار مصالحها سواء في الحضارات القديمه لامداد اقتصادياتها بالعبيد (من الأسرى) واتساع رقعة استثماراتها او ما شهده العصر الحديث من اشكال الاستعمار القديم والحديث بالاستيلاء على ثروات الشعوب . وفي كل الحالات يتعرض العنصر البشرى الى الخسائر المادية والمعنو ية سواء داخل المجتمع الطبقى نفسه او خارجه، وسواء تمثل ضرره فى درجه الاستغلال والاضطهاد القومي أو في تبديد الثرواة القومية للشعوب وحرف مسار التطور الحضاري وتضييع الجهود الحضار يه .

نظرة الى منشا الحضارة

لاشك ان للبيئة الطبيعية تاثيراً كبيراً على سير عملية التطور(٧) ،وان في هذا المجال عددا مهما من الآراء المتعددة، لكننا آثرنا هنا الاشاره الى آراء متقدمة ورائدة سبقت الجميع للعلامة العربي ابن خلدون(٨) وآخر معاصر للمؤرخ الانكليزى ارنولد تو ينبي (Toynbee) بصدد نشوء الحضارة الانسانية وتطورها (٩)

كتب العلامة ابن خلدون في مقدمته الشهيرة عن أثر البيئة الطبيعية على نشوء وتطور الحضارة، وحدد المنطقة العر بية الحاليه مع امتدادها حتى بلاد الصين ــ مركزا على شمال الجز يرة العر بية بما فيها العراق والشام ــ والتي اطلق عليها (بالمنطقة المعتدلة) باعتبارها مهد الحضارات الانسانية العظمى ومهبط الرسالات السماو ية ذلك عبر تحليل عميق يعتمد على قوة العامل الايكولوجي في النمو الحضارى (١٠)

فيرى ابن خلدون انه قد يضطر كل شعب التماسا للمحافظة على بقائه ورخائه الى استثمار كل ما تمدهم به ارضهم وزمانهم من خيرات(١١)و يصبغ المؤرخ تو ينبي

فكرته في نشوء الحضارة وتطورها تحت عبارة التحدى والرد على التحدى . فالبيئة الطبيعية والاجتماعية تتحدى الانسان والانسان لكي يستمر في البقاء ولكى يتطور لابد من ان يرد على التحدى رداً يناسب امكانياته . وعلى هذا الرد يعقد تو ينبي اهمية كبيرة. «ان نمو الحضارات وتفككها يرتكزان على احوال واتساع الردود ــ نجاحها واخفاقها ــ والى التحديات الموجهة من البيئة الطبيعية او الاجتماعية(١٢)

و يتجاوز ابن خلدون آثار البيئة الطبيعية على الجانب التقني في تطور الحضارة الى قدرات الانسان الذهنية، فيذكر أن البيئة الطبيعية الخصبة الدائمية الزرع والتي لا تحفز الانسان على المثابره والكفاح الدءووب والتفكير المبدع واصفا سكانها بالبلادة «فانا نجد اهل الاقاليم المخصبه العيش الكثيرة الزرع والضرع والأدم والفواكه يتصف اهلها غالبا بالبلادة في اذهانهم والخشونة في اجسامهم(١٣) ووفق هذا الرأى تمارس البيئة الطبيعية والاجتماعية باستمرار تحديات للانسان تتفاوت في حدتها، فالصحراء المجدبة والبحار العظمى والانهار الجامحه تقف حائلا امام سعي الانسان في الحصول على خيراتها . ولكي ينتزع من بين احضانها ثرواتها المنيعة لابد من الكفاح والصبر امام هجماتها باتخاذ الاجراءات الاصلاحية والوقائية للتقليل من شدة غلوها، ثم لابد بعد ذلك من ز يادة الامن وتحقيق التقدم، أى الارتفاع الى مستوى الرد الملائم ثم الرد المبدع بعد توفير مستلزمات الصراع المتكافئة لكبح جماحها وترو يضها من اجل تيسير استغلال مواردها .

فالمنطقة التي حددها ابن خلدون ــ الارض العر بية(١٤)ـ لا توفر للانسان عيشا من دون استخدام كافة قدراته الجسديه والذهنيه بل تمهد لانسحابه اذا ما تهاون في اتخاذ الردود المناسبة، ومن هنا تنبثق ضرورات تطو ير تقنياته من اجل تحصين مواقعه والانتقال الى مواقع أعلى في اطار صراعه.

شيء هام نؤكده هنا هو العامل الذاتى في نشوء الحضارة وتطورها والذى يتمثل بالانسان . فالعوامل الطبيعية في البيئة العر بية من لقاء الصحارى مع البحار ومع الأنهار والبحار فيما بينها ومنعة الموارد والاعتدال في المناخ ــ الذى يشير اليه ابن خلدون ــ هذه الميزات جميعها توجد مثيلاتها في مناطق اخرى من انحاء العالم لكن ليس كل صحراء مهبطا لرسالات السماء وليس كل نهر صانعا لحضارة كبرى كالحضارات المصر ية والعراقية القديمتين ...الخ(١٥)وقد يقول قائل ان البيئة في هذه المنطقة قد اعدت الانسان جسديا وعقليا لممارسة العمل الحضارى، ومهما كان الجواب واختلف التحليل فاننا نؤكد على توافق قدرات الانسان العقلية مع الظروف الطبيعية والاجتماعية مما يوفر فرصة امامه لاستخدام افكاره وتطو ير خبراته ولعل هذا الجواب يصلح للرد على المتحاملين الغر بيين الذين اتهموا العقل العر بى بالبساطة والسطحية وهو منتج اعظم حضارة انسانيه(١٦)

فليس هناك رد مبدع بدون قدرة ذهنية كبيرة لدى الفرد او الجماعة، سواء

كان الرد على تحديات الطبيعة ام المجتمع . وما كان الانبياء الذين احدثوا في عصورهم تلك التحولات العميقة في الفكر والمجتمع الا عباقرة ومثلهم عظماء التاريخ . وقد جسدت عبقرية النبي محمد في عصر التاريخ طاقات كل العرب، فكانت ابدع رد على تحديات المجتمعات الجائرة التي ساد ظلمها العالم فترات طويلة، فانتج للعالم حضارة انسانية (الاسلام) لاعهد للبشرية بها .

عوامل انسانية الحضارة العربية

لم يقتصر اثر العوامل الطبيعية الماثلة في البيئة العربية على الجانب التقني في الحضارة العربية، انما تمثل اثاره باستمرار الى الناحيه الخلقية في الانسان .
فاشكال نظم العمل في البيئة العربية الصحراوية الاولى، كانت مقترنة بقيم اجتماعية وانماط في العيش وعلاقات اجتماعية اساسها التعاون والعمل الجماعي وما توجده هذه الصيغ من تنظيم ادارى ديمقراطي يمتد افقيا وليس هرميا في تسلسله الوظيفي . فورث العنصر العربي التقاليد الاولى التي تفتح عليها خضم العمل الاجتماعى الذى واجه من خلاله تحديات البيئة، وكانت اثارها ايجابية في الجانب الوراثى . فطبعت السجايا الخلقية العربية بالقيم البشرية الخالصة وظلت تتراكم عبر العوامل الوراثية مستقرة فترات طويلة في البيئة العربية، بحيث اصبح عاملا رسوخ الخلق العربي وعناصره الايجابية من اهم العوامل التي منحت الحضارة العربية قدرة على الصهر والتفوق الحضارى . فالاستعداد الكبير لدى الروح العربية على الامتزاج والتفاعل السريع مع العناصر الاخرى منذ المنشأه الاولى جعلها تتخطى الحواجز المادية والنفسية القائمة بين القبائل داخل البيئة العربية وهذا العامل الاخير كانت له اثاره العميقة على تغيير (وحدات الوراثة لدى الانسان) فانعدام الحواجز المادية والنفسية — بين عناصره التي تصطنع العديد من القيود بين امتزاج طبقات المجتمع — تسهل من عملية تطوير الصفات الوراثيه الى الامام بما يخدم مسيرة التطور (١٧)

وقد حافظت الظروف الطبيعية وانماط الحياة الاجتماعية المتلائمة معها او التى نشأت في ظلها على استمرارية هذه المزايا وظل ينقلها العرب اينما حلوا . يقول الاستاذ لوبون « بيد انه توجد صفات نفسية، وان شئت سجايا خلقية، ثابته ثبات الصفات التشريحيه وانه سيأتى يوم تكون فيه هذه الصفات النفسيه التي اغفلها علم اوصاف الانسان الحديث، اساسا لتقسيم العروق (١٨) ولرأى لوبون في تأثير البيئة الطبيعية العربية على انسانها اهمية كبيرة كونه ناتجا من دراسة معمقة للبيئة العربية ومدعومة بدراسات اخرى تستند الى تجارب واقعية و بحوث ميدانية، فيقول في هذا الصدد (ان العالم لم يعرف قطرا طبع بجوه وارضه طابعة على شعبه كما طبعت جزيرة العرب بجوها وارضها طابعها على من يسكنها من الاهليين (١٩)
وظلت الجزيرة العربية قبل و بعد التحول الاجتماعي والفكرى الكبير (الاسلام)

منبعا للتقاليد الأنسانية تمد الاقاليم التي سكنها العرب واصبحت مناطق اختلاط بالقيم المذكورة من خلال الصلات والاوامر التي استمرت عبر مؤسسة الخلافة والمركز الديني والحياة الاجتماعية والتي ظلت ـ أي الجزيرة العربية ـ بعيدة عن اية تقاليد غازية في كل العصور.

جوهر النظام الاجتماعي للحضارات القديمة.

نشأت في الفترة التي سبقت التاريخ الهجرى واعقبته بقليل عدد من الامبراطوريات الكبرى عاصرت حضارات العرب القديمة في الجزيرة العربية حتى الربع الاخير من القرن الهجرى الاول (٧٠٨ميلاديه) كالامبراطوريات الفارسيه والاغريقية والرومانية والبيزنطية.

كانت نظمها الاجتماعية ـ بالرغم من التقارب في المستوى التقني ـ تتباين تماما مع جوهر النظام الاجتماعى لحضارات جنوب الجزيرة العربية ووسطها، اذ كان جوهر النظام الاجتماعى للاولى يقوم على اساس نظريات العرق (Race Theories) والفوارق الطبقية (Class differentiation)والتي تعتمد الاسس البيولوجي في تحديد الطبقات الاجتماعية، اى الربط بين العوامل البيولوجية (كالجنس والصفات الذهنيه والجسديه) و بين التمييز الطبقي وما ينتج عن الفهم من الربط بين الجنس والطبقة أو بين العوامل الوراثيه والطبقية (٢٠) و يكون هدف مجمل النظام الامبراطورى والذى يمر عبر الصراعات التناحرية هو تأمين مصالح الطبقات الحاكمة واستمرارها.

حضارات فارس:

الطبقية والعرقية والتعصب الوثني كانت الملامح الرئيسية للحضارات الفارسية التي سبقت الاسلام كالامبراطورية الاخمينية ٥٥٨ ق.م والفرثيون ٢٤٧ق.م والساسانية ٢٢٤ م(٢١).وصف المسعودى في «مروج الذهب ومعادن الجوهر» الاسس الاجتماعية والثقافيه التي تقوم عليها الامبراطوريات التي قامت في ارض فارس كاعتماد معيار العرق. في توزيع الوظائف الامبراطورية والادارية واتباع التقسيم الرسمى للمجتمع طبقيا ودعم هذه الاتجاهات ببناء قومي سميك من القيم التمايزيه والعادات والتقاليد الاستعلائية كاحتقار المهن واضطهاد الطبقات الاخرى. و يحتقر ذو اليسار والسلطة «ابناء الحرفيين حتى لو كانوا من العباقرة ١، ٢ كما تفرض العبادات الوثنية على الشعوب التي تقع تحت سيطرتهم، وتمارس الطبقات العليا استرقاق سكانهم جماعيا واستخدامهم في الاعمال الجسدية ضمن شروط الاكراه المادي أو القهر (Coercion)كما يساقون الى الحروب مكرهين «فكانوا خاضعين لضرب من الرق تحت سيطرة اسيادهم الاقوياء»(٢٢) وفي عصر الاقطاع كان حكام الاقاليم التي بها اقطاعياتهم

الاساسية(٢٣) و يشير «كر يستنسن» الى التشابه الكبير في التركيب الاجتماعي للنظام الاقطاعي في الدولة البرتية الفارسية والنظام الاقطاعي الأوربي .

اليونانيون :

وفي قلب المجتمع الاغريقي تنتصب القيم الطبقية والعنصرية وتاخذ مكانها في اوجه نشاطهم المختلفة حتى لتغدو اهم المقومات الرئيسيه في حضارتهم تقرها شرائعهم و يؤكدها فلاسفتهم(٢٤)ومن خلال نظرة تحليلية لطبيعة العلاقات الانتاجية ومن ثم الاجتماعية السائدة في المجتمع الاغريقي الاثيني او الاسبرطي تظهر العلاقة الجدليه بين الطبقة والعرق في تقسيم المجتمع، ذلك ان التقسيم الطبقي للمجتمع يستند الى نظرية العرق فتكون هناك بعض القبائل من عرق معين محتكرة العديد من الوظائف والامتيازات ورايثاً، وتقف في قمة الهرم، تليها قبائل من عرق آخر يأتي تقييمها بالدرجة الثانية وهكذا حتى يقف العبيد وهم من الناحية الجنسية ينتمون الى اقوام اخرى تم استرقاقهم الا ان تناسلهم من جيل الى جيل ظل يحمل لعنة التفرقة الاصلية . وهذا التقسيم قد عمق الفوارق بين فصائل المجتمع اليوناني واوجد نظاما للطبقات شديد التمايز فدولة اسبرطة، مثلا يتجزء شعبها الى ثلاثة اجزاء يقف الاسبرطيون في الجزء الاعلى من الهرم (Upperclass) وتنحصر فيهم القاب الشرف والمناصب الكبيرة و يعتقدون بانتمائهم الى ارقى الاجناس(٢٥) يليهم بمسافات بعيدة (البيركي) Middle Class وهم سكان الضواحي عملهم الرئيسى الحرب، فهم الجند . اما الطبقة الثالثة فتدعى (الهيلوتس) (Lowerclass) وهم العبيد من اهل البلاد الأصليين الذين كانوا تحت سيطرة اليونانيين قبل التوسع الاسبرطي و يعملون في زراعة الارض والاعمال الشاقة الاخرى و يتميزون بالنقمة الشديدة والميل للثورة .

ولم يكن نتاج حضارتهم الفكرى يختلف عن واقع الحياة او ينحو الى مثل اعلى في العلاقات الانسانية، فآراء فلاسفتهم بمثابة تدعيم لمجتمعهم . فيرى ارسطو أن العبد خلق للخضوع والطاعة وعلى الاحرار ان يكثروا من اعدادهم(٢٦) و يدعو الفيلسوف افلاطون الى ان يكون الرق من غير اليونانيين وحتى (المدنية الفاضلة) ثمرة الفكر اليونانى المثالي هى مدينة تضم فقط الاحرار(٢٧)وانها على مثاليتها فهي مثقلة بطبيعة الروح اليونانية (٢٨)

الرومانيون :

اعتقد الرومانيون (٧٥٣ق.م) بسمو اعراقهم و بمزايا جنسهم وطبقا لهذا الاعتقاد جاءت تقسيمات مجتمعهم الطبقية متلائمة مع التسلسل العرقى . فتحظى الطبقة (السيناتورية) (Landlord) بامتيازات ومراتب فريدة في

مؤسسة الدولة الامبراطورية تؤدى باستمرار الى تعميق الفواصل بين طبقات المجتمع من خلال التركز في الملكية التي يولدها طبيعة النظام الاقتصادي في ضغطه على بقية طبقات المجتمع . كتخلي الاحرار عن ملكياتهم او التوابع (Vassals) بسبب الضرائب والتحول الى عبيد في بيوت النبلاء(٢٩) واعتبار الافراد الذين تحولوا عن طبقتهم الى مستوى العبيد (Peasants) طبقات وراثية اى يرث ابناؤهم تعاستهم و يتحدد وجودهم بالطبقة الجديدة(٣٠)

ولم تغير التعاليم الصريحة التي جاء بها الدين المسيحي الذى اعتنقه الرومان على يد الامبراطور قسطنطين في اواخر القرن الثالث الميلادى، لم تغير من طبيعة النظام الاجتماعي او تقلل من حدة مظاهره الجائرة التي استهدفتها مبادىء الدين المسيحي . بل امتصت قوى المجتمع الروماني عنفوان الثورة المسيحية وافرغت محتواها الاجتماعي(٣١) و بالتالى تغلبت الجوانب الروحيه في هذه التعاليم ومن ثم خلق طبقة جديدة في المجتمع الرومانى قاسمت الطبقات الممتازه مراكزها وفاقت عليها هى طبقة رجال الدين واصبحت ابتداءا من القرن الخامس الميلادى اكبر اقطاعية .

البيزنطيون:

اقام البيزنطيون في الشرق عام ٣٩٥ ب.م الامبراطورية المعروفه باسمهم وفق الأسس الماديه للحضارات التي سبقتهم، فمارست بدء من مطلع القرن الخامس الميلادى اقطاعياتها اقسى نظم القنانه الريفيه للمواطنين الاصليين البرابرة والسود المجلوبين مما وراء الصحراء الكبرى(٣٢)(٣٣) وظل هذا التناقض الحاد يأكل كبد الامبراطورية و يعرضها الى حالات من التدهور والتوقف الحضارى حتى هبت عليها رياح الحضارة العربية الاسلامية واستأصلت جذورها تحت ضربات الجيوش العربية الفاتحة في شمال افريقيا عام (٧٠٨ميلاديه(٣٤)..) وتكون بذلك آخر امبراطورية تحمل جوهر النظام الاجتماعى للحضارات القديمة قد ازيلت من المنطقة العربية لتحل محلها لأول مرة دولة تمتلك صلة رحم وأواصر تاريخية مع سكانها الاصليين(٣٥)

حضارات العرب القديمة :

لا يوجد دليل تاريخى او مادى اكيد اثبت من خلال عملية تنقيب موضوعى للحقائق « Fact-Finding » يشير الى ان حضارات عرب الجزيرة قبل الاسلام كانت تسودها نظم العبودية أو الاقطاع بمرتكزاتهما العرقية ومظاهرهما الطبقية، كما دللت الوقائع والاثار والتاريخ المدون عن وجود مثل هذه الانظمة في الحضارات القديمة التي جاورت وعاصرت حضارات الجزيرة العربية حتى زوالها

بالفتوحات العربية الاسلامية . كما لم تحظ الدراسات التي عممت نتائجها من خلال دراستها لعدد من المجتمعات بنصيب من الصدق لافتقارها الى مثل الدلائل المشار اليها .

فالكتاب الذين حللوا اساليب الانتاج للنظم العبودية والاقطاعية في الحضارات القديمة اسباب نشؤها ومرتكزاتها الايدولوجية اعتقدوا لاسباب ايديولوجية بسيادة نظمها في كل المجتمعات التي عاصرت المرحلتين المتتاليتين بما فيها مجتمعات جنوب الجزيرة العربية التجارية، كما يؤكد هذا الرأى مجموعة من الكتاب الايدلوجيين المعاصرين من معتنقى هذا المذهب(٣٦)

الذى امكن تحقيقة ان العبودية والاقطاع كانتا انظمة ضاربة لحضارات ماحول الجزيرة العربية القديمة استخدمت الرقيق ثم القن تحت ظروف الاكراه المادى للعمل الاجتماعي(٣٧)وانه سنحت الفرص اعلاه لتحليل علاقتها الانتاجيه وهدف نظامها . وحول تركز هذه المظاهر في تلك المجتمعات كانت اشكالها تنتشر في المجتمات الدولية بدرجات متفاوته من خلال العلاقات التجارية والسياسية المتعددة، فبينما تبلغ العلاقات العبودية والاقطاعية الصيغة السائدة والوحيدة في الحضارات المشار اليها لا تشغل في دول الجزيرة العربية اى أهمية او تمثل موقعا انتاجيا متميزا انما كانت نماذجها الضعيفة تنضوي تحت صيغ العلاقات الانتاجية السائدة التي تتمثل بالعمل الاجتماعى التعاوني والجماعي في اطار القبيله في الوحدات الزراعية او المشاركة بالجهد وادوات العمل في حقل العمل التجارى سواء الخارجي الذى يتم بواسطه السفن التجارية الشراعية التى يستغلها التاجر نفسه مع مشاركة الملاح وعدد من الاقارب وعدد أقل من الاجراء من بينهم العبيد .أو فى التجارة الداخلية والبرية (الخارجية) والتي تخضع لنفس شروط الادارة والتنظيم المباشر للمالك ولقبيلته والعدد الاقل من العبيد الذين يعدون جزءاً من الاسرة . و بالتالي فان استقبال ظاهرة الرقيق التي فرزتها المرحلة التاريخية واستيعابها قد تم ضمن شروط العمل وعلاقات الانتاج السائدة ولم يكن لها موقع انتاجي منفصل .
و يتبين مما تقدم ان لكل مجتمع موقف خاص (Attitude) تجاه شكل علاقات الانتاج التي تطبع المرحلة التاريخية، ينبع هذا الموقف من الظروف الموضوعية والذاتيه لذلك المجتمع . وحسبنا ان الخلق العربى وطبيعة الحياة العربية (التى اتصفت بروح المساواة المطلقة) قد انتجت الموقف المذكور .

الرق في اثينا او روما طبقة اجتماعية قائمة بنفسها في مجتمع طبقي يحكم حدوده الطبقية بجدران سميكه (Closed) لا تسمح للتفاعل والتمازج فيما بينها، فهل تشكل الاعداد القليلة من العبيد التي وجدت في مجتمعات الجزيرة العربية مثل هذه الطبقة ؟ الجواب كما بينا سيكون كلا . ومنطقيا عندما ينتفى الاعتقاد بنظرية العرق ولا ترقى الفوارق الاجتماعية الى مستوى تكوين طبقات

بسبب اسلوب الانتاج المناسب للبيئة العربية فان درجة الاستجابة لاسلوب وعلاقات الانتاج السائدة لدى حضارات ما حول جزيرة العرب ضعيفه جدا لنفس السبب.

اخر نموذج للمجتمع العربى قبل الاسلام:

في التاريخ المدون معلومات ضخمه عن العصر الجاهلي مما تغنى الباحث بمصادر تقصي الحقيقة. وليس في مقدور هذه الدراسة الا ان تشير فقط الى ما يساعد سعيها نحو الهدف.

يمكن اعتبار المجتمع الملكي الوريث المتاخر لتراث حضارات الجزيرة العربية القديمة. ففى القرن الخامس والسادس الميلادي تمكن من استقطاب حركة التجارة الدولية والمحلية في الجزيرة العربية وحقق انتعاشا اقتصاديا ملموسا في التجارة والعمران والثقافة فى اطار الانتاج الاجتماعى للقبيلة. وظل يمارس نشاطة العام ضمن اشكال وصيغ علاقات الانتاج المشار اليها غير قابل لاستيعاب اى مستوى للعلاقات الانتاجية العبودية والاقطاعية التى لازالت مستمرة في الشرق عبر نمط الانتاج الآسيوى (٣٨)

ومن حيث شكل البنيه الفوقية للمجتمع المكى، كانت القبيلة عبارة عن مؤسسة ديمقراطية سجل الانسان العربى عبرها عددا من الفضائل الانسانيه. ومن حيث العلاقة كانت تحددها القبيلة داخليا وخارجيا مع القبائل الاخرى وفق تقاليد وبعض الضوابط المدونه. ففي اطار القبيلة كان لا يوجد تمايز بين الافراد وكان «بامكان العربي ان يقابل شيخ قبيلته على قدم المساواة والحقوق» (٣٩)

وفي مجال العلاقة الخارجية يلعب التنسيق بين القبائل دورا هاما في تماسك المجتمع المكي وبناء مقدمات الانتقال نحو دولة موحدة تنطلق من الاسس القومية للمجتمع. وتعتبر المؤسسات التي نمت في ظل البيئة العربية في هذه المرحله مغايرة تماما لمثيلاتها التي اوجدتها حضارات ما حول الجزيرة العربية القديمة المشار اليها، ذلك ان الاولى (العربية) على ابتدائية طورها في التنظيم لكنها تعد مؤسسات ديمقراطية ومنظمات عدل وتكافل اجتماعى هى نقيض مؤسسات العبودية والقهر والاضطهاد الجسدى واساليبها البشعة في استغلال الانسان وتعذيبه التي انتجتها الحضارات اليونانية ومثيلاتها، افسيان بين «دار الندوة» وهى مؤسسة انتخابية قيادية ينتخبها رؤساء القبائل ويرأسها شيخ منتخب وتمارس الحكم بالشورى فتقر العدل والسلام تحرص على التعاون، وبين البرلمانات الاثينية او الاسبرطية ..الخ التى تشرع الحقوق الطبقية وتقر الحرب والمنازعات ..الخ. وقد لا يجد غير المتتبع الدقيق معنى كبيرا للمنظمات التي افرزتها مرحلة النظام الجمهورى. كما يسمى العديد من المؤرخين بذلك فترة العصر الجاهلى المتأخر (٤٠) «كحلف الفضول»

والرفادة«وهى جزية تفرض على كل فرد لتغطية نفقات الحجاج الفقراء «راية الغدر» وهى بالفعل راية يرفعها كل فرد يتعرض لظلم فتستجاب لنصرته لجان خاصة لهذا الغرض(٤١) الا ان هذه الاشكال ـ مهما كانت درجة تطورها ـ هى نتاج حضارة ومجتمع و بالتالي فهي نموذج لاتجاه واخلاق وفكر ذلك المجتمع، وهذه المعطيات هي اول الغيث.

اما كيف كان يستوعب المجتمع العربي في هذه المرحلة امتدادات ظاهرة الرق او القنانة، فانه مما لا يصعب تصوره ان الاسرة العربية كاصغر وحدة اجتماعية امتلكت القوابل النفسية العظيمه لتقبل الآخرين فهضمت ظاهرة الرق وذابت بين شرائح المجتمع ولم يخلق وراءه اى آثار مؤلمه تنتقل اعباؤها بالوراثة الى الاجيال اللاحقة . اما القنانة فانها لم تولد اصلا في ارض الجزيرة العربية(٤٢) لانها تقترن بالنظام الاقطاعى الذي يتخذ من الارض الزراعية الواسعة.

كوسيلة انتاج رئيسية في اسلوب انتاجه وهى لم تتوفر في وديان جزيرة العرب التي لا تلائم اصلا ميلاد مثل هذه العلاقة . واذا استثنينا ممارسة اليهود و بعض النخاسين المحترفين فأن الرق لا يلبث ان يصبح جزءا فاعل في الاسرة العربية التي يؤول مصيره اليها ولا يشكل اى وجود طبقي خارج شرائح المجتمع العربى من شأنه ان يخلق قيما اجتماعية معينة وانماطا للسلوك والتفكير متجانسة فيما بينها ومختلفة مع غيرها بمعنى ادق ان وضع المجتمع العربى بدءا بالاسرة العربية امام ظواهر كالرق والقن سواء من حيث العلاقات الفوقية او اسلوب الانتاج وعلاقاته لا تخلق او توفر الظروف الموضوعية تنافي طبقة خارج تشكيلها التقليدى(٤٣)

ان تطور المجتمع العربي واتساع رقعة الامبراطورية العربية الاسلامية عملية حضارية كبرى لا تقتصر على الجانب الحربى كما يصور ذلك المتحاملون الغربيون، انما لعب و بشكل رئيس الجانب الاخلاقي والفكرى دورا هاما في هذا التطور، وكانت الروحية العربية التي يمتلكها الانسان العربي قد هيأت العرب كافة للالتقاء بكل الشعوب والقدرة على تمثيل تراثها وتجاربها وتحضيرها وقيادتها نحو عقيدة موحدة . و يحضرنى قول للعالم الايطالى دوزي (Dozy) عن مؤهلات العرب الفطرية في الحكم والقيادة : «ان العرب لم يحكموا بتعاليم فلسفية فقط بل بالفطرة والغريزة، حتى حققوا بادىء ذى بدء مبادىء الثورة الفرنسية الشريفة وهى الحرية والمساواة والاخاء ... لقد كان البدوى يستمتع بحرية ليس اوسع منها على الارض و يقول «لا اعرف مولى غير مولى العالم » .. ان هذه المبادىء عند العرب هى افضل مما عند الاوربيين ... وربما كانت اخلاق العرب اسمى من اخلاقنا ونفوسهم اكبر من نفوسنا وهم اكثر ميلا الى العظمة الانسانية »(٤٤)

اكتمال مكارم الاخلاق

قلب الاسلام واقع الحياة العربية وحقق قفزة نوعية كبرى امتدت اثارها الى مجاهل المعمورة، فغيرت عقائد الشعوب وانماط حياتها خلال فترة لا تزيد على القرن، مارس العرب عبرها دور القائد الكفؤ، مما يؤكد ان العرب كانوا مؤهلين حضاريا لاستيعاب مبادىء الاسلام المتقدمة والتفاعل معها وانجاز التحولات العظمى في حياة الشعوب (٤٥)

كانت مبادىء الاسلام متلائمة تماما مع خصائص الروح العربية المتينة(٤٦) ولم تكن نظرة العربي الى الاسلام نظرة رومانسيه، بل كانت واقعية عاشها بكل ابعادها، فكانت آثارها سريعة وحاسمة في سياق تطورة . وبعد ان ملأ الاسلام حياة العرب اصبح قوة تغيير هائلة تحركت في كل الجهات وحررت مئات الملايين من البشر وارست اسس حضارة انسانية مارست الاشعاع طيلة فترة ازدهارها وظلت مبادئها شامخه عندما افل نجمها السياسي .

كانت النظرة العربية الى العرق والطبقة قبل الاسلام تقاليد وعرف وسمات خلقية متوارثة، الى جانب بعض الضوابط الاجتماعية والقانونية التي ظهرت في الفترة الاخيرة، وجاء الاسلام ليكمل هذه الاخلاق . قال رسول الله محمد (ص) :ـ «انما بعثت لأتمم مكارم الاخلاق» .

وبعد التوسع السياسي للدولة العربية الاسلامية والتعرض للامتزاج الكبير مع بقية الأمم الاخرى واستيعاب حضارتها، دعم الاسلام مكارم الاخلاق واظهرها بصيغ كاملة وحولها من مرحلة التقاليد والعادات والسجايا الخلقية الى قوانين شرعية واجبة التنفيذ، وبهذا اصبحت اخلاق العرب الانسانية اخلاق مثلى للامم الاسلامية بفضل الصياغة المبدعة التي حققها الاسلام للجانب الخلقي في المجتمع العربي .

ومن وقفة قصيرة جدا يسمح بها مجال هذه الدراسة نشير الى البعض من هذه المعاني .

يبين الاسلام لجميع البشر ولاول مرة في التاريخ بشكل مدون بأن مسألة الاختلاف في العرق والجنس واللون واللغة مسألة خلقية وطبيعية ولا يقام على اساسها اى اعتبار تمايزى بين الافراد قال تعالى :ـ «ومن آياته خلق السموات والارض واختلاف السنتكم والوانكم ان في ذلك لآيات للعاملين» (٢٢ـ الروم) . وان ثمة معيار جديد للمفاضلة بين الافراد لا يستند الى اسس وراثية او بيئية كما كان سائدا وبالاخص في الحضارات القديمة التي اشرنا اليها كقوله تعالى :ـ «ياأيها الناس انا خلقناكم من ذكر وانثى وجعلناكم شعوبا وقبائل لتعارفوا ان اكرمكم عند الله اتقاكم ان الله عليم خبير» .(١٣ـ الحجرات) . ولعل هذه الاسس الشاملة منبع لميلاد قيم بشرية جديدة لاعهد للامم بها، وتطوير

مبدع للقيم العر بية المتوارثه.
وأمام حركة التحولات التي يتعرض لها المجتمع العر بي الاسلامي برزت بشكل اكثر من السابق عدد من القضايا، فرزتها عمليات الحروب والتوسع الجغرافي والسياسي للدولة العر بية كز يادة عدد الرقيق وضم عدد من الاديان الاخرى التي يعترف بها الاسلام وانضواء أمم كثيرة تحت راية الاسلام . وهذه القضايا اقتضت حلول شرعية لتأمين وحدة المجتمع الاسلامي واستقراره وتطوره حددها الاسلام سلفا .
فوضح الاسلام موقفه تجاه ظاهرة الرق بقوله تعالى :ـ(انما الصدقات للفقراء والمساكين والعاملين عليها والمؤلفة قلو بهم وفي الرقاب والغارمين، وفي سبيل الله، وابن السبيل فر يضة من الله، والله عليم حكيم) . (٦٠ـ التو به) .
و يتبين من هذا ان الاسلام اول دين خصص بـاب في ميزانية الدولة لمكافحة الرق(٤٧) واتجاه وجود عدد من الاديان السماو ية في الارض العر بية الاسلامية اعطى الاسلام الحر ية المطلقة لاهل الكتاب في ممارسة عباداتهم قال تعالى :ـ «ولا تجادلوا اهل الكتاب الا بالتي هى احسن، الا الذين ظلموا منهم، وقولوا آمنا بالذى انزل الينا وانزل اليكم، والهنا والهكم واحد ونحن له مسلمون» . (٤٦ـ العنكبوت) .
اما الناحية الطبقية التي يتوقع الاسلام بروز اشكالها في المجتمع الاسلامى من خلال التوسع السياسى او تطور الحياة الاقتصادية فانه قد تصدى لنقطة انطلاقها وهى الثروة فقال تعالى :ـ(والذين يكنزون الذهب والفضه ولا ينفقونها فى سبيل الله، فبشرهم بعذاب اليم يوم يحمى عليها في نار جهنم فتكوى بها جباههم وجنو بهم وظهورهم هذا ما كنزتم فذوقوا ما كنتم لأنفسكم تكنزون) (٣٤ـ٣٥) .
و يعتبر تشر يع نظام الوقف من القرارات الهامة التي قابل بها الاسلام التطورات الجديدة في الحياة الاقتصادية والاجتماعية«لتكون الارض او العقار ملكا للمجموع وتصرف في مصارف الخير والاحسان(٤٨)».
وهناك عدد كبير جدا من الآيات والاحاديث النبو ية والممارسات الاسلامية التي تحرم كل المظاهر التي تعبر عن استغلال الانسان لاخيه الانسان أو الاعتقاد بالتمايز والتفرقه العنصر ية والاحتكار والر با وكل المعضلات الاخرى طبعت الحياة العامة للحضارات القديمة التي سبقت الاسلام أو عاصرتة .

التطورات اللاحقة في الدولة العر بية الاسلامية

كان القرن الهجرى الاول غني بعناصر الفورة الحضار ية التي اقترنت (بالاسلام) .
فالروابط القومية والدولة الفتية ما برحتا تنهلان من احتياطي غز ير من الطاقات العر بية التي تتجدد تحت حرارة النضال والحمية والتعصب للوطن والعقيدة الدينية

السمحا (٤٩) وعلى ضوء ذلك فان الا تجاهات التي تظهر خارج نطاق الا تجاه العام لمؤسسة الخلافة والحياة الاجتماعية التي تقترن بنشاطها لاسباب اجتماعية او سياسية كانت تجد جوها الملائم في الظروف القاهرة التي تتعرض لها مؤسسة الخلافة لمجتمع فتعبر عن نفسها بالشكل الذى تسمح به ظروفها و بالتالى فهى لا تعبر عن جوهر الحياة العر بية بقدر ما تجسد طبيعة المشاكل التي تواجه الدولة والمجتمع . وقد اخذ تأثير هذه الا تجاهات يظهر بالتدرج مع ضعف مؤسسة الخلافة وتزايد العناصر الاجنبية المتسلطة عليها وسواء اكان ذلك متمثلا بحركات اجتماعية وسياسية ترفع شعارات معينه وتطمح باقامة دولة أو تستهدف الخلافة نفسها او ماكان متمثلا بانتقال علاقات انتاجية استغلالية أو نمو العلاقات الانتاجية السائده في المجتمع نفسه فى اتجاه يخرج عن طبيعته السابقه و يتعارض مع المبادىء الاسلامية العامة. كما تظهر هذه الا تجاهات والتطورات في بعض الحركات السياسية والاجتماعية كالخرميه والقرامطة والزنج(٥٠)وفي ظهور بعض الملكيات الكبيرة بعد استصلاح الاراضي الموات والاقطاعات العسكر ية في الفترات الاخيره.

لكن حتى هذه الحالات عند التدقيق العميق في مسبباتها نلاحظ ان هناك كفاحا عظيما للفكر العر بى الاسلامي، تجاه مظاهرها وان هناك ممانعة مستمرة لدى المجتمع من قبول نماذجها السلوكية والانتاجية . و يمكن القول ان ما امكن تسر به الى المجتمع العر بى من علاقات العبودية او الاقطاعية بشكل اوسع مما اشرنا اليه من القن المنزلي السابق انتقل في ظل ميل الحضارة العر بية الاسلامية عن قمتها حتى أفولها . وكانت قوة الحضارة العر بية واصالتها والتي لن تبرح الارض التي شيدت فيها امجادها ــ الارض العر بيه الحاليه ــ كما برحت الحضارات السابقه مسارحها وانضوائها فى بقع معينه بعد سقوطها، استمر اشعاعها حتى في لحظات الضعف، وظلت العلاقات الانتاجيه التي تحمل صفة الاستغلال قلقة امام طبيعة المجتمع العر بي غير قادرة على السيادة . ولهذا فان هذه النماذج قد تعرضت الى تحور وتكيفت مع طبيعة المجتمع العر بي الاسلامي . فظهور علاقات الانتاج الاقطاعية بعد السيطرة البو يهية على مركز الخلافه في بغداد عام ٣٣٤هـ/ ٩٤٥م ثم الدولة الفاطمية في مصر ابداء من عام ٤٤٦ هـ وما عقبها من حكم الأيو بيين عام ٥٦٧هـ والماليك عام ٦٤٦هـ فانها تكيفت وامتصت البيئة العر بية جوهرها الاساسي وهو تجر يد المنتج من نتائج عمله وحر يته، ذلك ان اشكال الاقطاع التي انتشرت في بلاد العراق والشام ومصر كانت اقطاعا عسكر يا لا يقوم على اساس ملكية الارض ومن فيها، وانما كان الخليفة او السلطان يمنح الارض الى القواد ورؤساء القبائل العاملين في خدمة الأمن القومي لكي يجنوا عوائدها من وارد الضرائب كراتب سنوي(٥١)وقد تبين ان الاقطاعات التي استخدم فيها العبيد

المجلوبون كانوا يدربون و يحررون و يعملون في الارض كاحرار ولا تحدهم عن الاندماج في المجتمع اى قيود، فدولة المماليك «استندت سلطتها الى رقيق مجلوبين يدربون و يحررون بعدئذ، و يحتكرون السلطة، و بذلك كونوا طبقة ارستقراطية اجنبيه حاكمة فوق سكان البلاد » (٥٢)

آراء الباحثين الغربيين«وقفة قصيرة).

يضاف الى ثبت الحقائق في التاريخ والتراث العربي الاسلامي عدد من آراء الباحثين الاجانب، اذ درس عدد من المستشرقين المنصفين التراث العربي الاسلامي واهتم عدد آخر منهم بالحياة العربية فقاموا بدراسات ميدانية ابتداء من القرن التاسع عشر فبهرهم الخلق العربي كما بهرتهم حضارة العرب وعقلهم السياسي(٥٣)

وقد اشرنا الى عدد من آراء هؤلاء الباحثين وهنا نذكر البعض منهم ممن اهتموا بالدراسات الميدانية . وقد دعم «لوبون دراسته المعمقة عن الحضارة العربية بآراء ونتائج تجارب عدد من الباحثين امثال «بلغريف » الباحثة الانكليزية السيدة «بلنت» و «مسيوشارم» «ومسيودوفوجاني» «والكاتب الانكليزى «ج كوبر» وغيرهم كثيرون .

فميز «لوبون» كيف تختلف ظاهرة الرق عند العرب والمسلمين عن مثيلاتها لدى الأمم الاخرى اذ قال : (فالأرقاء في الشرق يؤلفون جزءا من الأسر، و يستطيعون الزواج ببنات سادتهم احيانا، كما رأينا في ذلك سابقا، و يقدرون ان يتسمنوا على الرتب وفي الشرق لا يرون في الرق عارا، والرقيق له اكثر من صلة بيده من صلة الاجير في بلادنا، اما الباحثة الانكليزية السيدة «بلنت» التي دعمت دراستها بزيارات ميدانية للمواقع الأثرية والمجتمعات في الجزيرة العربية تقول عن كتاب رحلتها الى نجد «ومن الأمور المشهورة عن الأرقاء عند العرب يكونون من الابناء المدللين اكثر من ان يكونوا من الاجراء»(٥٤)

و يذكر مسيو «آبو» عن الاندماج الكبير للرقيق في الحياة العربيه والمكانة التي بلغها في مؤسسات الدولة «لايكاد المسلمون ينظرون الى الرقيق بعين الاحتقار فان امهات سلاطين آل عثمان وهم زعماء الاسلام المحترمون من الاماء ولا يرون في ذلك ما يحط من قدرتهم»(٥٥)

الآثار الحضارية في الايديولوجيات الحديثه

انتجت الحضارات القديمه التي عاصرت العرب قبل الاسلام و بعده انتجت المجتمع الغربي وطلائم فكرة الامبريالي والصهيونيه . وانتجت الحضارة العربية الاسلامية المجتمع العربي المعاصر وطلائم فكرة القومي الانساني، والفيصل الذى

ميز بين جوهر النظام الاجتماعى للحضارتين العر بيه واليونانيه هو عينه الذي يميز الآن الايدلوجية العر بية عن الايدلوجية الامبر ياليه ـ الصهيونيه، اذ ظل الفكر الغر بى بالرغم من التطور التقني الكبير من الجوانب الماديه ظل اسير عناصر حضارته القديمه . كما بدء الغرب عصر نهضتة بهجمه جديده على العالم من خلال حركة الاستكشافات ثم الاستعمار، فكان ثمرة التطور الحديث هو الامبر ياليه والصهيونيه والتفرقة العنصر ية . و بينما تصل اور با وامر يكا الآن قمة الحضارة الماديه وتمتلك القوة الحر بيه والاقتصادية في العالم تحمل ايديلوجيتها ظلما لشعو بها(٥٦)وشعوب العالم الاخرى وتتصرف بطمع في ثروات الشعوب وموارد العالم الحره كما تتفاوض بمنطق القوة ومبدأ الغلب مع الآخر ين الضعفاء و يحزن العالم امام هذه الميول و يثقل تطور الشعوب باعباء هذه الافكار . وهذه الا تجاهات تنطوى على عرقيه اصيلة ورروح توسعية اعتدائية تعد شكلا جديدا لصور الجور القديم الذى ملأت به حضارتهم القديمة تار يخ البشر ية.(٥٧)

وفي الجانب الآخر يقف الشرقيون وفي مقدمتهم العرب يرفعون من واقع التخلف والتجزئة السياسية نداء الانسانية و يطالبون بالعدل والاخاء وتشمخ عناصر الايديولوجية العر بية بالرغم من (احتياجاتها الى الصياغة المتكامله) وتقف متمسكة باصالتها الانسانية وطبيعتها الرحبة متخطية كل ردود الفعل التي يولدها النظام الامبر يالي ـ الصهيوني ووسائل وجوده الاخرى . و يستمر الشرق والغرب الآن يتقابلان في الساحة الحضار ية يعرضان نتائج بيئاتهم المادية والذهنية مرة بالصراع المادى التناحرى واخرى من خلال الصراع العقائدى، وانه مما لا يخالف المنطق ان الافكار التي تنمي الحواجز بين الأمم وتولد الصراع والتوتر بين فئات المجتمع هى افكار يقف التار يخ ضدها و يظل يحمل المجتمع (أى مجتمع) عداء مبطنا احيانا وظاهرا احيانا اخرى ضدها .(٥٨)

وان مصادر الظلم في التار يخ كما دون التار يخ البشرى لن تظل مصادر لظلم طو يل، فطبيعة التطور تحمل قدرا كبيرا لحر ية الانسان وتفتح آفاق واسعة نحو مصادر الخير والاخاء في التار يخ، وهو المبرر الاكبر لشروق الحضارة العر بية واحتياطي البشر ية الأنساني .

الحواشى

(١) : د. مصطفى الخشاب ـ علم الاجتماع الحديث ومدارسه، دار الكتاب العربي القاهره، سنة ١٩٦٧ص ١٦٠ـ١٦٦.

(٢) : د. حسن شحاته سعفان ـ أسس علم الاجتماع . دار النهضه العر بية القاهره ط٧سنة ١٩٦٨ص ٢١٢.

(٣) : انظر بحثنا المنشور في مجلة الثقافه العربيه الليبيه بعنوان «الامبرياليه من خلال الرؤية العربية الاعداد ٥ـ٩ عام ١٩٧٧.
(٤) : د. عبد الحميد بخيت ــ **المجتمع العربي الاسلامي**، دار المعارف بمصر ج ١ ط١ سنة ١٩٦٥ ص ١٠٨ .

(٥) See, **Karl Marx, Selected Writings in Sociology and Philosophy,** Edited by Bottomore and Rubel, London, P. 132.

(٦) انظر: د. يسرى الجوهرى ــ **الانسان وسلالاته** . منشأة المعارف بالاسكندرية ص ٣٢.
(٧) : د. السيد محمد بدوى ــ **نظريات ومذاهب اجتماعية** . دار المعارف بمصر سنة ١٩٦٩ ص ١٢ــ٢١.
(٨) : د. محمد السيد غلاب ــ **البيئة والمجتمع**، مكتبة الانكلو المصرية ط٤ سنة ١٩٦٩.
(٩) : د. حسن الساعاتي ــ **علم الاجتماع الخلدوني وقواعد المنهج** . دار النهضه العربية بيروت ط١ سنة ١٩٧٢ ص ٢٨ .
(١٠) : البان و يدجيرى: **المذاهب الكبرى في التاريخ** . ترجمة ذوقان فرفوطه دار القلم .بيروت سنة ١٩٧٢ ص ٩٦.
(١١) ارنولدتو ينبي : **دراسة التاريخ** سنة ١٩٣٤ مج ا ص ٩٥ (ثبت و يدجيرى . المذاهب الكبرى) .
(١٢) **مقدمة ابن خلدون** . مراجعة لجنة من الجامعيين . مطبعة الكشاف بيروت . ج ١ ص ٨٨.

(١٣) : مقدمة ابن خلدون، **نفس المصدر** ص ٨٢ــ٨٥
(١٤) : انظر : د. علاء الدين البياتي ــ **علم الاجتماع بين النظرية والتطبيق**، دار التربيه بغداد ط١ سنة ١٩٧٥ ص ٦٨ وص ٦٩ يشير الى ابن خلدون لم ينته كعلماء الايكولوجيا والمرفولوجيا (الجغرافيه الاجتماعية) الى حتمية صارمه ذلك عندما اكد على قدرات الانسان في احداث الاثر على الطبيعة . وبالتالي فليس العوامل البيئية السبب الوحيد في انتاج الصفات الانسانيه .
(١٥) انظر: د. جواد علي ــ **المفصل في تاريخ العرب قبل الاسلام** . بيروت ط١ سنة ١٩٦٨ ج١ ص ٢٦١ ــ ٢٩٣ .

(١٦) : بل ان عددا كبيرا من المؤرخين والباحثين يجمع بين اسباب تدهور الدوله العربية في عامل واحد هو (اخلاق الفرد) كما اعتبروا ان العرب اقاموا على الاخلاق حضارة ودوله .
انظر : د. ابراهيم احمد رزقانه : المجتمع العربي . النهضة العربية . القاهره سنة ١٩٦٨ ص ٢٥٨

(١٧) : انظر : د. يسرى الجوهرى ــ **الانسان وسلالاته** . **منشأة معارف الاسكندرية** ص ٢٨
(١٨) : غوستاف لوبون : **حضارة العرب** . ترجمة عادل زعيتر . مطبعة الحلبي وشركاه سنة ٩٦٩ ص ٦٢

(١٩) لو بون نفس المصدر ص ٥٧.
(٢٠) : د. جواد علي : **المفصل في تاريخ العرب قبل الاسلام** . بيروت ط ١ سنة ١٩٦٨ ج ١ ص ٢٧١ .
(٢١) : انظر المسعودى : **مروج الذهب ومعادن الجوهر تنقيح شارل بلا** . طبعة بربريه الاقو ياء .وفي عصر دى مينار و باقيه دين كرتارى . بيروت ج ١ سنة ١٩٦٦ ص ٢٨٦
(٢٢) كذلك د. عبد الحميد بخيت : **المجتمع العربي والاسلامي** ــ دار المعارف بمصر . ج ١ ط ١ سنة ١٩٦٥ ص ١٠٨، ١٠٩.
(٢٣) : كريستنسن **نفس المصدر** ص ٨
(٢٤) : **نفس المصدر** ص ٧
(٢٥) : د. ناجى معروف : **اصالة الحضارة العربية** . دار الثقافه . بيروت . ط ٣ سنة ١٩٧٥ ص ٢٨.

(٢٦) : د. يونس البطريق : **الدعوة القومية في المجتمع العربي** . دار النهضة العربية بيروت سنة ١٩٦٦ ص ٤٥ .
(٢٧) : أ . بترى : **مدخل الى تاريخ الاغريق وادبهم وآثارهم** : ترجمة د. نوئيل يوسف عزيز . الموصل . ص ١٤
(٢٨) : انظر : فؤاد محمد شبل : **الفكر السياسي** . الهيئة المصرية العامة للكتاب ج ١ سنة ١٩٧٤ الصفحات من ١١٢ ــ ١٣٢ حول ارسطو . و يشير الى نظرته الى الرقيق (و يعتبر ارسطو الرقيق حيازه وصفحه بالحياة وهو لديه اهم انواع الحيازه) ص ١٢٧
(٢٩) : اريك رول : **تاريخ الفكر الاقتصادى** : ترجمة د. راشد البراوى . دار الكتاب العربي .القاهرة، سنة ١٩٦٨ ص ٣٥ .
(٣٠) : د. محمد عبد المنعم خفاجي : **الاسلام ونظريته الاقتصادية** . دار الكتاب اللبناني بيروت . ١ طسنة ١٩٧٣ ص ٣١ ــ ٣٣

(٣١) : د. اسحق عبيد : **الامبراطورية الرومانية بين الدين والبربرية** . دار المعارف بمصر سنة ١٩٧٢ ص ٤٢.
(٣٢) : د. اسحق عبيد **نفس المصدر** ٤٣
(٣٣) : اريك رول : **تاريخ الفكر الاقتصادى** : ترجمة د. راشد البراوى : دار الكتاب العربي سنه ١٩٦٨ ص ٣٤ .

(٣٤) : د. عبد القادر اليوسف : **الامبراطورية البيزنطية** . المكتبة العصرية . بيروت سنة ١٩٦٦ ص ٢٣ .
(٣٥) : انظر احمد الشيباني في ترجمته لمؤلف **تدهور الحضارة الغربية** ص ٢٥
(٣٦) : حنا خباز : **المعارك الفاصله في التاريخ** . دار الكتاب العربي . بيروت ط ٢ سنة ١٩٥٩ ص ٤١ .
(٣٧) انظر : **بلاد العرب من جغرافية سترابون** حوالي ٦٦ ق.م ــ ٢٤ب.مط ١ لجيرا ابراهيم حنا . مجلة المجتمع العلمى العراقى مجله سنة ١٩٥٢ مطبعة التفيض ص ٢٤٨ .

(٣٨) : عدد من الاساتذه السوفيت : تشكيلات ما قبل الرأسمالية . اصدار جامعة لومومبا في الاتحاد السوفياتي ج ١ ص ٩٥ .
(٣٩) : د. ناجي معروف : اصاله الحضارة العربية . دار الثقافة . بيروت ط٢ سنة ١٩٧٥ ص ١٣٩ .

(٤٠): انظر : ابراهيم كبه (نظرية سايرمان حول سقوط النظام العبودى) مجلة الاقتصادى بغداد عدد ٣ سنة ١٩٧٠ ص ١٧٩ ــ ١٨٤.
(٤١) : احمد العدوى : المجتمع العربي . مطبعة الانكلو ــ المصرية القاهرة سنة ١٩٦٨ ص ٧٩ .

(٤٢) : انور الجندى : الانسان العربي والتاريخ. دار الفكر سنة ب١٩٧١ ص ٥٥
(٤٣) : انور الجندى : اصالة الحضارة العربية . دار الثقافه بيروت. ط٢ سنة ١٩٧٥ ص ١٣٩

(٤٤) : د. عبد العزيز الدورى : مقدمة في التاريخ الاقتصادى العربي . دار الطليعة ط١ سنة ٩٦٩ ص ٤٠ وللتوسع اقرأ الفقرة.
(٤٥) : محمد كرد علي : الاسلام والحضارة العربية ج ١ ص ١٤٦ ــ ١٤٧ ثبت ناجي معروف / اصالة الحضارة ص ٢٧٥ .

(٤٦) : غوستاف لو بون / حضارة العرب مصدر سابق ص ٨٧
(٤٧) : انظر مورو بييرجر: العالم العربي اليوم . ترجمة محي الدين محمد مطبعة سميا . بيروت. ط ١ سنة ١٩٦٣ ص ٤٩ .

(٤٨) : ناجى معروف : اصالة الحضارة العربية . دار الثقافه . بيروت ط٣ سنة ١٩٧٥ ص ٢٧٥
(٢) : د. محمد عبد المنعم خفاجي : الاسلام ونظريته الاقتصادية . دار الكتاب اللبناني بيروت ط ١ سنة ١٩٧٢ ص ٢٠

(٤٩) : د. محمد عابد الجابرى : العطبية والدولة معالم نظرية ابن خلدون في التاريخ الاسلامي . دار الثقافه، الدار البيضاء ط ١ سنة ١٩٧٠ ص ٢٧١ ــ ٣٢٧ .
(٥٠) : انظر : أ. عبد العزيز الدورى : مقدمه في التاريخ الاقتصادى العربي . دار الطليعة بيروت . ط ١ سنه ١٩٦٩ ص ٧٣ . فيرى الدورى ان الزنج بالاساس عبيد جلبهم التجار لزراعة النخيل في البصرة وكانوا جماعة معزولة عن المجتمع، وظلوا هكذا غرباء عنه حتى انهم لا يعرفون اللغه العربيه . وهذا يعني ان وجودهم لا يشكل نموذج اجتماعيا عاما انما حتة خاصة بهم .
ب ــ ويشير الدكتور ــ عبد الجبار ناجي ــ كيف استثمر صاحب الزنج ظروفهم الاجتماعية ليحقق اهدافه بعيدا عن تطلعاتهم حتى «تقلشت قلوب الزنج وساءت احوالهم وهمو بالوثوب عليه»

مجلة المورد المجلد الاول العددان الثالث والرابع سنة ١٩٧٢ تحت عنوان « صاحب الزنج الثائر الشاعر ص ٢١

(٥١) : د. الدورى : **مقدمة في التاريخ الاقتصادى العربي** مصدر سابق ص ١٠٥،١٠٦
(٥٢) : **نفس المصدر** ص ١٠٥

(٥٣) اندريه ايمار وزميله : **تاريخ الحضارات العام «الشرق واليونان القديمه»** ترجمة فريدم . داغر . منشورات دارعو يدان . بيروت سنة ٩٦٤ ص ٢٩، ٣٠ .
(٥٤) : غوستان لوبدن ـ **حضارة العرب** ترجمة عادل زعيتر ـ مطبعة الحلبي سنة ١٩٦٩ ص ٣٨٢
(٥٥) **نفس المصدر** ص ٣٧٨
(٥٦) :**مصدر سابق** ص ٣٧٦
(٥٧) : د. ابراهيم العدوى : **المجتمع العربى** . مكتبة الانكلو ـ المصرية . القاهرة سنة ١٩٦٨ ص ١ ـ ١١ .
(٥٨) H. V. Savitch, **Racism and Inequality** : W. H. Freenian, San Francisco, 1975, part one.



المعرفة

مجلة ثقافية شهرية

رئيس التحرير : صفوان قدسي

★ : المراسلات : باسم رئاسة التحرير : جادة الروضة ـ دمشق ـ الجمهورية العربية السورية

★ : الاشتراك السنوي :

خارج الجمهورية العربية السورية ما يعادل ١٢ ليرة سورية مضافا اليها اجر البريد (العادي او الجوي) حسب رغبة المشترك .

★ : الاشتراك يرسل حوالة بريدية اوشيكا او يدفع نقدا الى :

محاسب مجلة المعرفة ـ جادة الروضة ـ دمشق

★ : يتلقى المشترك كل سنة كتابا هدية من منشورات وزارة الثقافة والارشاد القومي .

ثمن العدد :

١٠٠ قرش سوري
١٠٠ قرش لبناني
١٢٥ فلس اردني
١٢٥ فلس عراقي
٢٠٠ فلس كويتي
٥ر٢ روبية
٥ر٢ شيلن

١٥ قرشا مصريا
١٥ قرشا سودانيا
١٥ قرشا ليبيا
ريالان سعوديان
٥ر٢ دينار جزائري
درهمان مغربيان
درهمان تونسيان

ندوة العدد

ندوة العدد

استمراراً في سياسة المجلة لتطوير مضمون الموضوعات التى تعالجها.. تتابع المجلة في هذا العدد مابدأته في نيسان ١٩٧٦ من نشر ندوات مختلفة تتناول القضايا المتعلقة بالعلوم الاجتماعية.

وفي هذا العدد يدور النقاش حول **دور الجامعات في العالم الثالث**. وقد حرر الندوة ونظمها الدكتور **احمد ظاهر** من قسم العلوم السياسية بجامعة الكويت. واشترك فيها كل من : الدكتور **اسكندر النجار** من قسم الاقتصاد بجامعة الكويت، والدكتور **سمير عنبتاوى** المستشار والمشرف على مكتب مساعد مدير الجامعة للشئون العلمية. ومن قسم العلوم السياسية بجامعة الكويت الدكتور **فريد صقرى** والدكتور **وليد مبارك**.

دور الجامعات في العالم الثالث

تنظيم وتحرير [1] : د. احمد ظاهر *

د . احمد ظاهر :

. بالنسبة لأهداف الجامعة ودورها في الدول النامية وهو موضوع على جانب من الأهمية. نحب أن نعرض أولا : مايجب أن تكون عليه الجامعات في هذه الدول النامية، وطبعاً سنتعرض لنظام التعليم، مايجب أن يكون عليه، نوعية الانسان الذى نود الحصول عليه نتيجة للنظام التعليمى، دور الجامعة في اعداد المصادر البشرية، ماهو الوضع الذى توجد عليه الجامعات في هذه الدول كما نراها ثم بعد ذلك سنقارن بين الوضع الحالى ومايجب أن تكون عليه الجامعات وكيف يمكن أن نوفر كلماينقص هذه الجامعات حتى نحصل على جامعات على الأقل في مستوى عادى.

والسؤال الذى سيطرح في البداية هو : ما هو النظام أو هدف النظام التعليمى بالنسبة للجامعات؟

د . فريد :

لكل نظام تعليمى عدة أهداف وأود أن اختصرها بسرعة و بعدها نستطيع أن نتوسع في كل واحد منها.

علينا أن نذكر **أولا:** انتاج الانسان أو القوى البشرية التي سوف تعمل حسب حاجات المتجمع، **ثانياً :** تكوين نوع من الشخصية الانسانية المثقفة والتى، عدا عن المعرفة المجمعه لديها في بعض المواضيع، تتبع المناهج العلمية وتستطيع أن تفكر ببعض الاستقلالية، **ثالثاً:** من واجبات الجامعة أيضاً أن تربى بعض المهارات العامة، مثل استعمال اللغة بشكل واضح ومنظم، والقدرة على التعبير عن الافكار، وأيضاً تطوير بعض المهارات العامة مثل استعمال الأرقام وفهم لغة

---

(1) روعي في تحرير هذه الندوة النص الاصلي ، بحيث جاءت وقائعها المنشورة هنا مطابقةللنص الاصلي كما ورد في شريط التسجيل المحفوظ في ارشيف المجلة ، وكان ذلك احيانا على حساب انسياب اللغة وسلاستها .

* الاستاذ بقسم العلوم السياسية بجامعة الكويت .

الر ياضيات والاحصاء.... الخ.

د. احمد ظاهر:

هل يمكن أن تحدد طبيعة هذه المناهج العلمية.

د. فر يد:

أعتقد أنه من أهم ماهو مطلوب من الجامعة هو أن تكون الشخص الذى يستعمل مناهج علمية، ولا أقول منهج علمى واحد، ولكن مناهج علمية سليمة، حتى يصبح ذلك الانسان قادراً على أن يفكر علمياً و يقوم بالبحث العلمى، و يستطيع أن يكون واقعياً ولا يغرق بالغيبيات أو يمزج بين الواقع والخيال، بل يمكنه التمييز بين الأساطير والحقائق العلمية. وقد يكون هذا التركيز على التفكير العلمى من الأهمية بمكان بالنسبة للمجتمعات النامية، هذا إذا ارادت أن تنمو فعلا وتقف أمام العالم المتقدم الذى يود أن يستغلها.

د. احمد ظاهر:

الواقع هنا هو التركيز على البحث العلمى ككل.

د. فر يد:

التركيز على البحث العلمى كمنهج يعنى تنمية بعض العادات الفكر ية والعلمية في سبيل التفتيش عن الحقيقة وفهم واستعمال قوانين الطبيعة في سبيل منفعة الانسان. وهذا يعنى أيضاً تكو ين بعض الصفات في الشخص المثقف وتشوق لمعرفة كل مافى الطبيعة، بحيث يصبح لديه رغبه، اهتمام، حب استطلاع وتساؤل حول مايدور حوله من معلومات. حتى يصبح لديه المقدرة ليس فقط في جمع المعلومات بل أيضاً في طرح الأسئلة وابداء الشكوك في بعض محتو ياتها.

هذا حسب رأيى من أهم اهداف النظام التعليمى.

د. اسكندر:

إن عنوان الندوة، كما تفضلت، هو أهداف الجامعة ودورها في الدول النامية، واجمالا، كما تفضل د. فر يد، اذا أمكن وأخذنا صورة مجردة مطلقة وهى أن هدف النظام التعليمى (أى نظام تعليمى في اى دولة) هو الانسان، فالبداية والمنطلق «الانسان» لأن نوعية الانسان هى التى تخلق الفرق بين التقدم والتخلف.

والدول النامية هى التى سنركز عليها لانها تهمنا اكثر من غيرها، والتعليم في الدول المتقدمة طبعاً (Established)وأصبح نمطاً من الحياة ككل، و يمكن التصرف به حسب أهوائهم، واذا كان هناك خسارة أو أن نقول أن هناك (Waste) فمن الممكن أن يتحملوها، ولكن بالنسبة للدول النامية بالذات فالتعليم شىء أساسى، ولا أقصد بالتعليم أن الفرد يذهب الى المدرسة أو الى الجامعة، فالتعليم يشمل جميع مراحل التعليم وأوجهه المختلفة بما فيها التدر يب على المهن المختلفة، ولو توسعنا يمكننا أن نقول، أن اهداف الجامعة هى من

أهداف نظام التعليم، وأهداف نظام التعليم ودور نظام التعليم في أنه يوفر للدول النامية، وهى دول متخلفة و بالتعريف في دور النمو ومتخلفة فيه على مختلف الكوادر والقطاعات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية.. الخ، يوفر الكوادر المختلفة مهما كانت طبيعتها.

فأنا بحاجة في الاقتصاد وفي العلوم المختلفة (اجتماع، سياسة، علوم بحته وعلوم تطبيقية) الى الانسان الذى يفكر، الذى يتطور والذى يتفهم متطلبات مستقبله. إذاً أنا بحاجة للمورد البشرى، فنظام التعليم الموجود لابد وأن يوفر لى الكوادر المختلفة. ولماذا التركيز على الجامعة بالذات؟ لأنها و بحكم موقعها تكون رائدة وليست فقط كونها نظام موجود، والنظام بأكمله لابد وأن يكون رائداً، لكن الجامعة تشكل أعلى مراحل التعليم، لذا لا تكون مستتنة لها هذا النظام فقط بل تساعد على تطوير النظام، فهى المفروض أن تقوم بخلق القيادات (وتؤثر) وتكون قدوة على النظام التعليمي، بل على المجتمع ككل لو أتيحت لها الفرصة.

د . احمد ظاهر :

هل يمكن، يا د . اسكندر، أن نقول، و باختصار، أن هدف النظام التعليمي هو خلق العقول الجديدة التى يمكن أن تساعد على نهضة المجتمع وعلى التغيير والتطور والتقدم؟.

د . اسكندر

طبعاً يمكنك أن تقول هذا، يمكنك أن تقول خلق الانسان المتطور الذى لايقف عند نظرية و يظل عندها و يقول أنى وصلت عندها وانهيت لأن التعليم كما تعلم عملية مستمرة، وتطوير المجتمع عملية مستمرة أيضاً، فنحن نريد نظاماً يوجد به نوع من الديناميكية، بمعنى أنه يحمل في أحشائه عوامل تطوره، فينمو و يتطور و يعطى حسب حاجات المجتمع ليس فقط الحاضرة بل المستقبلية أيضاً.

و بصورة أشمل يؤثر و يشكل خط السير الحضارى للمجتمع.

د . فريد :

لى إضافة على ماقاله د . اسكندر وهى أن الجامعة يمكنها أن تكسر حركة الدوران في حلقة مفرغة تلك التى يسير فيها المجتمع التقليدي، وذلك عن طريق العناصر الجديدة من القوى البشرية التى تستطيع أن تغير طريقة التفكير، وهذا «الدم الجديد» هو مايحتاجه المجتمع التقليدي اذا ما أراد أن يستيقظ، و بما أن الجامعة هى التى تنتج العقول التى سوف تعلم في المدارس الابتدائية والمتوسطة والثانوية.. الخ، فمن الممكن أن نحسن كل النظام التعليمي عن طريق الجامعة كبداية.

د . اسكندر :

أعتقد أنك تخلط هنا بعض الشيء، حيث أننا نتكلم عن النظام التعليمي كله

متطور وليس فقط الجامعة، فأنت تتكلم على أساس أن الجامعة فقط هى التى يجب أن تكون متطورة وأن ذلك سينعكس على ماستنتجه الجامعة من متعلمين.
لكننا نقول النظام كما يجب أن يكون، بمعنى أنه يكون نظاماً تعليمياً متطوراً سواء على مستوى ر ياض الاطفال، الابتدائى.. الخ، أو على مستوى الجامعة.

د . فر يد:

كل ماقلته هو أن الجامعة يجب أن تكون في الطليعة حتى تفتح المجال لباقى القطاعات، وهذا لايعنى أنها الوحيدة التى تلعب دور القيادة في العملية التعليمية، ولكن نظراً لأنها تساعد في صنع الكثير من القيادات التعليمية وغير التعليمية فهى في مركز استراتيجي لابأس به.

د . وليد :

أود أن أضيف الآتى على الملاحظات القيمة التى ذكرها الأخوة (فر يد، اسكندر واحمد).
ان الهدف من الجامعة بلاشك هو تنمية الانسان في أول درجة، ولكن عندما نتكلم عن الأهداف فلابد وأن يكون هناك نوع من الترابط بين المجتمع والجامعة، والتى هدفها خدمة المجتمع، والذى أر يد أن أضيفه هو أن البرامج لابد أن تكون موجودة ومدروسة بشكل انها تخدم في النهاية أهداف المجتمع القائمة فيه، وهذه هى النقطة الأساسية التى يجب أن نذكرها.

د . احمد ظاهر :

أى الجامعة كجزء من النظام التعليمى ككل.

د . وليد :

ليست الجامعة كجزء فقط من النظام التعليمي ككل، ولكن كجزء من المجتمع أيضاً. والذى أر يد توضيحه هو أن، ومع الأسف، في كثير من البلدان المتخلفة وكذا في كثير من البلدان حتى المتطورة نلاحظ أنه ليس هناك ترابط بين ماتدرسه الجامعة و بين مايقدمه الطالب الجامعى لخدمة المجتمع، لأن الطالب عندما يتخرج من الجامعة لابد أن يفيد مجتمعه الذى يعيش فيه، ولو أخذنا مثالا لذلك، العلوم الاجتماعية، نلاحظ ان كثيراً من هذه العلوم نظر ية بحتة وليس لها أى علاقة بالسياسة العامة، ولاأقصد هنا السياسة العامة التابعة للدولة فقط بل السياسة التابعة للفاعليات ما بين الانسان المتطور الذى نود أن نخلقه و بين المجتمع ككل.

د . اسكندر :

بالنسبة لما تقدم به الأخ وليد، فان هذا يعود الى نظام التوجيه، إن كان هناك مثل هذا النظام، فمثلا في الدول التى تتبع نظام التخطيط المركزى نجد أن مثل هذا النظام قائم ونجد أن الجامعات بل النظام التعليمى ككل يوجد لتوفير ما

تحتاجه الدولة من كوادر على مختلف المستويات وفي شتى نواحي المعرفة. أما في الدول التى تتبع النظام الحر فأيضاً هناك توجيه ولكن ليس على نفس المستوى أو الدرجة المتقدمة، حيث يلعب نظام السوق دوراً هاماً في التوجيه حسب قوى الطلب والعرض على خريجى الجامعات مثلا، فالتخصصات ذات الطلب المنخفض نجد أن الطلبة ينصرفون عنها، أما تلك التى تتميز بطلب مرتفع و بالتالى عائد مرتفع نجد أن الطلبة يتجهون اليها، هذا بالطبع إذا توفرت لهم الكفاءة المطلوبة، ومما لاشك فيه أن في الدول النامية يعتبر نظام التوجيه هام وأساسى ولابد أن يوجه بصورة أو بأخرى نحو تلبية حاجات المجتمع واعطاء الأفضلية للحاجات الأكثر الحاحاً ثم التالية لها في الأهمية وهكذا، والا فان النظام التعليمى لن يقوم بالمهمة المتوخاة منه، ومع انه يقال [You can not go wrong with education] بمعنى أن التعليم استثمار لن تعدم فائدته حتى لو أخطأت، الا أن الدول النامية ليس بمقدورها أن تتحمل مغبة مثل هذا الخطأ، والحقيقة أن المهمة ليست باليسيرة، وهنا يكمن التحدى، وهنا نستطيع أن نرى النقطة التى ذكرها د . فريد وهى أن الجامعات على علتها في الدول النامية مناط بها أن تلعب دوراً رائداً، وأعتقد أن هذه النقطة ستناقش في اطار وضع الجامعات في الدول النامية.

د . سمير :

أهداف الجامعة عديدة في كل مجتمع سواء كان مجتمع نامى أو مجتمع غير نامى، وطبعاً مثلما تفضل الأخوة سنبدأ بالانسان، فالجامعات في البلدان النامية تتحمل عبء اكثر من البلدان المتقدمة، ففي البلدان المتقدمة الصناعية هناك مؤسسات عديدة تقوم بعدد من المشاريع والواجبات في المجتمع، فهناك القطاع الخاص حيث توجد شركات تقوم بأبحاث، كما أن هناك مراكز ومعاهد عديدة متخصصة بعدة أشياء تعتبر من مهام الجامعات في الدول النامية.

واجمالا في البلدان النامية لا تتوفر للمجتمع هذه المؤسسات العديدة، فالجامعة تتحمل عبء اكبر للقيام ببرامج ومشاريع يطلبها المجتمع وهذا اولا ، وثانياً الجامعات في الدول النامية لا تقتصر مسئولياتها على منح الدرجات العلمية فقط كما كان الحال بالنسبة للجامعات في الدول المتقدمة في الأزمنة الماضية، بل يقع على عاتقها مسئوليات أخرى منها:-

(١) تطوير البرامج الموجودة في اطار التعليم من الابتدائى وحتى الجامعة.

(٢) تقييم البرامج والمشروعات والأنشطة المختلفة في القطاعين الخاص والعام، وذلك لانعدام مثل تلك الكفاءات خارج الجامعة، فهى بذلك تقوم بمهام غير المناطة بها أساساً.

(٣) تعتبر مصدراً لتوفير الخبرات ومبعوثى الدولة للاقطار المختلفة سواء لحضور مؤتمرات أو غير ذلك، وعادة لا تقوم الجامعة بمثل ذلك بهذه الدرجة أو تلك

النسبة. أضف الى ذلك أن الجامعات في البلدان النامية نجدها غالبا محط الانظار، إذ يفترض فيها توفير كل شيء وحسب معايير من هم ليسوا أهلا للحكم على انجازاتها أو مقدرتها، وهذا في حد ذاته يشكل عبء ثقيلا.

د . احمد ظاهر :

« عظيم » الآن وقد إتفقنا على أن هدف النظام التعليمي ككل هو بناء الانسان والعقل الانساني.

والآن ما هو الوضع الذى يجب أن يكون عليه هذا النظام كى نؤمن ذلك العقل الجديد؟ ما هى الأشياء التى يمكن أن تضاف على هذا الجهاز أو مايجب أن يكون عليه هذا الجهاز التعليمي حتى نسارع بخلق هذا الانسان الجديد، هذا العقل الجديد، هذه القدرات الجديدة حتى تكمل صورة المجتمع؟

د . سمير :

أرى أن من أهم الأمور فيما يتعلق بالجامعات في الدول النامية هو التنظيم الاداري، حتى قبل التنظيم الاكاديمي.

فحتى لو توفرت لك كل الموارد الأكاديمية ولم يكن هناك تنظيم اداري فلن بمكنك الاستفادة منه بالحد الأقصى.

د . احمد ظاهر :

يمكننا أن نأخذ من فشل العرب في حرب ٦٧ مثلا، حيث أن هذا الفشل يعود الى الادارة وذلك لعدم وجود ادارة معينة، ففشل العرب تقريبا، وما ينطبق على الحروب قد ينطبق على الجامعة أو على النظام التعليمي ككل.

د . سمير :

استطراداً للنقطة السابقة فان من الأهمية بمكان ضرورة توفر المعلومات ذات العلاقة بالوضع، سواء كانت اجتماعية، ثقافية، اقتصادية... الخ ، وذلك للمساهمة في التخطيط وتطوير البرامج المناسبة لاعداد الكوادر البشرية المطلوبة.

د . وليد :

أريد أن أضيف نقطة صغيرة، وهى أن النظام التعليمي بلاشك يختلف من بلد نامى الى بلد نامى آخر، وكذلك فان النظام التعليمي يرتبط بهدف من هو ذلك الانسان الذى سيكون طالباً بالجامعة، وكمثال، نعرف أن هناك في كثير من البلدان النامية عدد كبير من الطلبة يعملون وفي نفس الوقت يدرسون لذا لابد وأن يكون النظام الادارى، والذى تفضل د . سمير وتحدث عنه، موضوعاً بشكل يساعد الطلاب الذين يعملون وبدأوا الدراسة حتى يمكنهم أن يفيدوا المجتمع الذى يعيشون فيه.

د . احمد ظاهر :

انك تركز هنا على نوعية الانسان الجديد والذى نريد أن نحصل عليه نتيجة للنظام التعليمي الموجود.

د . وليد :

الشيء الذى نرجوه هو أن أى نظام ادارى أو جامعى لابد وأن يكون نتيجة لدراسة واقعية للبيئة التى سوف تنشأ فيها الجامعة.

هناك كثير من البلدان النامية يوجد بها أكثر من جامعة مثل لبنان وليس جامعة واحدة مثل الكويت، ولقد كان هناك انتقاد في الجامعة اللبنانية وهو أنها جامعة مسائية لأن اكثر طلابها من موظفي الحكومة.

والنظام الادارى بالنسبة للتعاقد مع أساتذه الجامعة وما فيه من عدم إستقرار أو عدم استمرارية للاستاذ قد بات يعرقل مسيرة الانسان الجديد في الجامعة اللبنانية.

د . فريد :

لى إضافة على الاهداف الأساسية للجامعة وعلى نقطة تكوين هذا الانسان «العقل الجديد».

أريد أن أعلق على موضوع حاجات المجتمع، وهنا أود أن أعطى مفهوماً للثقافة العامة، بمعنى أن المجتمع مهما كان نوعه يحتاج الى إنسان مثقف مهما عمل هذا الانسان كمهنه، يجب أن يكون مثقفاً، والثقافة العامة يجب أن تكون الأرضية لأى تدريب مهنى. فالثقافة العامة الحقيقية تفتح الطاقات للاتقان والابداع في أى عمل يقوم به الانسان، فهى تساعد في رفع مستوى إنتاج المجتمع كماً وكيفاً، وتحسن مستوى وفعالية الخدمات التى يؤديها المواطنون بعضهم لبعض مهما كان نوعها، وهذا يعنى استفادة الجميع.

وعندما تصبح الاكثرية الساحقة من أفراد المجتمع مثقفة ستقل الفوضى و يعم الانضباط والتنظيم والشعور بالمسؤولية و يصبح الناس اكثر تهذيباً تجاه بعضهم البعض، وقد يكون هذا من أهم ماتحتاجه المجتمعات النامية.

د . احمد ظاهر :

لكن هذا المثقف هو نتاج لجهاز التفكير، بمعنى أننا نعلمه أشياءاً معينة حتى يصبح مثقفاً، فلا يمكن أن نحضره من الشارع ونطلب منه أن يكون مثقفاً.

د . فريد :

ما أعنيه في هذا هو أنه يوجد على ما الاحظ تشديد كبير على التخصص الضيق في الجامعات، وأول شيء ينظر له في هذه البلدان.. ماذا سأفعل بعد التخصص في علم الاجتماع، السياسة، الأدب أو الفن. والذى أريد أن أقوله هو أننا اذا ركزنا على موضوع معين من هذه المواضيع (حقل معين من هذه الحقول) التى ذكرتها فبالطبع سيكون الجواب بالنفى، فهو قد لايستطيع أن يفعل الكثير من الناحية المهنية.

ولكن الانسان المثقف الواسع الأفق يملك طاقة أكبر في أن يبدع في أى مهنة يقوم

بها أو أى وظيفة يشغلها، وفوق هذا سيكون مواطناً اكثر صلاحية لأنه يملك وعياً أعمق فيه صلاح للمجتمع ككل. وسأضرب هنا مثلا لما ذكرته، في انكلترا وعند شغل الوظائف للخدمة العامة تجدهم ينظرون الى الثقافة العامة وليس الى التخصص المهنى، وأنا أتمنى لو أنهم في المؤسسات الحكومية والخاصة في هذه البلدان يوجهون انتباهاً اكثر للثقافة العامة والى شخصية الفرد ككل بدلا من اهتمامهم الزائد بما يسمونه حقل التخصص في الجامعة، وأتمنى أيضاً لو تتخلص الجامعات (وحتى المدارس الثانوية) في بلادنا العربية من عقدة التخصص الضيق، وتحاول أن تعطى ثقافة عامة لأى طالب سواء كان في الطب، في المحاماة، في الهندسة، في الادارة أو في اى علم أو تخصص مهنى معين، مثلا اى طالب مهما تخصصه، يجب أن يعرف كيف يعبر عن أفكاره بلغة سليمة، يجب أن يكون قادراً على القراءة والاستيعاب بسرعة حتى في مواضيع بعيدة عن تخصصه، يجب أن تقوى لديه حاسة التذوق للاعمال الأدبية والفنية الرفيعة، أن يكون مدركاً للظواهر الاجتماعية والسياسية والاقتصادية ومدركاً للأزمات والمشاكل والأحداث التي يمر بها العالم وخاصة مايؤثر على المجتمع الذي هو عضو فيه، ومعنى ما أقول هو أن من يتخصص بالعلوم الطبيعية يجب أن يأخذ مواداً في العلوم الإجتماعية والفلسفة والعكس صحيح بالنسبة لمتخصص العلوم الاجتماعية، والاثنان يجب أن يأخذا مواداً في الآداب والفنون... الخ. ولكن كيف يمكن تطبيق هذا وأنت ترى المدارس الثانوية تقسم الطلاب الى قسمين، القسم الادبى والقسم العلمى، وكل منهما يعيش في عالمه الخاص منفصلا عن الآخر تماماً .

د . احمد ظاهر :

في الواقع أنا أتفق معك في موضوع وحدة المعرفة ككل، وضرورة أن الانسان يجب أن ينوع في كثير من الثقافات والمواضيع التى يدرسها. وهذا يذكرنى «ببرخت» في مقولة له [تسألنى ابنتي الشمس ستشرق غداً كما اشرقت اليوم ومثلما فعلت بالأمس، فلماذا أرهق نفسى كثيراً، لماذا أدرس الحساب والاجتماع والهندسة... الخ، وأنا أقول لها أدرسى الحساب والاجتماع والهندسه وادرسى كل شيء] فعملية وحدة المعرفة بالفعل ضرورية جداً لخلق الانسان الذى نطلق عليه لفظ مثقفاً أو على درجة عالية من الثقافة، وأيضاً «كارل ياسبرز Karl Jaspers » في كتاب له فكرة الجامعة The Idea of the University أشار الى قصة وحدة الجامعة ككل. وانه لمن الضرورى أو هدف من أهداف الجهاز التعليمي، سواء في الجامعة أو غير الجامعة، أن يركز على الالمام بكل المواضيع كما كان الحال في الزمن القديم عندما كانت الفلسفة هى أم العلوم وعندما كان الانسان يدرس تحت سلطانها كل ما أراد من اجتماع وتاريخ وسياسية.... الخ.

د . اسكندر:

إجمـالا: الـذى يفرض عليك تخصص أولا تخصص هو تغير الظروف، بمعنى انك قد تضطر الى التخصص وان لم يكن ذلك في مخططك سابقاً، كأن تبدأ طبيباً عاماً ثم تضطر بعد ذلك الى التخصص، والظروف هى التى أملت عليك هذا.

لاشك أن الثقافة أسياسية، والتخصص لايعنى بأى حال من الاحوال أنه يتعارض مـع كـون الانسـان مـثـقفاً، وقد تكون مثقفاً لكنك غير متخصص، ومن ثم اذا درس الانسـان فلسفة على سبيل المثال فان هذا يجب الا يعنى انه يعرف فلسفة فقط، فالانسان نتاج للنظام التعليمي، يجب أن يعرف كيف يفكر، بمعنى أن يكون تفكيره علمياً وليس غيبّياً أو قدر يأ.. الخ، وهذه واردة حتى لو كان يدرس فلسفة.

وان كنت مثلا (يادكتور فر يد) متخصص في الفلسفة فبالاضافة اليها هناك الكثير من العلوم الأخرى التى تقوم بدراستها الى جانب الفلسفة، بمعنى تخصص فلسفة بالاضافة الى علم آخر وخلفية متنوعة من العلوم الأخرى.

والنقطة الثانية التى أر يد توضيحها في الأساس هى اننا بتفكيرنا وخلفيتنا يمكن أن يكون لنا خلفية الدول النامية بالاضافة الى الدول المتقدمة، ومايجب أن يكون عليه نظـام التعليم وأهداف التعليم ومنها الجامعة (طبعاً نحن نفكر تفكيراً مثالياً سواء كان ذلك بالنسبة للدول المتقدمة أو المتخلفة أو النامية) أن يكون النظام متطوراً و يلبى جميع الحاجات ما أمكن في مختلف الميادين (العلم في سبيل العلم والمعرفة في سبيل المعرفة) هذا مانتمنى أن نصل اليه في مجتمعات الدول النامية، فالدول المتقدمة من الممكن لها أن تتصرف حسب أهوائها.

ولكى يتم هذا العمل، وحتى يحقق الجهاز الاهداف المرجوه منه لابد الا يكون فقط نظام تعليمي متطور، بل يشمل التطور أيضاً الجهاز التعليمي على مختلف المستو يات، حر ية التفكير على مستوى الطالب وعلى مستوى الأستاذ سواء كانت مرحلة ابتدائية، متوسطة، ثانو ية أو جامعة، على أساس الا اكون مقيداً، بل يكون هناك حر ية تفكير وحر ية تبادل آراء حتى اكون حراً في العطاء.

د . وليد:

الـذى أر يد أن أعلق عليه هو أن مايجب تحقيقه هو أمر مثالى ومستقبلى بالضرورة، لكن اذا أردنا أن نكون علمانيين، مايجب لابد وأن يرتكز على: ماذا يوجد عندنا في الواقع، نحن نعرف أن بالبلدان النامية يوجد مجتمعات مختلفة، اذاً عندنا حقائق مختلفة، اذاً انطلاقاً من مايجب لابد وأن يكون مرتكزاً على واقعنا، ماذا يوجد عندنا؟ وما هى الاحتياجات؟ واذا حددنا احتياجاتنا عندها سنعرف مايجب، ومن هذه الاحتياجات الضرور ية الثقافة العامة للفرد، بمعنى انه يجب وأن يكون هناك نوع من الترابط ما بين واقعنا وذلك الفرد الذى سيضم للجامعة، ولابد أن

نعطيه شيء من الثقافة العامة لأنه ونتيجة الثقافة العامة سوف يتحسن الواقع الذى نعيش فيه.

د. سمير :

طبعاً هناك أشياء عديدة يجب أن تتوفر للجامعة كى تقوم بدورها في المجتمع، وكمثال، الموارد المالية والتى لم يسبق لنا وأن تحدثنا عنها، فجامعة فقيرة لايمكن لها أن تتحمل الأعباء سالفة الذكر هذا **أولا، وثانيا** يجب توفر نوع من المرونة للجامعة سواء قانونياً أو ادار ياً حتى تتمكن من توجيه امكانياتها للأهداف المتوخاة، ومن ثم نتولى تحقيق الاهداف حسب الاولو يات المرسومة التى يتطلبها المجتمع.

د. احمد ظاهر :

يجب أن نركز بعض الشيء على الجهاز الادارى.

د. سمير :

نعم، الجهاز الادارى يجب أن يكون فيه نوع من المرونة [نوع من Flexibility] نوع من عدم التحفظ او الجمود بمعنى انك لا ترتكز على قواعد أو تقاليد قديمة، اذ يجب على الجامعة أن تخلق لها تقاليدها الخاصة لها والا تتبنى التقاليد المستوردة بدون تمييز (تقاليد تجاه الأستاذ، تجاه الطالب وتجاه المجتمع كله) وبالطبع يجب الا تكون الجامعة مفصولة عن المجتمع كما يحدث مراراً، و يجب أن يكون للجامعة نوع من الاهتمام من قبل الدولة وفى نفس الوقت يترك لها المجال للتطور، بالاضافة الى ضرورة توفير نوع من الحصانة لها.

د. احمد ظاهر :

لا تنتظر من المجتمع أن يغيرها، بل هى التى تلعب دورها في تغيير المجتمع أيضاً.

أرجو أن تضيف بعض المعلومات على وضع الاستاذ الجامعى.

د. اسكندر :

ليس الاستاذ ولكنى أر يد أن أضيف سؤالا وتعليقاً، لو افترضنا ان كل الأشياء التى تحدثنا عنها قد تحققت، هل مهمة الجامعة سهلة في الدول النامية؟ بمعنى انه لو افترضنا أن مايجب ان يكون «قد تحقق» وجئنا للجامعة وهي مركز الثقل وهى التي سوف تخلق القيادات وتؤثر عليها، هل مهمتها سهلة؟

طبعاً أنتم على علم بصفات المجتمع في الدول النامية، كالتركيب الطبقى سواء على المستوى الاقتصادى أو السياسى، فهناك تشكيلة متنوعة، فمثلا، قد يطغى الاقطاع الاقتصادى أو الاقطاع السياسى في تلك الدول.

لو أن مايجب قد توفر لهذه الجامعات، فهل ستكون مهمتها سهلة؟ ونأخذ بعين الاعتبار تلك التقاليد التى قد يكون بعضها سىء وقد يكون بعضها جيد، وكذلك نظام

الطبقات الموجود والمصالح المكتسبة والتى ستحاول كل فئة أن تحافظ عليها سواء كانت مصالح اقتصادية، شياسية، أو اجتماعية.
فهل مهمة الجامعة ستكون سهلة؟ هذا قبل أن ندخل فيما هو الواقع بالنسبة للجامعات في الدول النامية.

د. وليد :

أعتقد أنك قد طرحت السؤال الذى سنعالجه الآن.

د. احمد ظاهر :

لقد لاحظت أن د. اسكندر قد تحدث وفي حديثه شيء من التناقض نوعاً ما. لأنه لو افترضنا أن كل ماتحدثت عنه قد تحقق في المجتمع، وماتحدثت عنه من قبيل المثاليات، والمثاليات غير قابلة للتحقيق وذلك لسبب بسيط الا أنه لو فرضنا جدلا أن المثال قد تحقق فانه لم يصبح مثالا كما كان، بل أصبح من قبل الواقع، والذى لابد منه، أن يكون لهذا الواقع مثالا وعلينا أن نلاحقه حتى نحصل عليه.. وهكذا..
دعنى أضع هذه الكلمات بصورة أوضح، لنأخذ مثلا المفاهيم العقلية كالحر ية، الديمقراطية، السلطة ، القوة، الحب، الخير، الحق، الجمال، الفضيلة وما الى ذلك من مفاهيم، فان مثل هذه المفاهيم لا توجد في عالمنا الواقعى بل توجد على حد قول «افلاطون» في عالم أطلق عليه اسم «عالم المثل» ونحن نحاول جاهدين الوصول الى هذا العالم بوسائل وطرق شتى أو بالأخرى نحاول أن نجذب هذه المفاهيم من عالمها المثالى الى الواقع الذى نعيش فيه، فان صح ذلك وأجبرنا الديمقراطية والحر ية وغيرها من المفاهيم أن تصبح حقائق ملموسة ومحسوسة ومعاشة في عالمنا فانها لم تعد عندئذ مثالية، والانسان بطبيعته ينحو نحو الأمثل والأجود والأفضل، الا أن الانسان لن ولايمكن أن ينتهى به المطاف الى حالة أو وضع مثالي مادام على ظهر البسيطة هذه.

د. اسكندر :

لو افترضنا على سبيل المثال أن ماتحدثنا عنه قد أصبح واقعاً، وأنا أوافقك على أن هناك بعض التناقض.
ولكن كى توفر نظاماً متطوراً وجامعة ونظام تعليمي حر في التعبير والعطاء... الخ، بالطبع هذا لايمكن أن يكون الا في مجتمع متقدم. واتركنى أتخيل أن ذلك الشيء قد تحقق بغمضه عين، فهل هناك صعو بة أمام الجامعة كى تمارس هذه الاشياء؟ سنقول يجب أن تمارسها.

د. احمد ظاهر :

مازالت عندى قصة التناقض.

د . اسكندر :

أوافقك على أن هناك تناقض، لكن لو افترضنا أنني قد نميت جامعة وأصبحت كاملة الصفات..

د . احمد ظاهر :

من الممكن أن نتصور الوضع بشكل آخر، اذا افترضنا أن جامعة من الجامعات قد أنشئت وفجاة تغير النظام السياسى، فالصعوبات واردة.

د . سمير :

ما أود تأكيده، هو انه يجب توفير المناخ الملائم للجامعة كى تنمو وتتطور... فحيث أن الجامعة هى عامل أساسى في خدمة المجتمع، فلابد من توفير الحماية والأمن لها وابعادها (وهو أمر ليس باليسير) عن محاولات التعرض لنشاطاتها البناءة، اذ من السهل جداً توجيه الانتقاد اللامسئول لها، وهذا له آثاره السلبية على الجامعة.

ومن ناحية أخرى يجب الا يكون الحرص على أمن الجامعة سبباً في اعتقال عامل المرونة والحرية والتى يجب أن تتمتع بهما الجامعة كى تطور مؤسساتها ومشاريعها المختلفة، بمعنى انه يجب الا نخنقها بحجة حرصنا عليها.

د . وليد :

أنا متفق تماماً مع د . سمير وأرغب في اضافة نقطة أخرى، الا وهى : ان الانتقاد لابد وأن يكون متبادلا، ليس فقط جامعة تنتقد الأوضاع، بل أيضاً ننتظر من القطاعات خارج الجامعة أن تنتقد الجامعة اذا شعرت بأنها تقوم بأشياء لا تخدم المجتمع. وهذا **أولا**، **وثانياً** هو أن الحماية الخاصة بالجامعة غالباً ماترتبط بالاستقرار السياسى. فلو قلنا فرضاً أن نظاماً سياسياً معيناً قد أعطى نوعاً من الحماية للجامعة، فان ذلك ليس ضمان لان يأتي نظام آخر و يعطيها نفس الضمان. وخاصاً بالبلدان النامية والتى تلعب فيها الجامعة نشاطاً سياسياً مهماً مثلما هو معروف عن ثورات الطلاب والضغط الذى يمارسه الطلاب على الأنظمة السياسية.

د . اسكندر :

هنا سؤال.. وهو خاص بنقطة التناقض، فلو افترضت، وسأضرب مثلا، الجامعة الأمريكية في البلدان العربية، وهى كما تعلم ذات نظام متطور، هل مهمة هذه الجامعة سهلة؟ بمعنى أنها عندما تخرج عقولا أو بسمهم ماشئت، هل يمكن أن يؤثروا لو أتيحت لهم فرصة التأثير على المجتمع. أم تعترضهم المشكلات لو حاولوا ذلك، هذا على مستوى الخريجين فما بالك على مستوى أفكار العاملين بها، وقد لاتكن الجامعة الامريكية هى المقياس، بل خذ الجامعات في الدول النامية على علاتها وليس على كمالها، الا يصادف الطلبة والاساتذة في أغلب الأحيان لوناً من

الوان الكبت، ومرة أخرى، هل سيسمح للجامعة، لوتحققت، الاحلام، أن تؤدى دورها، ام ستجابة مشاكل؟

د . فريد :

طبعاً هذا أمر غير يسير..

ولكن ما أود أن أوضحه هو أنه في أى مجتمع من المجتمعات حتى في المجتمعات التى تدعى أنها لديها الحريات الكاملة لتبادل الأفكار وللتعبير عن الآراء على أى المناهج الفكرية، حتى في هذه المجتمعات مازال يوجد نوع من الحدود التى تقف عندها حرية الفكر، فاذا كان ما ذكرته موجوداً حتى في البلدان المتقدمة والتى تدعى انها بلدان ديمقراطية، فبالطبع سيكون هذا أصعب بكثير في البلدان التى مازالت في مرحلة النمو، في مرحلة متخلفة أو في حالة عدم استقرار سياسى، هذا من المنتظر أن يكون موجوداً، ولكن ما أعتقده هو أنه بالرغم من هذه الصعوبات، وبخبرتي في بعض البلدان النامية، توجد بالجامعة حرية لدرجة معنية ضمن نطاقها يمكننا أن نعمل وننمى هذا الانسان المثقف.

د . احمد ظاهر:

في الواقع... ان السؤال الذى طرحته يعد سؤالا وجيهاً، واذا اعتقدنا اننا قد وصلنا الى درجة نستطيع معها أن نمحى كل المشاكل فنحن قد وقعنا في الخطأ، لكن الصعاب يمكن أن تذلل، وقضية مايجب أن تكون عليه الجامعة أشبهها بمفهوم من المفاهيم العقلية، مثلما نتكلم عن مفاهيم الديمقراطية أو الحرية وغيرها.

ومفهوم الحرية هو فى عالم كما سماه (افلاطون) عالم المثل، ونحن نحاول جاهدين أن نصل الى هذا العالم، ولن نستطيع، لأننا لو وصلنا اليه فلسوف يبطل وفي هذه الحالة لابدلنا من البحث عن عالم جديد، وطبقاً لهذا، فاننا لو توصلنا لجامعة اسمها الجامعة المثالية وانه لن تصادفنا أى مشكلات على الاطلاق، أعتقد أننا نغالط أنفسنا. فالمشكلات دائماً ملازمة ونحن بدورنا نحاول جاهدين أن نذلل الصعاب.

د . اسكندر :

اعتقد أنك قد خرجت نوعاً ما عن السؤال، فسؤالى يعنى تاكيداً للمشاكل.

فلو أننا أخذنا مجتمعاً نامياً، مجتمعاً متخلفاً تقاليده نسبياً متخلفة وفي هذا المجتمع جماعة ضغط، ولعبت الجامعة دورها في التبشير بأشياء، كحكم ديمقراطي مثلا في حالة انعدام الديمقراطية وسيادة الدكتاتورية أو مجابهة الاقطاع اذا كان هناك اقطاع أو الاطاحة بالرأسمالية اذا كان هناك رأسمالية، بهذا نكون في حالة مواجهة مع من يستفيد من استمرار الوضع القائم.

ماسبق ذكره يجعلنى أقول أنه لابد وأن توجد مشاكل، لكن طبيعة هذه المشاكل مختلفة، وفي الدول المتقدمة أيضاً توجد مشاكل ولكن طبيعتها وأبعادها مختلفة

ومردوداتها مختلفة أيضاً. فأنا لم أقل أنه ليس هناك مشاكل، وحتي لو تخرج الطالب من الجامعة فلسوف تصارعه المشاكل في المجتمع .

د . احمد ظاهر :

الآن سوف ننتقل الى السؤال الثانى، ولسوف نركز عليه، وهو خاص بحالة الوضع الراهن في الجامعات (واقع الجامعات) بالدول النامية. ما هى الأنظمة المتبعة في هذه الجامعات؟ ما هى المشكلات التى تصادفها؟ كيف يمكننا حل هذه المشكلات؟

د . سمير :

. حالة الوضع الراهن إجمالا (سيئة) لكن لاشك في أن هناك أمل في السعى نحو الأفضل .

فمن ناحية الجامعات أو النظام التعليمي إجمالا نجده مختلف ومتناقض في بعض الأحيان، كما أن التقاليد التى استوردت من الخارج لا تتناسب ولا تتفق مع الوضع في المجتمع.

د. احمد ظاهر:

رجاء أن تركز على موضوع التقاليد المستوردة من الخارج.

د. سمير:

توجد فى دول العالم العربى و بخاصة فى منطقة الخليج بعض التقاليد التى ثبتت فى الجامعة، وهى طبعاً لم تنشأ من داخل البلد ولكن جاءتنا من الخارج، من بعض دول العالم العربى، و بعض هذه التقاليد لا تتناسب والوضع فى المجتمع، كما أن بعضها يتناقض مع تقاليد اخرى كتلك التى استوردت من أنحاء اخرى.

و بالطبع لابد وان يكون هناك نوع من التنسيق بين هذه التقاليد، كما يجب أن تكون هذه التقاليد مناسبة للمجتمع.

فاذا أخذنا جامعة الكويت كمثال، نجد ان النظام المصرى كان سائداً لكن الان اصبح هناك تطوير، كما أصبح هناك نظام المقررات، كما شمل التغيير بعض الاوضاع الاخرى، و يمكن القول ان التغيير والتطوير عملية مستمرة فى الجامعة، وأود أن أشير هنا الى أن بعض جامعات الدول العربية فى الخليج كانت تقدم مقررات عن تسويق القطن ومواد أخرى ليس لها أى صلة بالوضع فى المنطقة.

وحتى من جهة الهيكل والنظام الادارى فى الجامعة نجده مستورداً من الخارج.

د. احمد ظاهر:

رجاء يادكتور اسكندر ان تتحدث فى قضية وضع الاستاذ فى الدول النامية وكذا المقررات والبحوث وحرية الرأى وانتقال الجامعة من مكانٍ لاخر وأعنى بهذا انتقال الاستاذ من بلد لبلد، ارجو توضيح تلك النقاط.

د. اسكندر:

لاشك ان السؤال وجيه جداً، لكن لى حديث عن نقطة اخرى أحب أن أوضحها أولاً، وهى تعزيز لكلام الدكتور سمير، فأنا أريد ان اعود بعض الشىء الى واقع النظام التعليمى فى الدول النامية وارجع لطبيعة نشأة وتطور نظام التعليم.

في الحقيقة ان الوضع او الماضى السياسى يلعب دوراً كبيراً فى هذا الميدان، فمعظم الدول النامية كانت مستعمرة من قبل الدول المتقدمة، وطبيعة الاستعمار ونظامه السياسى اوجد نوعاً من الخلخلة فى النظام الموجود بالدول النامية، سواء كان هناك نظام تعليمى ام لا، فأصبح هناك وضع جديد، فالمستعمر او الدولة الخارجية لها نظام خاص بها وتقاليد خاصة بها ايضاً، وهى فى معظم الاحوال لم تأت للتكيف مع الاوضاع فى البلد المستعمر او المستغل او أن تضع بعين الاعتبار مصلحة هذا البلد الا فيما ندر وشرط ان يخدم في النهاية مصالحها، فكانت فى الغالب الأعم تطبق او تفرض نظام التعليم السائد لديها وان لم يكن بأكمله سواء كان هذا النظام يناسب او لا يناسب الدول المستعمرة، وهى لم توجد نظام التعليم فقط بل ايضاً تقاليدها سواء كانت فى مجال التعليم او المجالات الاخرى، فالخلخلة لم تقتصر على النظام التعليمى فقط بل تخطته وشملت المجتمع بأكمله، و بالتالى أصبح هناك نوع من التبعية بين الدولة النامية والدولة المستعمرة، نوع من الارتباط ليس فقط الثقافى بل الاقتصادى ايضاً، وهذا بالطبع كان له أثره على فلسفة التعليم فى تلك الدول التابعة والتى لم يكن ليتفق ذلك مع واقعها فى أغلب الاحيان.

د. احمد ظاهر:

هنا لى تعليق وسؤال، الكل يتحدث دائماً عن الاستعمار، لماذا عندما كان الاستعمار موجوداً بالدول العربية كان هناك حشد غفير من الاساتذه المتازين؟ والان نجد ان كل كاتب فى الشرق العربى عندما يكتب فى الادارة مثلا يقول (ان الادارة السيئة فى المجتمعات العربية سببها الاستعمار) وانه هو الذى خلق فكر هذه الاشياء.

د. اسكندر:

انك تغالط منطق التاريخ، حيث ان ماقلناه هو ان الاستعمار خلق عندنا عقدة الا تكالية حتى أصبحنا فى وضع وكأننا لا نريد ان نصنع شيئاً.

و يجب علينا ان نتذكر ان الاستعمار عندما جاء الى الشرق من انجلترا وهولندا والبرتغال وغيرها، لم يأت ليطور أشياءاً ليست من مصلحته، فنجده مثلا قد خرج مدرسين فقط ولم يخرج اطباءاً او مهندسين او فنيين كما انه وضع حواجز معينة تحول بين الطالب و بين حصوله على شهادات عالية، فان أعطاك او علمك فبالقدر الذى لايمكنك معه أن تقف موقف المهدد لمصالحه، فمثلا نجد ان الاستعمار البريطانى فى فلسطين قد مكث ثلاثين عاماً ولم يكن فى القدس سوى مدرسة

ثانوية حكومية واحدة، كما أنه لم ينشىء أى جامعة بفلسطين علماً بأنه كان يتولى ادارة مختلف الشئون.

د. وليد:

لاشك ان المشكلة هى ان الاستعمار قد جاء وفى حقيبته نظام سياسى معين، وعنده مصالح معينه، و بالتالى فان أى نظام تعليمى سيخلقه لابد وان يخدم أهدافه، وهنا لى سؤال... هل أهداف الاستعمار هى من اهداف المواطن الذى يريد أن يشيد بلده؟ بالطبع لا... ولكن فى نفس الوقت نجد ان الاستعمار البريطانى الذى جاء الى فلسطين مثلا قد خدم الطالب والاستاذ بطريقة غير مباشرة حيث انهم قد اتقنوا اللغة الانجليزية تحدثاً وكتابة.

والنقطة الثانية التى أريد ان اتحدث عنها، وهى خاصة بالمنطق الداخلى والمنطق الخارجى فى الدول النامية، فنجد أن كثيراً من هذه الدول قد طبقت أنظمة غريبة عن المجتمع و بطريقة عشوائية حيث أنها أنظمة لا تتفق وحاجات المجتمع او متطلباته او حتى واقعه، وكثير من هذه الدول قد طبقت تلك الانظمة فقط للحصول على نصر ادبى كى تعلن للعالم انها دولة نامية او دولة جديثة. وسأضرب مثلا لهذا، تلك الدولة التى تشيد مصنعاً ضخماً للحديد والصلب كى يشاهده السواح. وهنا انا لا اقول ان المنطق الخارجى نحن فى غنى عنه تماماً وان علينا ان ننظر للمنطق الداخلى فقط لا، بل أقول ان هناك الكثير من التجارب والاساليب والانظمة المعمول بها فى كثير من الدول المتقدمة وعلينا ان نستفيد منها ولكن علينا ايضاً ان نعدلها بالشكل الذى يمكننا معه ان نخدم مجتمعنا. ومع الاسف الشديد، فان كثيراً من الدول النامية لم تستطع ان تربط بين مصلحتها و بين ما تستورده من الخارج، وأرى أن السبب الذى يكمن وراء ذلك هو أن أهدافها ليست واضحة تماماً.

د. فريد:

هنا نقطة هامة جداً أريد ان اوجه الانظار اليها، فعندما نتكلم عن الاساليب او الطرق المستوردة او تأثير الاستعمار على البلدان المتخلفة، علينا ان نضع ايدينا على الاتى... الدول القوية تجرب ان تنشر أيديولوجية الاستعمار، وهذا هو الذى يلحق الضرر بالدول النامية، فلو أننا فرقنا الايديولوجية عن العلم فسنجد انه لا يوجد علم استعمارى وعلم للبلدان المستعمرة، فالعلم هو علم والتفكير العلمى لا يختلف باختلاف القوميات او الطوائف، لكن الايديولوجيات الاستعمارية تقول أن مايسمونه الحضارة الغربية او الاخلاقيات البروتستانتية هى ضرورة لنهوض المجتمعات المتخلفة وهناك بعض الايديولوجيات الاستعمارية التى كانت تعلم أبناء مستعمراتها بكل وقاحة انهم ينتمون لعنصر ادنى ولذا يجب عليهم ان يقبلوا تبعيتهم للشعوب الاوروبية المتفوقة كشىء طبيعى، كذا كان التعليم العالى فى كثير من هذه المستعمرات اكثره موجهاً الى استيعاب الحضارة الغربية، لغتها فنونها،

ادابها، ايديولوجياتها السياسية التى تتكلم عن الحرية والديمقراطية وحقوق الانسان وغيرها من تلك المثل المحلقة فى السماء، وفى حالات نادرة كان يوجه التعليم نحو العلم والمهارات الحقيقية التى تكلمنا عنها، هذا هو النوع من «الثقافة» الذى يجب على البلدان النامية ان تكون حذرة منه ولا عجب، ان قلت لكم انه مازال هناك الكثير من هؤلاء «المثقفين» فى هذه البلدان مازالوا حتى اليوم على اقتناع ان شعوبهم من جبلة ادنى.

وهنا احب ان اضيف انه ليس من الضرورة ان نخلق حضارة شبيهة بالحضارة الغربية حتى تتطور البلدان المتخلفة، لكن من الضرورى ان نخلق الطرق والاساليب العلمية التى لا تختلف من بلد لاخر.

د. احمد ظاهر:

الان علينا ان نعود لسؤالنا والدكتور اسكندر، فهل ممكن أن تحدثنا عن الوضع الراهن فى هذه الدول.

د. اسكندر:

بالنسبة لنظام التعليم نجد ان هناك حركة لتطوير هذا النظام، ولو اخذنا النظام القائم نجده يختلف من دولة لأخرى، ومعظم الانظمة نجدها تتبع اسلوب التلقين، فلا تنتج لنا ذلك الانسان المفكر الذى لو صادفته مشكلة يستطيع ان يحلها، او ذلك الانسان الذى يسأل باسلوب علمى، او حتى ذلك الذى يستطيع ان يجيد أسلوب الاجابة.

ولو سألنا انفسنا سؤالا، من ذا الذى ينشأ الجامعات او النظام التعليمى فى أى دولة من دول العالم، الاجابه هى «الدولة» فالاساس اذا هو الدولة، حتى فى النظام الرأسمالى سواء كان استعمارى او غير استعمارى، فمن أهداف الحكومة توفير الحماية والامن والقضاء وما الى غير ذلك، و يدخل التعليم فى ذلك ايضاً، والدول المتخلفة لا تختلف عن الدول المتقدمة فى هذا الامر، وفى الدول المتقدمة نجد أن التعليم قد مر بمراحل ومشكلات عديدة، وفى الدول النامية لنا مشكلة، الا وهى، اننا نعاصر دول متقدمة ومطلعون على انظمتها التعليمية وأصبحنا نملك عقلية قد تكون متقدمة ومتطورة وفى نفس الوقت نعيش فى مجتمع متخلف نحاول جاهدين ان نتبين ماذا يجب ان يكون، ومايوجد عندنا لا يفى بمتطلبات التنمية فى مختلف المجالات، سواء العلم للعلم او توفير مختلف الكوادر، وانا فى حاجة الى توفير هذه الكوادر وفى حاجة ايضاً لتغيير التقاليد والعادات القائمة، بل فى حاجة لتغيير التركيبة الاجتماعية فى المجتمع كى ينمو و يزدهر فهل الحكومة او النظام القائم فى اى دولة من الدول يسمح للجامعة بالقيام بممارسة مهمتها؟ طبعاً لا يسمح، ومن هنا تنشأ الخلافات او التصادمات.

د. احمد ظاهر:

لو اننا اتفقنا في نهاية المطاف على انه يوجد صدام بين الجامعات والسلطة، فبطبيعة الحال ستكون الجامعة هي الخاسرة، وهنا سؤال، ماهي الوسائل التي يجب ان تتوفر لضمان عدم وجود مثل هذا الصدام؟.

د. اسكندر:

انا لم اقل انه لابد من أن يكون هناك (Clash) انما قلت انه من الممكن ان يوجد ومن الممكن ايضاً الا يوجد.

د. فريد:

بخبرتي في الجامعات الامريكية وبجامعة الكويت، ففي الحالتين كان يوجد بعض المواضيع الحساسة التي كان يجب على ان اتجنبها او على الاقل اعالجها بحذر، وحتى الان لم تحدث لي مشكلة لامع النظام ولا مع الادارة، اقول قولي هذا وانا من اولئك الاشخاص الذين يفتحون المجال للمناقشة وللتعبير عن كل الافكار ومن جميع وجهات النظر، وهنا أحب ان اعرف مايقصده الدكتور اسكندر بالضبط.

د. اسكندر:

مااقصده بالضبط هو .. لو فرضنا ان هناك نظام ديكتاتوري واردنا ان يتغير هذا النظام الى نظام ديمقراطي او اذا كان هناك نظام اقطاعي ولا وجود للعدالة في التوزيع فبطبيعة الحال سيكون هناك من ينادي بتغيير هذا النظام، ومن هنا سينبثق الـ (Clash)

د. فريد:

السؤال هنا.. هل نحن علماء اجتماعيين ام سياسيين؟ أرى اننا لو قمنا بمعالجة المواضيع والقضايا بشكل موضوعي دون ان نبشر بمبدأ معين لن توجد أية مشكلة.

د. اسكندر:

لاشك ان مهمة الجامعة هي انتاج عقول مفكرة، والمجتمع كي يتطور لابد من ازلة العوائق التي تقف في سبيله، فلو كان هناك نظام اقطاعي مثلا فان هذا النظام عائق يحول بين المجتمع و بين تقدمه، وكذلك الحال بالنسبة للنظام الرأسمالي، فوجود رأس المال في يد فئة قليلة بالمجتمع و بقية الشعب فقراء معدومين فان ذلك يشكل عائقاً من العوائق التي تعرقل المسيرة عن المضي في سبيل التقدم والرخاء.

د. وليد:

طالما اننا نتباحث في امر الجامعات بالدول النامية، من المستحسن ان نتبع المنهج المقارن، فلو اتبعنا هذا المنهج بالنسبة لموضوعنا سنجد ان هناك كثيرمن

الجامعات والتى هى متأثرة بالنظام السياسى مثل «الانظمة الاشتراكية» هذا بالنسبة للجامعات فى كثير من الدول العربية. نجدها مقيدة تقيد تام بالنظام السياسى. حيث انها تأخذ منه التوجيهات وغير ذلك. وهذا بدوره يؤثر على طريقة التعليم. وهناك أنظمة اخرى وهى «الانظمة الليبرالية» حيث حرية البحث والمناقشة فى شتى المواضيع على خلاف الانظمة الاخرى. كما ان هناك «الانظمة الضعيفة» والتى ينعكس ضعفها هذا على الجامعات فتظهر بذلك المظهر الهزيل حيث لا وجود لاهداف محدودة لها طرق مرسومة للوصول اليهاو ونجد ان هناك ارتباك وعدم استقرار وعدم وضوح رؤيا بالنسبة للاهداف والدور الذى تلعبه فى تنمية العقل البشرى.

وهناك موضوع اخر اود ان اشير اليه وهو تنمية شخصية الطالب الجامعى.

الملاحظ ان الاغلبية تضع فروقاً بين الطالب والطالبة. ولو نظرنا نظرة تأمل للطالب والطالبة من حيث النشأة الاجتماعية وخاصة بالبلدان العربية سنجد ان لها التاثير البين عليهما. وسأضرب مثلا للتاثير الواضح لتلك النشأة... لا يملك الطالب الجرأة الادبية الكافية لان يناقش أستاذه بالفصل على الرغم من ان المناقشة تعد من أهم وأفضل الوسائل لتنمية مواهب الطالب.

ولو نظرنا للطالبة سنجد أنها، ومع الاسف. يسيطر عليها شعور بأن دورها فى المجتمع يعتبر دور ثانوى. وهذا ينعكس بدوره على ايجابيتها فى الفصل فنجدها لا تحاول ان ترفع يدها لتناقش خلال المحاضرة.

د. ظاهر:

لقد لاحظت من خلال النقاش ان هناك أكثر من رأى. فمثلا د. اسكندر قد علق على السلطة السياسية وعلاقتها بالجامعة، وتكلم د. فريد عن عدم وجود مشكلات بينه و بين الهيئة الادارية والهيئة التعليمية وكذا السلطة السياسية. اما د. وليد فقد ركز على قضية النواحى الاجتماعية والنشأة الاجتماعية داخل المجتمع ككل وتأثير ذلك على سير التدريس والدراسة والمنهج التعليمى للجامعة... ثلاثة مواضيع كل واحد منها يختلف عن الاخر. فهل هناك آراء اخرى تدور حول نفس الموضوع؟

د. سمير:

غالباً مايحدث احتكاك بين الجامعة والمجتمع. وهذا امر طبيعى حيث ان الجامعة بها نوع من تحدى التقاليد على اختلافها، وحتى فى الدول الديمقراطية يوجد احتكاك بين المجتمع والجامعة وكثير ما يصل ذلك الى حالة الانفجار. الى مظاهرات وماشابه وهذا اولا. وثانيا: فى كثير من الاحيان يحاول المجتمع ان يفرض الارهاب الفكرى وهذا مثلما حدث فى امريكا ايام «ماكارثى» وحتى لو قلنا جدلا ان البلد يوجد بها حرية وديمقراطية وكذا وكذا لكن هذا ماحدث بالفعل

وذلك لان الوضع السياسى فى امر يكا بدأ يفرض نوعاً من الارهاب فى بعض الجامعات، وامر طبيعى ان تكون الجامعة اكثر وعياً من بقية المجتمع وسأضرب مثلا لذلك... حرب فيتنام، فبينما كان المجتمع الامر يكى يؤيد بسياسة الدولة، كانت الجامعات (الاساتذة والطلاب) تنتقد حكم السياسة العامة حتى امكنهم بعد ذلك ان يجتذبوا الرأى العام لنظر يتهم و بالنسبة للمجتمعات المتخلفة لابد وان يكون الاحتكاك موجود و بصورة اوضح وهذا امر بديهى، والجامعة لابد لها من أن تشجع لنوع من الفكر والتقدم لان الطالب لابد وان يكون متطوراً ذا افاق واسعة وان تمنحه الفرصة كى يفكر فى اطار واسع وفى نفس الوقت عليها ان تحافظ على نوع من المرونة حتى لا تحدث مجابهة تنعكس اثارها على الجامعة فى صورة ارهاب فيقوم المجتمع بانتقاد الجامعة وهدمها، وهذه المشكلة تعد من اهم مشكلات المجتمع النامى. لذا لابد ان يكون هناك توازن بأن تقوم الجامعة بالتشجيع من جهة ومن جهة اخرى تكون حر يصة على اكتساب ثقة المجتمع.

د. فر يد:

لو أمكن ان اعود الى الموضوع الذى تكلم عنه كل من د. وليد ود. اسكندر وهو الخاص بالطالب وانعدام جرأته فى التعبير عن فكره ان هذه المشكلة تعد من أهم المشكلات التى نواجهها كأساتذة فى الجامعة، حيث ان الطالب قد تعود على الطر يقة التسلطية في التعليم، وفى اغلب الاحيان لا يجرؤ ان يكتب عن افكار لم تذكر فى محاضرة اوكتبت فى كتاب، ففى اغلب الاحيان لو انك اعطيت للطالب مواضيع مثيرة للجدل وافسحت امامه المجال كى يفكر و يعبر عن نفسه بأن يستغل بعض النظر يات التى الم بها وان يعطى امثلة لذلك، تجده غير قادر على التصرف وكل مايفعله هو ان يكرر ميكانيكياً ماكان قد حفظه عن ظهر قلب، وحتى الامثلة التى ذكرت فى المحاضرة يعيدها نفسها دون أية محاولة منه فى اعطاء أمثلة اخرى، وحسب اعتقادى وخبرتى مع الطلاب و بعد ان اخذت واعطيت معهم مراراً فى مثل هذا الموضوع، ارى ان السبب الاساسى يعود فى النهاية الى اسلوب التعليم سواء فى المرحلة الابتدائية او المتوسطة او الثانو ية ولو اننا نظرنا ايضاً الى الاستاذ نجد انه لا يفسح المجال امام الطالب كى يعبر عن نفسه او يحاول ان يأخذ و يعطى معه فى موضوع معين.

هذا فى الحقيقة اراه من أكبر نقاط الضعف فى الجامعات بالبلدان النامية، فان لم نستعمل اسلوب المحاورة والمناقشة والبحث بحر ية والتشجيع على الاكتشاف المستقل فستكون النتيجة الحتمية هى الفشل، فشل الجامعة فى مهمتها التثقيفية. يمكننى ان اتحدث طو يلا وأعطى أمثلة لا نهاية لها لهذا الضعف المنتشر بين طلابنا وطالباتنا ولكننى سأكتفى بذكر حادثة واحدة... قدم لى احد طلابى بحثاً وكم كانت صدمتى قو ية عندما قرأته ووجدت أنه لم يكن سوى فقرات مختارة نقلت

حرفياً من مقال كنت قد كتبته! والاغرب من هذا ان ذلك المقال كان يتحدث عن هذا الموضوع الذى نحن بصدده الان. اى نقد تلك الاساليب التعليمية البالية التى لا تشجع على الخلق والابداع. وعندما استدعيت ذلك الطالب وسألته عن مافعل أجاب بقوله (ان هذا يعطى الجواب الصحيح على الموضوع الذى طلبت منى ان اكتب عنه، كيف تريدنى ان أجيب على هذا؟!)

د. اسكندر:

هنا نقطة هامة اود ان اركز عليها ولقد ذكرها سلفاً د. فريد ود. وليد. وهى خاصة بالطالب والطالبة. حيث نجدهم غير قادرين على ان يعبروا عن انفسهم والاتهام هنا لابد ألا يوجه للنظام التعليمى فقط بل المجتمع ككل. فالطفل منذ حداثته لا يسمح له بالتعبير عما يجول بخاطره او يصول بفكره. او ان يسمح له بترجمة مايحس به. ومع احترامى لاولياء الامور نجد انهم يتلفظون بالفاظ دائماً ما تقف حائلا يحول بين الطفل وبين تعبيره عما تكنه نفسه من مشاعر وأحاسيس. مثل (كفى ياولد - لا تتحدث ياولد. وخر ياجاهل! «ذا يطلق عليهم لقب الجهال»... الخ) هذا بالاضافة الى ان المدرس وهو ثمره من ثمار هذا المجتمع. متشبع بنفس العادات شب بها وشاب عليها.

ولو عدنا للطفل نجد انه يحمل طاقات لا حدود لها وغير قادر على اخراجها. وانا ارى انه لو سمح للطفل ان يعبر عن ذاته واعطيناه الفرصة كى يخرج طاقاته وافسحنا امامه الطريق كى ينطلق فيسأل و يستفسر و يأخذ و يعطى. فلسوف نجنى ثمرة كل هذا عندما يكبر. سنجنيها ايجابية واحترام ورغبة فى الاخذ والعطاء. وفى الدول المتخلفة نجد ان كل شيء متخلف. واجمالا نحاول ان نغير النظام. ونظام الجامعة متخلف. وانا بصفتى مفكر. على ان اساهم فى تغيير هذا النظام. وهنا نجد ان العبء ثقيل على الجامعة. فالجامعة ليست فقط بنايات. انما هى (مدرسون. مفكرون. مثقفون) مهمة كل هؤلاء هى انتاج جيل مفكر مبدع فاذا كان النظام الموجود متخلف عفن... فهل نقف مكتوفى الايدى ونقول هذا هول النظام الموجود وعلينا اتباعه لا بل ان مهمتنا هى تغيير هذا النظام ولو ان المشرفين على هذا النظام التعليمى متخلفين بطبيعتهم وليس باستطاعتهم تغييره حيث انهم يحملون خلفية بالية كالنظام الذى وضعود. فمن واجبى انا اذاً ان اوجه الانظار الى ان المركبة لا تسير فى مسارها الصحيح.

ولو اننا ركزنا على الجامعة نجد ان مهمتها جسيمة جداً نظرا لانها تعد اعلى الجهات المسؤولة ليس فقط عن نظام تعليمى بل ايضا عن توجيه انظار الناس الى الاشياء التى تعرقل مسيرة التقدم والرقى.

د. وليد:

انا متفق تماماً مع د. اسكندر حيث ان الطامة الكبرى هى التسلطية

الاعقلانية بمعنى ان الطالب من خلال نشأته الاجتماعية لم يكن بمقدوره ان يعبر عن ذاته او عن رأيه او ان يمارس طريقة اسلوب الحوار مع والده ووالدته واصدقائه والتى يستطيع من خلالها ان يصل الى اسلوب الاقناع. وفى نفس الوقت نجد ان اساتذة الجامعة يتبعون الطريقة ذاتها مع الطلاب، لذا فان المعضلة لا تنتهى مع الطالب بل تستمر حيث اننا نجد الاستاذ يقرأ المحاضرة ثم ينكب الطالب على كتابه يلتهم المنهج التهاماً دون فكر وتحليل واضعاً نصب عينه الامتحان، والامتحان فقط واذا ما اردنا حقيقة تقييم مجهود الطالب على هذا النحو، فنحن نقيم قدرته على الحفظ والنسخ.

واخيراً فان التسلطية اللاعقلانية التى عاشها الطالب بالاضافة الى تسلطية الاستاذ تثمر عن المنهج اللاعقلانى.

د. سمير:

لا ننسى ان الاستاذة العائدين من الخارج من الجامعات الشرقية والغربية والذين امضوا فترة التدريب هناك نجد انهم يصدمون بالواقع الذى تعيش فيه الجامعات بالدول النامية.

د. فريد:

بالنسبة للنقطة التى تحدث عنها د. سمير والخاصة بالاساتذة الذين يعودون من الخارج وهؤلاء الذين يكتبون الكتب العملية والتى يستعملونها فى الجامعات، هذه الكتب اكثرها بل كلها تقريباً نجدها مجرد نقل فنحن موجودون في مجتمعات لا تزال ناقلة ولا يوجد عندها اى نوع من الخلق او الابتكار على الاطلاق فكل ما يحدث هو نقل عما تعلمه هذا الشخص بالخارج حيث يأتى الى هنا و يترجم.

فكثير من الكتب العربية فى العلوم الاجتماعية التى قراتها او حاولت استعمالها فى بعض المقررات وجدتها منقولة وكل مافعله الكاتب هو الترجمة «وهذه هى المشكلة العظمى» بمعنى ان بعض هؤلاء الذين من المفروض ان يقوموا بتعليم الطلاب وخلق الانسان المفكر، نجدهم لا يزعجوا انفسهم بالتفكير، واذا كان هذا هو حال بعض الاساتذة! فكيف يمكننا ان نلوم الطلاب؟.

د. احمد ظاهر:

يبدو من خلال نقاشنا فى هذه الجلسة ان المأساة عامة وليست خاصة فهناك مأساة يعانيها الاستاذ و يعانيها الطالب و يعانيها رجل السلطة وايضاً يعانيها المجتمع ككل. وهذا الموقف يذكرنى.

بـــ (جوزفسون Josephson) وكتابه (الانسان بمفرده Man Alone) وهو مقالات تبحث فى قضية الاغتراب ، وبالكتاب مقدمة جيدة قد استعرض فيها الكاتب اراءاً عديدة للكتاب الذين كتبوا فى هذه القضية و يتساءل... هل يمكن

ان تحل مشكلة الاغتراب و يقتطف راياً من اراء اولئك الكتاب وهو انه يمكن ان تحل هذه المشكلة مرة واحدة والى الابد و بسهولة و يتم ذلك اذا ما نسفنا الارض ومن عليها وعندئذ لا تحل مشكلة الاغتراب، فحسب بل وتحل معها كل مشكلات بنى آدم.

ياترى... وفى مجتمعنا النامى، هل ننسف الجامعات بما فيها لنتخلص من المشكلات؟!! ام ان هناك شيء لابد ان نقدمه لحل هذه المشكلات.

د. اسكندر:

الحقيقة ان القضية ليست قضية نسف جامعات او مجتمع، ولكى نكون واقعيين لابد ان ندرك ان هناك قوى فى المجتمع لا يمكن لنا ان نغيرها فى يوم وليلة، ولكى تكون ناجحاً عليك ان تتفاعل مع هذه القوى وتوجهها بطر يقة تشعرها ان مايحدث و يدور انما هو لمصلحتها وتحسسها ان اهدافك من أهدافها فلو اتبعنا هذا الاسلوب يمكننا ان ننجح وان لم نتبعه سنصبح كمن ينطح برأسه الصخر، وستشتعل الازمات.

فلو كان هناك شيء من الوعى والحكمة وتمكنا من ان نجعل تلك الاهداف من اهداف المجتمع وان يعمل المجتمع معنا. لوصلنا الى ما نتطلع اليه دون عناء، ولكن فى بعض الاحيان لابد من المواجهة.

د. فر يد:

تلك المشاكل التى ذكرناها لايمكن معالجتها عن طر يق الهدم، بل يجب علينا ان ننظر على المدى البعيد.

فلا يمكن لتلك الاوضاع ان تتغير بين ليلة وضحاها فالمجتمعات المتخلفة دائماً تمر بمرحلة التقليد، مرحلة النقل، وطالما نحن سائرون فى طر يق معين مرسوم فلسوف نصل للاهداف المرجوة. وعلينا ان نتذكر نظر ية «الفجوة الحضار ية» فعندما تتغير المجتمعات وعندما تتغير القاعدة المادية للمجتمع يمكن ان يحدث تغير هائل وسر يع من الناحية التكنولوجية والمادية، ولكن من الناحية الحضار ية (الفكر ية) فهذه لابد ان تتغير بالتدر يج بصورة بطيئة ولابد ان تتغير بالتدر يج اذ لا يمكن ان تغير ما أصبح راسخاً منذ اجيال عديدة فى يوم وليلة.

اذا الجواب هو.... يجب علينا ان نعمل ونشجع الجميع فى سبيل خلق الانسان المفكر، وعلى المدى الطو يل يمكن ان نجنى الثمرة، وقد لا نرى تلك الثمرة فى حياتنا نحن، ولكن فى المستقبل اعتقد انه يمكننا ان نجنيها اذا سلكنا المسلك الصحيح.

د. وليد:

لاشك ان الجامعات بالدول النامية ستقع فى أخطاء وتمر بصعو بات كثيرة، وتلك الجامعات التى تضع يدها على اخطائها وتحاول ان تصححها هى الجامعات التى تنتج، لكن الجامعات التى هى فى غفلة عن الاخطاء حتماً ستظل غارقة فى

نفس الدوامة ولن تستطيع ان تخدم المجتمع بفاعلية. والاخطاء تختلف من جامعة لاخرى، وهى مرتبطة بالنظام، وهنا تمر بذهنى حادثة وهى.. كنت فى زيارة لبلد شقيق وكان هناك احد الزملاء وهو يعمل استاذاً بالجامعة وفى نفس الوقت عضواً بالحزب الحاكم وهو يتبع ايديولوجية معينة، ولقد قال لى... «لقد اكتشفت اشياءاً يحاول النظام الجامعى ان يفرضها، وتلك الاشياء لا أستطيع ان اوافق عليها بعدما تعلمت فى الجامعات بالخارج واصبح عندى نزع من التجربة الواقعية». و بهذا فقد أصبح امام خيارين، اما ان يعارض و ينتقد السياسة و يكون عرضة للطرد من الجامعة او من الحزب او انه يوافق و يظل بالجامعة لانه مؤيد للحكومة والحزب الحاكم. بينما بجامعات اخرى هناك سبيل للانتقاد والعمل والتحسين، ولكن بالنسبة للدول النامية وخاصة الدول التى يوجد بها جامعة واحدةً (وطنية) الى اى مدى يمكنك ان تحسن؟ اعتقد انه يمكن التحسين بها لحد معين طالما وان التحسين لا يتعارض مع النظام السياسى.

وهنا سأعود الى موضوع النسبية، فهناك بعض الجامعات التى تستطيع ان تكتشف الاخطاء وتقوم بتصحيحها، كما ان هناك جامعات اخرى ليس بمقدورها اكتشاف الاخطاء وسأضرب مثلا عن جامعة الكويت... نظام المقررات والذى اختلف عن النظام السابق (نظام التعليم المصرى) فمع الممارسة بات جلياً للجامعة انها لو استمرت فى اتباع النظام المصرى فلسوف يكون الفشل هو المصير، و بعد مضى اربع سنوات على تطبيق نظام المقررات نرى ان الجامعة بدأت تجنى ثمرة طيبة ما كانت لتجنيها لو استمرت على النظام السابق.

د. سمير:

الجامعة كالمجتمع دائماً فى حالة تطور، فلا يمكن بالطبع ان ترتكز على قواعد معينة وتتصلب عليها.

فحتى فى الدول المتقدمة الصناعية والتى يوجد بها جامعات عريقة، لو اطلعنا على تاريخها لوجدنا ان دورها فى المجتمع قد تغير بصورة واضحة وخاصة بعد الحرب العالمية الثانية، فلقد كانت الجامعات بتلك الدول معزولة عن المجتمع ولم يكن لها اى علاقة تربطها به، لكن دور الجامعة قد تغير وخاصة بعد الحرب العالمية الثانية بل حتى فى خلالها فقد قامت الجامعات بمشاريع مختلفة وسأضرب مثلا لهذا... جامعة شيكاغو وما قامت به من مشاريع خاصة بالقنبلة الذرية.

ونقطة اخرى اود ان اتحدث عنها وهى تلك التقاليد البالية التى تقف حائلا يحول بين الاستاذ وبين استكمال ابحاثه، كمثال... فى المجتمع الاسلامى نجد انه من العسير جداً ان يقوم الانسان بأبحاث تتعلق بالجنس، وأن يسأل أسئلة تدور حول هذا الموضوع لانها ستعد عيباً، بينما بالجامعات فى الغرب يمكنهم ان يقوموا بهذا بسهولة و يسر، ومن الصعب جداً ان تقوم فى مجتمع تقليدى بالدق على الابواب

لتسأل عن إحصائيات معينة ولهذا نجد أن الجامعة غير قادرة على أن تقوم بدور هام فى الانماء، ونكون مضطر ين تحت هذه الظروف الى اللجوء الى أساليب اخرى.

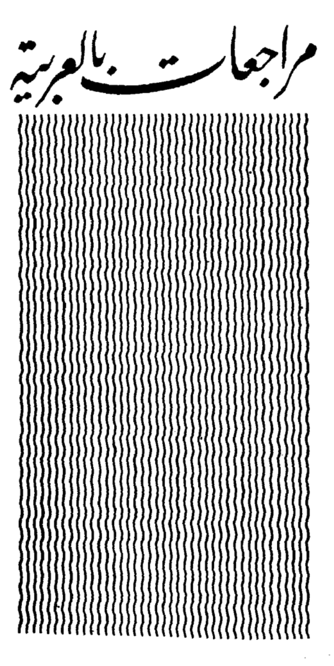
د. احمد :

و بهذا نأتى الى خاتمة الندوة التى نأمل ان تكون قد وفقنا خلالها فى شرح أهداف الجامعة ودورها فى الدول النامية و بيان ما يجب ان تكون عليه الجامعات فى تلك الدول ومايجب ان يكون عليه نظام التعليم ونوعية الانسان الذى نود الحصول عليه نتيجة للنظام التعليمى وكيف يمكن ان نوفر كل ما ينقص هذه الجامعات حتى نحصل على جامعات على الاقل فى مستوى عادى وشكراً للسادة الحضور على حسن استماعهم وللسادة الزملاء على مشاركتهم .

والسلام عليكم ورحمة الله و بركاته



مراجعات بالعربية



الدكتور محمد محمود ربيع. مناهج البحث في السياسة (بغداد: جامعة بغداد ١٩٧٨) ٣٠٣ صفحة.

د. احمد بدر *

مؤلف الكتاب احد اساتذة السياسية بقسم العلوم السياسه بجامعة الكويت وهو معروف بدراساته عن ابن خلدون والفكر السياسي المعاصر ومشاكل الحكم في افريقيا وغيرها من البحوث في الفكر السياسي باللغتين العربية والانجليزيه..

و يدور الكتاب حول مناهج البحث ومداخله في السياسية مع ربط هذه المناهج بالفلسفة حيث يرى المؤلف انها مرتبطة بمناهج البحث من حيث النشأة والتطور وتحديد المفاهيم. كما أن المؤلف منذ البداية يوضح موقفه من ناحية استحالة وقوف العلوم الاجتماعية موقف الحياد من الاحداث والصراعات والقيم. كما انه ينادي بألا يجب ان يدفعنا الايمان بالله (سبحانه) الى تعاطف غير مستنير مع الفلسفات المثالية التي تتستر وراء الايمان سواء بشكل صريح او ضمني. واخيرا فهو يدعو الى ضرورة الاهتمام بدراسة وتطوير طرق ومناهج البحث كوسائل في علاج عدم التوزان الضار بين الانجازات التكنولوجية الضخمة التي حققتها البشرية و بين الفوضى الفكرية السائدة في عالمنا المعاصر (ص ٩).

وهو في مقدمة الكتاب يشير الى الصهيونية التي تتجسد فيها احدى صور الفلسفات المثالية التي لا تكتفي بالتستر خلف الدين والايمان وانما سبقت البرجماتية المعاصرة في النظر الى الدين من زاوية قيمته المنصرفه او تسخيره في خدمة الاهداف التوسعية والعنصرية للصهيونية. و يستطرد المؤلف في مناقشة تلك الفلسفة المثالية وعلاقتها بالدين لعلاقة ذلك بمستقبل الصراع الدائر ضدها في الوطن العربي (ص ١٦).

و يتضمن الكتاب الى جانب المقدمة اربعة ابواب تشمل اثني عشر فصلا. كما يتضمن الكتاب في نهايته فهرسا للأعلام المذكورين في متن الكتاب فضلا عن مراجع عربية واجنبيه في الفلسفة والفلسفة السياسية وفي مناهج البحث. وقد عالج المؤلف في الباب الاول اهم المدارس والتيارات الفلسفية وعلاقتها بمناهج البحث وذلك لانطلاق دراسته من حقيقة ارتباط مناهج البحث في السياسة بالفلسفات والاساليب المنطقية وان الفلسفة والمنطق لم يتطوروا في فراغ وانما عكسا مراحل التطور الثقافي والحضاري للجتمعات البشرية. وقد عالج المؤلف في هذا الباب الاول مناهج ثلاثة هي منهج البحث الاسلامي ومنهج ابن خلدون والمنهج في كتابات

---

* استاذ طرق البحث العلمي بقسم الاحصاء في كلية التجارة بجامعة الكويت.

بيكون وديكارت.

اما الباب الثاني فقد عالج فيه المؤلف المفهوم الليبر الي لمداخل ومناهج البحث وقد تناول ضمن هذا المفهوم اربعة مناهج هي: منهج التحليل والمناهج الكمية والكيفية والمناهج الاستقرائية والاستنباطية والمنهج المقارن.

اما الباب الثالث فقد عالج فيه المؤلف المفهوم الماركسي لمناهج البحث وتناول ضمن هذا المفهوم ثلاثة مناهج هي المنهج الميتافيز يقي والمنهج الجدلي المثالي والمنهج الجدلي المادي.

واخيراً فقد عالج المؤلف في الباب الزابع في حوالي تسع صفحات البحث العلمي في السياسة حيث تناول العالم وارتباطاته بالمنهج ثم بين خطوات المنهج العلمي واساليب ز يادة فعاليته.

والمراجع يعتبر هذا الكتاب اسهام اصيل في مجال الفلسفة الاجتماعية بصفة عامة وفي الفلسفة السياسية بصفة خاصة، خصوصا بالنسبة لمفهوم الفلسفة في العصور القديمة والوسيطة والحديثة والمعاصرة، كما يعتبر المراجع هذا الكتاب اسهام جاد في بيان مداخل البحث المختلفة (Approaches) الى جانب تناول المؤلف لمناهج البحث في السياسة والسابق الاشارة اليها (Research Methods) ولكن معالجته لهذه المناهج جميعا قد جاءت في حوالي ثمانين صفحة فقط من كتابه الذى يز يد على ثلاثمائة صفحة.

وعلى الرغم من ان المراجع كان يود لو بدأ المؤلف كتابه بالتعار يف والتمييز بين مداخل البحث ومناهجه المذكورة في مواطن عديدة من كتابه (خصوصا ص ٢٣٩ وما بعدها). وعلى الرغم من ان المراجع كان يود ان يطلع في الكتاب على جوانب ضرور ية في المناهج السياسية (كالمسح) وعلى ادوات البحث وكيفية تجميع البيانات (الملاحظة / المقابلة / الاستبيان /...... الخ). الا ان ذلك لايمنع من القول بأن المؤلف قد نجح في تقديم الموضوعات التي قدمها في المناهج والمداخل بوضوح وقوة. كما ان اسلوب الكتابة مفهوم ومعبر و يرضي القارىء الموجه اليه هذا الكتاب وهو الباحث في مجالات الفلسفة والعلوم الاجتماعية بصفة عامة. والفلسفة والنظر ية السياسية بصفة خاصة.

و يمكن ان نتناول المراجعة التحليلية للكتاب في النقاط التاليه :

اولا : مصطلحات ومداخل البحث السياسي

لقد كان المؤلف واعياً بمختلف المصطلحات المستخدمة في مجال مناهج البحث اذ هو يشير (ص ١٥٥) الى انه ينبغي ازالة الخلط الشائع في كثير من الكتابات بين ما يسمى بطر يقة او مدخل البحث و بين ما يسمى بمنهج البحث ذلك لأن المصطلحين كثيرا مايستخدمان خطأ على انهما مترادفان. كما أشار المؤلف الى

الخلط بين «الموضوعات والمشاكل» التي تكون مادة العلوم و بين المناهج او الوسائل التي تستخدم في دراستها (ص ١٥٧). و بالتالي، يستعمل المؤلف اصطلاح «المدخل» في كتابه عن «مناهج البحث في السياسة» للاشارة الى المعايير المستخدمة في انتقاء الأسئلة التي تطرح والضوابط التي تحكم اختيار موضوعات ومعلومات معينة او استبعادها من نطاق البحث. اما المنهج فسيستخدم بمعنى «وسيلة الحصول على المعلومات وكيفية استخدامها» كما أوضح المؤلف ان اصطلاح منهج مشتق من الكلمه اليونانية (Methods) وله عدة معان منها :

أ ــ الوسائل الفنية التي تستخدم في عملية الحصول على البيانات المتعلقة بموضوع البحث ومعالجتها.

ب ــ بساطة الاسلوب المستعمل للتوصل الى هدف ما.

جـ ــ الفروض التي يقوم عليها البحث عن المعرفة (ص ٢٣٩).

« ولقد أورد المؤلف في مجال المقارنة ما ذهب اليه عالم السياسة «كابلان» من ان المنهج في معناه الصحيح هو للمساعدة على الفهم بشكل اعمق ليس لنتائج البحث العلمي وانما لنسق واسلوب البحث نفسه»..

و يضيف المراجع هنا تعريف الدكتور عبدالرحمن بدوي في كتابه مناهج البحث العلمي لمصطلح «المنهج» بانه الطريق المؤدي الى الكشف عن الحقيقة في العلوم بواسطة طائفة من القواعد العامة التي تهيمن على سير العقل وتحدد عملياته حتى يصل الى نتيجة معلومه.

واخيرا، ربط المؤلف استعماله لمصطلح «مدخل » بأحد المجالات الاكاديمية كالتاريخ او الاقتصاد... الخ، أو باحدى الظواهر والقوى السياسية كظواهر العنف السياسي او الاغتراب والصراع الاجتماعي او بالقوى السياسية كالمؤسسات والسلطة والمسؤولين عن عملية صنع القرار او بالفروض التفسيرية والنظرية السببية. كذلك، ربط المؤلف المدخل بالسلوكية. ومن المداخل التي تناولها المؤلف لصلتها بالدراسات السياسية المداخل الأكاديمية التالية (ص ١٦٠ ــ ١٧٣): التاريخي والاقتصادي والاجتماعي والجغرافي والفلسفي.

وفي الظواهر والقوى السياسية

ربط المؤلف المدخل في الدراسات السياسية بالمؤسسات ثم بالقانون ثم بالسلطة ثم بالتاثير والقيم ثم بعملية صنع القرار (فرديا كان او جماعيا ثم بالاهداف والوسائل.

وفي الفروض والنظريات، ربط الدكتور ربيع المدخل بالتاثيرات البيئية (المداخل الجغرافية والمداخل الاقتصادية) ثم بالاعتبارات الايدولوجية ثم بالمدخل السلوكي (ص ٢٣٤ ـ ٢٣٧). وعلى الرغم من الاهتمام المعاصر بالمدخل السلوكي في الدراسات السياسية فان هذا الكتاب الذى نقدمه للقارىء لم يتناول هذا الموضوع

بمثل ماتناول به الكتاب المداخل والمناهج البحثية الاخرى. ولم يشر المؤلف في مراجعه عن هذا الجزء الى العلماء السياسيين الذين اهتموا بالمدخل السلوكي مثل روبرت داهل وهاينز ايلو وغيرهما.

و يرى المؤلف (ص ٢٣٤) ان اصطلاح العلوم السلوكية ينسحب على كل العلوم الاجتماعية كما أن دراسة السلوك السياسي هي بعينها دراسة السياسة (ص ٢٣٥) وليس فقط فرعا او مجالا واحداً منها.

والمراجع لايتفق مع المؤلف فيما ذهب اليه وماأشير اليه اعلاه، فالعلوم السلوكية تعتبر جزءاً من العلوم الاجتماعية واصغر عمراً منها، كما ان المدخل السلوكي يدلنا على مجموعة من الاجراءات وطرق التحليل وهو بذلك غير محدد فقط بموضوعات السلوك السياسي، ثم ان بؤرة الدراسة السياسية السلوكية هي الانسان الفرد - كباحث او قائد او كثوري أو كعضو في حزب او قائد رأي.. ألخ وليست بؤرة الدراسة هنا تتركز في الجماعة أو النظام السياسي على الرغم من اهمية أخذهما في الاعتبار وتاثيرهما على السلوك الفردي.

وعلى كل حال فقد أكد المؤلف في نهاية عرضه للمداخل المختلفة وارتباطها بالدراسات السياسية على انه لايمكن تفضيل احدها على الآخر فالأمر يعود للباحث ومهارته وخبرته الذاتية وكذلك طبيعة المشكلة التي يواجهها ونوعية القارىء او المستمع الذى يتوجه اليه.. وفي الوقت نفسه يجب ان يكون الهدف هو تطو ير النظر يات السببية التي يمكن تطبيقها في الموضوعات المتعلقة بتفسير الاحداث والتنبؤ بها وامكانية السيطرة عليها.

ثانيا: نبذة عن أهم المدارس والتيارات الفلسفية وعلاقتها بمناهج البحث:

وقد تناول المؤلف في الفصل الأول مفهوم الفلسفة في العصور القديمة ونشأتها بين الشرق القديم واليونان، ثم اشار الى اعتماد الفلاسفة اليونانيين على المنطق الصوري الذى كان يتلائم مع مستوى التطور العلمي في تلك العصور، و وضع فلاسفة اليونان - وخصوصا ارسطو - اسس المنهج الصوري الذى تمثل في عدد من القواعد التي اطلق عليها اسم المنطق (ص ٣٥).

اما في الفصل الثاني فقد تناول المؤلف مفهوم الفلسفة في العصر الوسيط وركز على منهج البحث الاسلامي ومنهج ابن خلدون. وهذا يستدعى منا مز يدأ من القاء الضوء على هذين المنهجين باعتبارهما ركائز في اتجاهات الكتاب موضع العرض، على ان نشير الى المنهج في كتابات بيكون وديكارت بعد ذلك وكما جاءت في الفصل الثالث من الكتاب.

منهج البحث الاسلامي (ص ٤٣ ـ ٥٠)

يشير المؤلف في بداية معالجته لهذا الموضوع الى ان علماء الغرب ينكرون دور المسلمين في مجال المناهج، وانهم كانوا مجرد ناقلين للتراث اليوناني وتقديمه الى اوروبا بعد خروجها من ظلام العصر الوسيط وساعد على هذا اللبس لدى مؤرخي الغرب ان مناطقه الاسلام وعلمائه لم يفردوا بحوثاً خاصة لدراسة المناهج، وانما اكتفوا باتباع المنهج العلمي فجاءت كتاباتهم متضمنة لخطوات ذلك المنهج دون الاشارة اليه صراحة.

وقد بين المؤلف (ص ٤٤) ان اغلبية مفكري الاسلام قد رفضوا منهج ارسطو القائم على الاستنباط والقياس المنطقي، وتحولوا الى منهج جديد يقوم على الاستقراء أي الاعتماد على الممارسة العملية والتجربة، وخلافا للفكر اليوناني، يسعى العرب المسلمون للتوصل الى الحقيقة بالانتقال من الجزئي للوصول الي الكلي مع كشف الروابط بين الاشياء وان هذا المنهج التجريبي هو المعبر عن روح الاسلام ليس كمذهب وجودي او فلسفي وانما كوضع من اوضاع الحياة العملية التي تنكر النظر والفكر المجردين (ص ٤٥).

منهج ابن خلدون (ص ٥١ ـ ٨٢)

لعل اسهام المؤلف هنا هو أكثر اسهاماته اصالة. ولاغرو فالمؤلف قد سبق ونشر كتاباً كاملا عن النظرية السياسية لابن خلدون (باللغة الانجليزية) (دار نشر بريل، لايدن، هولندا، ١٩٦٧). كما ان للمؤلف بحثا باللغة العربية عن منهج ابن خلدون في علم العمران. وقد نشر هذا البحث في مجلة مصر المعاصرة، نيسان/ ابريل سنة ١٩٧٠.

وعن منهج ابن خلدون، يذهب المؤلف الى انه يعتبر ظاهرة جديرة بالاهتمام بين المناهج العلمية لكبار المفكرين الذين عرفتهم البشرية ابتداء من ارسطو حتى ديكارت.

وقد رأى المؤلف، قبل تحليله لمنهج ابن خلدون، ان يتعرض لبعض المحاولات والدراسات التي تناولت مقدمة ابن خلدون من زوايا سياسية وتاريخية واجتماعية وفلسفية ومنطقية وأبرز اربعة اتجاهات رئيسية في هذا الشأن، (ص٥٢ ـ ٥٥): اولها الاتجاهات التي غالت في تقدير الجانب العلماني في منهجه (كامل عياد وأروين روزنتال). والاتجاه الثاني الذى حاول التقليل من جدة واصالة المنهج الخلدوني حيث اقتبس المستشرق الأمريكي «هاملتون جب» بعض فقرات من كتابات ابن تيمية حول ضرورة الاجتماع الانساني وعلق عليها بأن ابن خلدون لم

يفعل أكثر من اعادة ترديد تلك الآراء باسهاب و بقدر أكبر من الدقة بواسطة استعمال نظريته في العصبية. أما الاتجاه الثالث والذى يمثله دكتور محسن مهدي فقد اعتقد خطأ - في رأي المؤلف - ان ابن خلدون سار على نهج الاغريق وتابعيهم من فلاسفة الاسلام وخاصة ابن رشد. اما الاتجاه الرابع للدكتورين «أروين روزنتال وعلي الوردي» فهو يصف منهج ابن خلدون بأنه لايمكن وضعه بسهولة في الاطار المعروف للعصور الوسطى كما انه من الصعوبة بمكان اعتباره بشكل حاسم كمفكر مثالي او مفكر مادي. و بسبب اسلوبه العلمي المبتكر وثروة الافكار السياسية التي خلفها، اعتبر روزنتال ابن خلدون ابو علم السياسة الحديث. و يحبذ المؤلف الاتجاه الرابع و يراه أقربها الى التحليل السليم.

المنهج في كتابات بيكون وديكارت (ص ٨٥-٩٢):

اشار المؤلف الى أن بيكون (١٥٦١-١٦٢٦) هو أول فيلسوف أوروبي حديث يضع اسس المنهج التجريبي الجديد حيث اعتمد الاستقراء منهجاً لبحثه أي انه تخلى عن التفكير القياسي الصوري لأرسطو واحل محله الملاحظة والتجربة.
ثم اشار المؤلف الى الفيلسوف الفرنسى ديكارت (١٥٩٦ - ١٦٥٠) باعتباره صاحب المنهج العقلي في الفلسفة الأوروبية الحديثة، وعلى اعتبار ان الفلسفة هي علم العلوم ثم اشار الى قواعد ديكارت وهي اليقين والتأليف والتركيب والاستقراء التام.

ثالثا: المفهوم الليبرالى ومناهج البحث

في تقديمه لهذه المناهج أشار المؤلف كمنهج التحليل سواء منهج مستقل او بارتباطه بالمناهج الأخرى كأن يقال التحليل الكمي والتحليل الكيفي والتحليل المقارن بدلا من المنهج الكمي او الكيفي أو المقارن، ثم اشار للمناهج الاستقرائية والاستنباطية والمنهج المقارن.

رابعا: المفهوم الماركسي لمناهج البحث

يذهب المؤلف في البداية الى القول بان الماركسية لا تعترض على استخدام مدخل او آخر او حتى عدة مداخل في البحث كما انها لا تعترض على تبني احد المناهج العلمية السابق الاشارة اليها في المفهوم الليبرالي كالتحليل او المنهج الكمي او الكيفي او الاستقرائي او الاستنباطي أو المقارن (ص ٢٥٥). ولكن المؤلف يتبع ذلك بالقول بان «الخلاف المنهجي» بين الماركسية والليبرالية ليس خلافا سطحيا

حول انتقاء مدخل او أكثر أو اختيار منهج دون آخر بقدر ما هو خلاف جوهري حول موقف كل منهما من العالم والوجود وشكل الطبيعة ومغزى قوى وعلاقات الانتاج في المجتمع. ثم يتناول المؤلف بعد ذلك بشيء من التفصيل كلا من المنهج الجدلي المثالي والمنهج الجدلي المادي.

خامسا: البحث العلمي في السياسة (ص ٢٧٧ ـ ٢٨٥)

يؤكد المؤلف في بداية عرضه للموضوع عن العلم والمنهج أن اكثر المناهج تقدما وعلمية ما هي الا ادوات مساعدة في يد الباحث وليست بديلا للذكاء وصدق الحس اللازم في طرح الاسئلة الملائمة وادراك كنه علاقة ما لم يفطن اليها عالم من قبل (ص ٢٧٧). ثم يعدد المؤلف شروط ارتفاع المعرفة الى مرتبة العلم (حيث يشتمل العلم على معرفة منهجية ذات صفة عامة و يمكن التاكد من صحتها)، و ينهى المؤلف كتابه بشرح مختصر لكل من المفاهيم الثلاثة التالية: التحقيق من صحة المعرفة/ ومنهجية المعرفة والشمول والعمومية/ ثم اشارة لخطوات المنهج العلمي دون تفصيل لهذه الخطوات.

■ ■ ■

أرمين شوبن، القات: تاريخ واستعمال المكيف في الجمهورية العربية اليمنيه (فيزبادن: ١٩٧٨)

Armin Schopen. *Das Qat: Geschicte und Gebrauch des Genussmittels Catha Edulis Forsk. in der arabischen Republik Jemen* (Franz Steiner Verlag. Wiesbaden 1978

د. حيدر ابراهيم علي *

يقع الكتاب في ٢٧٩ صفحة بما في ذلك الملاحق وهو اساسا رسالة دكتوراة في الاثنوغرافيا لجامعة فرانكفورت بالمانيا الاتحادية. وقد اعتمدت مادة الكتاب على بحث ميداني امتد لثمانية شهور (اغسطس ١٩٧٤ -مارس ١٩٧٥) اقام خلالها المؤلف في صنعاء كما زار مدناً اخرى في اليمن. و يحتوي الكتاب على ستة فصول، وملاحق لقصائد ورسائل عن القات باللغتين الألمانية والعربية، ومجموعة من الصور.

يصف المؤلف في الفصل الاول جغرافية اليمن ثم يدخل من خلالها في الفصل الثاني للاقتصاد اليمني رابطا بين التقسيمات والتكوينات الجغرافية و بين مقومات الاقتصاد. فالمرتفعات والسهول مناطق صالحة للزراعة خاصة باستعمال المدرجات وتطوير الري الصناعي. ولليمن في مجال السدود تاريخ وتقاليد كسد مأرب الذي شيد في القرن الثامن قبل الميلاد وانهار بين عامي ٥٤٢ ــ ٥٧٠ ميلادية و يعتبر اقدم سد في التاريخ.(١)

يهتم المؤلف بامكانية اليمن الاقتصادية ذاكراً ان مساحة اليمن هي ٢٠ مليون هكتار المستثمر منها فعليا حوالي ٧٫٥٨٪ اي ١٫٥١٥ مليون هكتار والممكن استغلاله فعليا ١٠٪ اي حوالي ٢ مليون هكتار. و يعطي المؤلف جداول واحصاءات للأراضي المزروعة حسب توزيع المحافظات وطرق الري المستعملة، وللانتاج الزراعي عام ١٩٧٤/٧٣. ثم يشير الكاتب لموضوع بحثه اذ يأتي القات كمحصول في المرتبة الثانية بعد الحبوب مباشرة. واذا أسقطنا مساحة الاراضي المزروعة بالحبوب سوف يحتل القات ٤٥٪ من الاراضي الصالحة للزراعة (ص ٢٨). و يختم المؤلف الفصل الثاني باعطاء لمحة عن نظام الملكية و بالذات الخاصة، في اليمن.

خصص المؤلف الفصل الثالث للسكان حيث يقسم الست ملايين نسمه حسب الانتماء الطائفي والتراتب الاجتماعي و يخلص المؤلف الى ان المجتمع في اليمن، نتيجة للانغلاق والعزلة الطويلة التي عاشها ولم يعرف هجرات الى داخله بل العكس الى الخارج، اخذ شكلا سكونيا ثابتا لحد ما. و يمكن تقسيمه حسب معطيات ومجموعات دينية واجتماعية واضحة محددة. والحركة الاجتماعية

---

* استاذ مساعد الاجتماع بجامعة الامام محمد بن سعود الاسلامية

ضعيفة نتيجة لشدة قبضة الحكم الز يدي السابق ورفضه لكل التأثيرات الخارجية، وقـوة الـنظام السياسي. الثيوقراطي (الديني) الذي اخذ شكلا جامداً نسبيا مكن من استمرار يـة الـتقـاليد والمؤسسات العتيقة وكرس انعزال فئات كبيرة وسيطرة فئة قليلة عليها.

وحسب العقيدة او الطائفة الد ينية يعتبر المجتع اليمني مجتمعا اسلاميا خالصاً عـدا أقـلـيـة يـهـوديـة كـانت في صعـدة وغـادرت اليمن عام ١٩٥٠. و بالتالي ينقسم المجـتمـع الى ز يود ومنهم الاسرة الحاكمة حتى ١٩٦٢ و يبلغون ٤٤٪ من السكان، ثم الشافعية و يمثلون ٤٥٪، والبقية اسماعيلية.(٢)

اما الـفـئـات الاجـتـمـاعـيـة فـهي ست مجموعات حيث تأخذ اعلى فئة (السادة) وادنـى فـئـة (الاخـدام) طابع الفئة المغلقة. والسادة هم الارستقراطية الد ينية التي ترجع نسبها لابناء علي بن ابي طالب، وكانت الامامة مقصورة عليها ومازال افرادها يحـتـلـون المناصب العليا فمنهم كبار ملاك الاراضي وغالبية العلماء والقضاة كذ لك الاكـاديـمـيـون والـخـر يجـون. و يـعـتبرون هؤلاء انفسهم حماة التقاليد والشر يعة ومـكـانـتـهـم الاجـتـماعية ــ السياسية تتناسب طردياًمع عـلاقة الناس بالدين. وهم يـمـثـلون الـعنصر المحافظ تجاه العامة ولكن ثرواتهم تمكنهم من حياة حرة يتمناها الـعـامـة، لـذ لـك لـيس مـن المـستغرب ان يتقمص العامة سلوك السادة في جلسات القات.

يـأتـي بـعـد ذ لـك القبائلون ثم الفلاحون و يمثلون ٨٠٪ ثم سكان المدن او «اهل الـسـوق». وفي اسـفـل الـهـرم الاجـتـمـاعـي يأتي الاخدام وهم سمر البشرة من اصل اثيو بي جاءوا الى اليمن منذ القرن السادس و لايحق لهم امتلاك الاراضي او العمل عـلـيها ولا ممارسة الصناعة والعمل اليدوي لذ لك يعملون كحمالين وعمال موانيء وطـرق، ومـنـهـم احـيـانـا راقـصون ومغنون. و يسكن هؤلاء جميعاً في منازل التنك او عشش منفصلة خارج المناطق السكنية.

في الـفـصل الرابع، يبدأ المؤلف معالجة الموضوع الرئيسي بوصف القات و يذكر انه مـعـروف في كـل الـشـاطـيء الشرقي لافر يقيا من اثيو بيا حتى مدينة الكاب (جنوب افـر يـقـيـا). وقـد ذ كـر الـبيروني والسمرقندي وجود القات في تركستان وافغانستان و يظهر انه استبدل بالحشيش (ص٤٤). ولأ ول مرة يأتي اسم القات في كتاب لنجيب الـديـن الـسـمـرقـنـدي (المتوفى عام ١١٢٢) واعتبره عقاراً طبياً في اواسط آسيا. و لكن مـن الصعب اثبات انتقاله من هناك الى شرق افر يقيا والراجح انهم توصلوا اليه عن تجر بة خاصة وذ اتية.

أول مرجع مكتوب عن وجود القات في اثيو بيا عثر عليه في يومية باللغة الحبشية تـرجـمـهـا ديـلمان. و يذ كر المقر يزي (١٣٦٤ ــ ١٤٤٢) في كتابه «الالمام باخبار من بـأرض الحبشه من ملوك الاسلام» ان سكان احدى المناطق (محافظه شوا الحالية)

يزرعـون الى جـانـب قـصـب الـسـكـر نـباتا يسمى القات ليس له ثمار ولكن يمضغون اوراقه التي تشبه اوراق صغار اللارنج وهو ينشط الذ اكرة حيث يسترجع الانسان ما نسى و يشعر بالنشوة ولكن يقلل الشهوة للاكل والجنس والنوم.(٣)

يتضح من هذا ان القات كان معروفا منذ فترة قبل هذه الكتابات. ومن اثيو بيا اخذ طر يقه الى اليمن، ولكن متى؟. في رواية وجدت طر يقها الى الادبيات الاور بية تقول ان ذلك تم خلال الغزو الحبشي (٥٤٠ م). ولكن هذا التار يخ يبدو مبكراً وذ لك لعدم ورود ذ كره في المصادر العر بية لا عند الاصطخري في «المسالك والممالك» (سنة ٩٥٠) ولا ابن حوقل في «صراط الارض» (١٩٧٧) رغم وصفهم لمنطقة تهامه. ولم يذ كره المقد سي في «احسن التقاسيم في معرفة الاقاليم» (٩٨٨)رغم تجواله في اليمن، ولا الحمداني في وصفه الجز يرة العر بية ووطنه اليمن عند ذكره لانواع النباتات في اليمن.(٤)

في رواية اخرى أن أحد الاولياء في ز يلع (جنو بي جيبوتي) و يد عى ابراهيم او زار بيتا اتى من حضرموت لنشر الاسلام في اثيو بيا واصبح مدمنا للقات وادخله اليمن عام ٢٩/ ١٤٣٠ (٥) وعن ورود ذ كر القات في هذه الفترة يرجع المؤلف لكتاب الجز يري «عهدة الصفوة في حل القهوة» حيث يقول ان علي بن عمر الشاذلي ادخل استعمال القهوة ومشرو بات القات (اي القهوة القاطية أو الكفتا) وانتشرت حتى عدن. (ص ٤٨) و يورد المؤلف ايضا رواية ثالثة عن العمري من سفره «مسالك الابصار في ممالك الامصار» تقول بدخول القات في نهاية القرن الثالث عشر و بداية القرن الرابع عشر. وفي مخطوطه ابن حجر الهيثمي نقل عن ابن كبان (١٣٧٤ ــ ١٤٣٨) تزكية للقات ــ رغم عدم وجود الاصل ــ فهو لا يسرد تجر بة ذاتية مع القات ولكن يذ كر روايات شفهية ومكتو بة عن القات وهذا يعني انه يعالج شيئا موجوداً اصلا قبل هذه الكتابات والروايات.

في الأدبيات المعاصرة يذ كر بعض الكتاب شواهد على وجود القات في القرن الثالث عشر. فالشاعر عبد الله البردوني يقول ان ابن علوان من شعراء القرن الثالث عشر استعمل القات كبديل للنبيذ وتركه.(٦) وعند قاسم غالب احمد ان اول المعلومات التار يخية عن انتشار القات اتتنا من شعر الشيخ المصراوي الذ ي عاش في القرن الثالث عشر وعن استعماله خاصة عند العلماء والصوفية.(٧)ومع ان بعض الرحالة كابن بطوطه وابن المجاور.. في رحلاتهم لليمن، لم يذ كروا النبات واستعماله ولكن هذا لا يتناقض مع المعلومات السابقة لان القات كان مقصوراً على الصوفية والعلماء ولم ينتشر بين العامة حتى يعرفه او يصادفه الرحالة والكتاب كظاهرة عامة.

خلاصة القول أن معرفة القات في اليمن تمت بعد اسلام المرتفعات الحبشية في النصف الاول من القرن ١٣. و يرى المؤلف ان المبشر ين المسلمين عمموا تجر بة

القات بين اخوانهم في اليمن كنوع من الوصفة السر ية لكي يتمكنوا بواسطتها من تخفيف الالتزامات الد ينية. و يمكن تفسير ذ لك بتحر يم الخمر عند المسلمين.

وحسب ما أورده البردوني، كان اتباع الصوفيه والعلماء هم أول من عرف تأثير القات. وهو عند هم هبة من الله للمتعة ومن خلاله تتكثف التجر بة الروحية. وكما يقول احمد العقيل

تشاهد امورا من غر يب معارف   من الحضرة العلياء تأتيك ترفل

(ص ٢٤١)

وترتفع مكانة القات عندهم حيث تقرب قوته الكامنة من الله. وتقول اسطورة ان الخضر اتى بالقات من جبل قاف واعطاه لذي القرنين (الاسكندر) قوتاً لا تقياء اليمن ولذ لك قصر على الا تقياء (ص ٥٢). و يتسفيد المؤلف من الشعر كثيراً في هذا الموقع لا ثبات حقائق اجتماعية مثل حصر القات بين السادة لقر بهم من الله وابعاد العامة. وهذا يدعمه سبب اقتصادي جعل الاغنياء هم اكثر المستمتعين بالقات لقلة كمياته وارتفاع تكلفته. و يعقد المؤلف مقارنة بين اسعار القات والاجور نقلا عن قانون صنعاء للصباغي الصادر في القرن الماضي.

ومع تدهور الاقبال على شراء البن اليمني بسبب قيام مناطق جديدة بزراعة البن لكي يكفي حاجة السوق الاور بية، يضاف لذ لك اسباب محلية كاحتكار البن على يد الشر يف ابن عر يش ثم مجيء الاحتلال العثماني، كل هذا تسبب في تقلص زراعة البن وازدادت زراعة القات الذي ينمو في نفس مناخ البن مع عدم حاجته لعناية اكثر واهتمام مثل البن. ونتيجة لانتشار القات، اصبح في مقدور المواطن العادي الحصول عليه، ولكن هذا لم يقلل امتيازات الاغنياء بحصولهم دوماً على الانواع الجيدة. ومع اختلاف الاهداف، كما يقول المؤلف ـ فالطبقات العليا تتعاطاه للاستمتاع والبهجة ولكن العامة تستعمله بقصد ان ينشطهم للقيام بالاعمال الصعبة بطر يقة احسن. وحسب تقدير المؤلف يتعاطى القات ما لا يقل عن ٩٠ ـ ٩٥٪ من الناس هناك (ص ٦٠).

وفي الصفحات التالية، يعطي الكاتب وصفاً لزراعة القات وانواعه وتسمياته وطرق زراعته واحسن الاوقات لذ لك وقطفه وحزمه واسعاره المختلفة التي تعتمد على دخول المشتر ين و بالتالي لكل فئة اجتماعية مستوى معين من القات.

اما في الجزء الخاص باستعمال القات فيقرر الكاتب ان طرق استعماله مختلفة وتعتمد على الظروف المحيطة، لكن اكثرها انتشاراً هو مضغ القات. وهناك من يستعمله مغلياً كالشاي أو مهدئات للمعدة وللعلاج عامة. و يورد المؤلف كذ لك خصائص القات الكيميائية والطبية. اما آثاره فتعتمد على الكمية والنوع والاستمرار ية. فالكميات القليلة، وفي فترات متقطعه، قد تسبب نوعاً من النشوة والابتهاج والانطلاق في الحديث دون خجل ورغبة في الجنس والعمل وتقل معه

الحاجة للنوم والطعام غير ان الكميات الكبيرة و بطر يقة منتظمة تسبب آثارا واعراضا معاكسة تماماً مثل النرفزة وعدم النوم والتهو يم الخيالي وعد م القد رة على العمل وتسبب نوعاً من التبلد والخمول الذ هني. اما عضو يا فالقات هنا يرفع ضغط الد م والقلب و يضر بالرئة. ومن وجهة النظر اليمنية، يمر الشخص بعد التناول بمراحل عدة مثل التنبه ثم التراخي ثم مرحلة القلق النفسي و يتميز بالصمت والوجوم والشرود الذ هني واخيراً يأتي رد الفعل و يصاب الشخص بصداع وارهاق الاعصاب والخمول.

في الباب الخامس، ينقلنا المؤلف بطر يقة شاعر ية الى اجواء القات حين يصف جلسات القات بتفاصيل دقيقة و ملاحظة حادة لا يفلت منها طرف متعلق بالجلسة او تكو ين المشاركين وشكل الجلسة وطر يقة ومكان الجلوس والتناول و يصف مواقيت واخلاقيات واتيكيت وتوقعات جلسة القات.و يذ كر المؤلف ان شتى الموضوعات تناقش في الجلسة. والذ ي يجلس في المقدمة يدير الجلسة. وقد اعلمه احد مخبر يه ان انقلابي ١٩٤٨و١٩٦١ خطط لهما بهذه الطر يقة. (١٣٨) كذ لك تناقش الخلافات ايضا وتشكل لها لجنة للحل و يصدر متصدر الجلسة الحكم. وليس هناك قوانين مسبقة لكل ذلك ولكن الاحد اث والمحيط يمكن ان يحددا كل شيء في مجرى الجلسة.

يقدم المؤلف لجلسات القات وفقا لمقولات التحليل النفسي و يعتبر ان الجلسة تعني لكل واحد نوعاً من النكوص. وهو موقف تجذيري يمكن الشخص من اطلاق الأنا من قيودها حيث يتحلل الشعور بالآخر ين ومما قد يفرضونه من ضبط على الفرد، وتتداخل الرؤى و ينهدم الاحساس بالواقع الذي يتبدل بالاحلام والرغبات، وتسقط الحواجز بين الفرد والآخر ين، و يظهر شعور بالتوحد يعقبه في نهاية الجلسة شعور بانعد ام الامن. ثم ان اساس الجلسات هو التناول الجماعي ــ القبيلة، والا تصال بالآخر ين والارتباط بعلاقات انسانية متبادلة مما يقوى تأثير الجماعة لان العلاقة تتجد د عن كل لقاء وتصبح حميمة وملزمة.

وعلى صعيد آخر يعرض الكاتب المناقشات حول القات و يذ كر انها كانت في البداية د ينية بحته حول كون القات حلالا ام حراماً. ثم يورد بعض آراء الفقهاء و يقسمهم الى فئتين احداهما رأت ان القات ليس مضراً و بالتالي يعتبر حلالا والاخرى رأت العكس. و يصل المؤلف في تتبعه لهذ المسألة الى ان الفئة الاولى انتصرت في القرن السابع عشر واعتبر القات ليس حراماً. وفي فترات لاحقة نوقش القات حسب الاضرار الاقتصادية والصحية والاجتماعية و بالذ ات تجد حلا حاسماً للمشكلة ولكنها فشلت في ذ لك.

و يختم المؤلف كتابه بالقول ان ثورة ١٩٦١ جعلت اليمن يتصل بالحضارة العالمية ومنجزاتها و بالتالي حدث تغير مس كثيراً من جوانب الحياة في اليمن

باستثناء القات لاسباب عدة منها ما هو اقتصادي فالقات يعتبر محصولا نقدياً مربحاً وبخاصة بعد ان احتكر كبار الملاك زراعته وتسويقه. وهذه الطبقة تؤثر على بقاء القات لقيمته الاقتصادية لها. كما ان تناول القات انغرس عميقاً في المجتمع اليمني منذ القرن الرابع عشر واصبح جزء من الحياة الثقافية والاجتماعية كما يظهر من جلسات القات ومضمونها الاجتماعي وما يتبعه من انتاج أدبي أو مناقشات... الخ. أما مسألة ضرر القات او نفعه فهذا يعتمد على نوعية القات المرتبطة بدورها بالطبقة الاجتماعية.

واخيراً فان الكتاب دراسة اجتماعية رائدة بالنسبة للمكتبة الالمانية ان لم يكن الاوربية عامة. وحتى بالنسبة للدراسات الاجتماعية العربية فهو رائد من ناحية موضوعه وادوات بحثه. فقد درس المؤلف القات من زاوية انثروبولوجية وجعل القات بؤرة عمله الاكاديمي وعالج العلاقات الاجتماعية والاقتصادية من خلال صلتها بالقات. وهي ليست دراسة اثنوغرافية ــ وصفية تقليدية اذ اعتمد الكاتب على الاحصاءات والمقابلات والمشاركة واستفادمن الانتاج الادبي كثيراً. ومع ذلك يؤخذ على الكتاب عدم الحاق قائمة بالابجدية العربية ومقابلها اللاتيني رغم انه نوه فقط بمراجعه دون ان يورد قائمة بذلك وكان يمكن ان تكون دراسة مقارنة لو اتى بذكر تجربة اليمن الديمقراطي في منع القات وطريقة محاربته ولكن يبدو أنه قصر دراسته على اليمن الشمالي واعتبر تاريخ الظاهرة مشتركا.

الحواشي الايضاحية

(١) Glaser, Reise nach Mârib, p.68, (Wien 1413).

قلسير، كتاب رحلة إلى مارب، (فينا: ١٩١٣)، ص ٦٨.

(٢) Harold Ingrams, The Yemen: Imams, Rulers and Revolution, London, 1963, p.33.

(٣) المقريزي، كتاب الالمام. تحقيق رينك (ليدن: ١٧٩٠)، ص ١١.

(٤) مرجع المؤلف كتاب «جنوب الجزيرة العربية حسب وصف الحمداني لشبه الجزيرة العربية Sudarabien nach al-Hamdani's "Beschreiburg der arabischen Halbinsel." Leizig, 1442

وطبعة عام ١٩٦٦.

(٥) هو احد اربعة وار بعين وليا اوردهم فاجنر:

Wagner, Ewald: Eine Listeder Heiligen von Harar, in: Zeitschrift der Deutschen Morgnlandischen Gesellschaft Bd 123 *1973, PP.* 269 - 292

(٦) عبدالله البردوني: «القات من ظهوره إلى استعماله» في اليمن الحديد عدد ٢ سنه ١٩٧٢ ص ٤

(٧) غالب احمد: «القات في ارض القات» في تطور الخدمات الصحية باليمن ٦٢ - ١٩٦٧ (القاهرة: ١٩٧١) ص ٢٤٦ ومايليها.

الدكتور حسن سيد سليمان، «جذور القضية الارترية»
ابوظبي: مؤسسة الجزيرة للطباعة والنشر ١٩٧٨. ٨٦ صفحة.

د . محرم صالح الحداد

مما لاشك فيه أن احدى القضايا المصيرية في هذه الايام هى قضية تحرير ارتريا والتى لا يمكن فصلها عن قضايا التحرر الوطنى في القاره الافريقية والعالم الثالث بشكل عام. ان بحث ودراسة هذه القضية - جذورها وتطورها - يهدف الى توضيح معالم تلك القضية منذ ظهورها من النواحى التاريخية والسياسية وتطورها عبر الزمن.

و يعتبر الكتاب دراسة علمية موضوعية لخلفيات القضية الارترية وتطورها حتى عام ١٩٦٧. و يشمل الكتاب في تفصيلاته - بالاضافة الى التقديم والخاتمة - ثلاث نقاط رئيسية هي :-

١ - دراسة الخلفية التاريخية حتى فترة الاحتلال البريطاني لارتريا.
٢ - ظهور القضية الارترية سياسيا.
٣ - جبهة التحرير الارترية والدور الذى لعبته حتى عام ١٩٦٧.

وقد بحثت النقطة الأولى في الفصل الأول في ١٣ صفحة في حين ركز الفصل الثاني على النقطة الثانية وكتب في ٤٠ صفحة. أما الفصل الثالث فيتضمن النقطة الثالثة و يقع في ١١ صفحة. وهذا مايبرز أن الباحث قد ركز على النقطة الثانية وهى دراسة ظهور القضية الارترية سياسيا وذلك من خلال طرح موضوع مستقبل ارتريا وصدور قرار الامم المتحدة الخاص بانشاء النظام الفدرالي بين ارتريا واثيوبيا.

وقد أظهر الفصل الأول أن شعب ارتريا مزيج من (الحاميين) و (الساميين) العرب وهم مؤلفون من مسيحيين ومسلمين و يتكلمون اللغتين العربية والتجرينية، وقد تناول المؤلف تاريخ ارتريا القديم وقيام مملكة اكسوم الشهيرة قبل القرن الرابع قبل الميلاد ودخول الاسلام اليها. كما تعرض الدكتور سليمان للتاريخ الحديث لارتريا والذى يبدأ بوقوعها تحت الاحتلال التركى في عام ١٥٥٧م والادارة المصرية التركية لارتريا في عام ١٨٦٩ والتى استمرت حتى الاحتلال الايطالى لارتريا فى عام ١٨٩٠ وصدور مرسوم من ملك ايطاليا يعلن فيه تسمية ارتريا بهذا الاسم. وفى عام ١٩٤١ بدأ الاحتلال البريطانى لارتريا بدخول القوات البريطانية بمساعدة حلفائهم اليها واستمرت الادارة البريطانية لارتريا حتى عام ١٩٥٢.

* استاذ مساعد بقسم ادارة الأعمال فى جامعة الكويت (سابقا)

وقد استطاع الباحث بتناوله لهذا الجزء الخاص بالخلفية التاريخية اظهار الارتباط الوثيق بين التاريخ القديم والحديث لارتريا والسودان. وقد أظهره فيما يلي:-

أ - باستثناء الاحتلال الايطالي لارتريا، مر البلدان بالمراحل التاريخية نفسها فيما يتعلق بهجرات السكان وقيام المماليك ودخول العرب والاسلام ثم فترتى الاحتلال التركى المصرى والاحتلال البريطانى برغم اختلاف التواريخ بتلك المراحل.

ب - ان شمال كل من ارتريا والسودان مرتبط بالحضارة العربية والاسلامية بينما يرتبط جنوب كل منهما بالديانة المسيحية و بعنصر مختلف عن الشمال (العنصر الزنجى في السودان والحبشي في ارتريا).

كما أظهر الباحث الدور الكبير الذى لعبه الاحتلال الايطالى في ابراز ارتريا للوجود من خلال تسميتها وتحديد حدودها ونظامها الادارى مع ربطها بالعالم الخارجى، فهى وحدة جغرافية مستقلة داخليا ومنفصلة عن اثيوبيا. وانه ليس لأثيوبيا حق تاريخي على ارتريا حيث:-

أ - لم تؤثر اثيوبيا بأى مؤثرات حضارية في تاريخ ارتريا القديم والذى ارتبط بالفتح الاسلامى.

ب - لم تحكم اثيوبيا أى جزء من ارتريا ماعدا منطقة الهضبة في عهد مملكة تجراى قبل دخول الايطاليين الى ارتريا، كما أنها لم تطالب بارتريا الا بعد عهد الاحتلال البريطانى عندما طرق موضوع مستقبل ارتريا.

فيما يتعلق بالفصل الثانى وهو ظهور القضية الارترية، أوضح الباحث أن ذلك ارتبط بنمو الوعى السياسى في ارتريا في عهد الادارة البريطانية حيث ظهر حزب الوحدة والذى نادى بالوحدة مع اثيوبيا وقوى نفوذه في عام ١٩٤٦ بمساعدة اثيوبيا. ثم تكون حزب الرابطة الاسلامية عام ١٩٤٦ لبحث مستقبل ارتريا والذى عارض الوحدة مع اثيوبيا ودعا الى استقلال ارتريا بعد فترة محددة تكون فيها ارتريا تحت وصاية دولية يوافق عليها مجلس الوصاية في منظمة الأمم المتحدة، ولم يؤيد هذا الحزب الرأى البريطانى بتقسيم ارتريا بين السودان واثيوبيا. كما ظهر الحزب التقدمي الحر على ايدي مجموعة من المسيحيين أيدت حزب الرابطة الاسلامية في المطالبة بانفصال ارتريا عن اثيوبيا.

و بالتالي فقد كان هناك حلان مقترحان لموضوع مستقبل ارتريا:

الأول : الاستقلال اما فورا أو بعد فترة وصاية.

الثانى : الوحدة جزئياً أو كلياً مع اثيوبيا.

ولقد اعترض على الحل الأول كل من اثيوبيا وكتلة الاحباش المسيحيين داخل أرتريا، كما اعترض على الحل الثانى كل من حزب الرابطة الاسلامية

والحزب التقدمي الحر.

ولم تحسم قضية مستقبل ارتريا الا بعد تدخل الدول الكبرى الاربعة (الولايات المتحدة، الاتحاد السوفيتي، بريطانيا، وفرنسا) ورفع الامر الى الامم المتحدة التى قررت - بعد ارسال بعثتها الاستطلاعية لارتريا - اتخاذ حل وسط بين الحلين السابقين وهو الاتحاد الفدرالي بين ارتريا واثيوبيا. وقد تم فرض هذا الحل على ارتريا في كانون الاول ديسمبر عام ١٩٥٠ ونفذ هذا القرار في ايلول سبتمبر عام ١٩٥٢ حيث أصبحت ارتريا دولة مستقلة اتحادية تحت التاج الاثيوبى المشرف على الشئون الخارجية والدفاع والمالية.

وقد أوضح الباحث في دراسته أن هذا الحل الذى بدأ تطبيقه في عام ١٩٥٢ قد احتوى على مخاطر كثيرة لأنه:

أ ـ اعترف ضمنيا بما سمى بحقوق ومطالب اثيوبيا التى تستند على أسباب جغرافية وتاريخية واقتصادية وخصوصا حاجتها الى منفذ مناسب على البحر.

ب ـ جعل سيادة الاتحاد الفدرالي تحت التاج الاثيوبي.

جـ ـ جعل الحاكم العام الاثيوبى يمثل الامبراطور في ارتريا.

وفي أوضح الباحث أن أثيوبيا ارادت أن يكون الاتحاد الفدرالى تحت سيطرة الامبراطور الكاملة من الناحية التطبيقية وسعت لضم ارتريا وجعلها ولايه أو محافظة تابعة لها. وقد استخدمت اثيوبيا في ذلك شتى الوسائل مثل انزال العلم الارترى عام ١٩٥٨ والغاء الاتحاد الفدرالى في تشرين ثاني نوفمبر عام ١٩٦٢ والغاء البرلمان والحكومة الارتيريين واللغتين الرسميتين للشعب (العربية والتجرينية) خلافا لرغبة الشعب الارترى وقرار الامم المتحدة. ولذلك فان الباحث يعتبر المشكلة الارترية وليدة قرار الأمم المتحدة، والانتهاك التدريجي للاتحاد الفدرالى من قبل الحكومة الاثيوبية والذى تولد عنه في النهاية الغاؤه التام. وهذا ما حول الاتجاه الارترى نحو الانفصال عن اثيوبيا بدلا من البقاء معها تحت قيود الاتحاد المزيف. ونتيجة للسياسات الاثيوبية الخاصة بانهاء النظام الفدرالى وضم ارتريا لأثيوبيا كولاية تابعة لها، قام نشاط سياسى ودبلوماسى ملحوظ من قبل بعض الوفود الممثلة للشعب الارترى ومن قبل الطلاب وكذلك من قبل جبهة التحرير الارترية التى ظهرت في ١٩٦١/٩/١ عن طريق المذكرات التى بعثت بها الى وفود هيئة الأمم المتحدة والى المنظمات الاقليمية موضحة لها أبعاد القضية الارترية ومطالبة الشعب الارترى بحريته واستقلاله.

وقد أهتم الباحث فى هذا الفصل أيضا باظهار المناظره في الاتجاهات السياسية بين أرتريا والسودان في عهد الاستعمار البريطانى. فكما حدث بالسودان بالنسبة لظهور اتجاهات الوحدة مع مصر (الحزب الوطنى

الاتحادى) والاستقلال التام (حزب الامة) فقد ظهرت في ارتريا الاتجاهات نفسها وهى الوحدة مع اثيوبيا (حزب الوحدة) والاستقلال (الرابطة الاسلامية والحزب التقدمى الحر).

وفيما يتعلق بالنقطة الثالثة وهي ظهور جبهة التحرير الارترية والدور الذى لعبته حتى عام ١٩٦٧، أوضح الباحث مبادىء وأهداف الجبهة ونشاطاتها المختلفة وموقف اثيوبيا منها وتطور الاحداث حتى عام ١٩٦٧.

فنتيجة للسياسات الاثيوبية الخاصة بضم ارتريا لأثيوبيا وعقب تزايد سياسة القمع والارهاب، تحولت القضية الارترية من قضية سياسية ساهمت الامم المتحدة في ايجاد حل لها عام ١٩٥٠ الى قضية تحرر وطنى بقيادة جبهة التحرير الارترية، حيث شعر الارتريون أن الحل الوحيد لمجابهة هذه السياسات هو الحل العسكرى. ولكن جبهة التحرير الارترية لم تهمل - بجانب اتباعها لهذا الاسلوب - اللجوء الى الاساليب السياسية والدبلوماسية كما أوضحنا سابقا، فقد نشطت الجبهة على صعيد شرح ابعاد القضية وكسب التأييد الداخلى لها من خلال التعبئة العامة للشعب الاترى وكذلك التأييد الخارجى لها من خلال مذكرتها واتصالاتها بالمنظمات الاقليمية والدولية.

ومنذ عام ١٩٦٦، تمادت اثيوبيا في سياستها العدوانية ضد الارتريين، مما أدى بدوره الى ظهور قضية اللاجئين الارتريين في السودان عام ١٩٦٧ ودخول القضية مرحلة أخرى جديدة، وقد ابرز الباحث هنا وجه الشبه الكبير بين قضية ارتريا وقضية فلسطين وظهور جبهتى تحرير ارتريا وتحرير فلسطين. كما ابرز أيضا وجه الشبه بين اثيوبيا واسرائيل من حيث خرقهما قرارات الامم المتحدة واتباعهما سياسة التوسع الاقليمى وتشريد السكان من ديارهم ومن حيث الصلات القوية والتعاون التام بين حكومتيهما.

واختتم الباحث الدراسة بالقول بأن قضية ارتريا أصبحت بذلك تهم السودان في المقام الأول. وبالتالي يقع على عاتقه - وبالتضامن مع بقية الدول العربية - مسئولية السعى الجاد لايجاد الحل المناسب والعادل للقضية الارترية بأكملها بما فيها مشكلة اللاجئين الارتريين.

وبوجه عام يمكننا ذكر التحفظات التالية على هذه الدراسة:-

أولا:يعط الباحث أهمية للمتغيرات الدولية وكيفية تأثيرها على ارتريا وتبعيتها السياسية والاقتصادية والثقافية. فالمعروف أن موازين القوى بالعالم

تختلف من وقت لأخر، وانه باختلاف تلك الموازين، فان الدول الكبرى تتجه نحو اعادة تقسيم المستعمرات فيما بينها. وهذا مايؤثر على تبعية دول العالم الثالث (ومنها ارتريا) من النواحي السياسية والاقتصادية والثقافية.

ثانيا : ان لارتريا موقع استراتيجى بالغ الاهمية (شرق افريقيا وجنوب السويس) تعتبره الدول الاستعمارية وحلفاؤها أساسا في سياستهم الاستعمارية لتهديد شعوب المنطقة المحيطة كلها. فلقد أقامت أمريكا على سبيل المثال قواعد لها في ارتريا كما أقامت اسرائيل بعض قواعد الرادار بالاضافة الى قواعد للتدريب العسكري هناك.

لذلك فاننا نعتبر أن قضية تحرير ارتريا من الاحتلال الاثيوبي والقواعد الامريكية والاسرائيلية وسائر مظاهر النفوذ الاجنبي (الاقتصادى والسياسى والثقافى) جزءا لايتجزأ من قضايا التحرر الوطنى بالعالم ولا يمكن فصلها عنها. وعليه فاننا نعتقد أن الباحث لم يكن موفقا حين وضع مسئولية ايجاد الحل المناسب والعادل للقضية الارترية على عاتق السودان بالتضامن مع الدول العربية فقط

فمثل هذه القضية يجب أن ترتكز في ايجاد الحل العادل لها على :

أ ــ الجهود الذاتية للقوى التقدمية الارترية بالدرجة الأولى.

ب ــ مساعدات كل دول العالم الثالث بما فيها الدول العربية والتى تحررت من التبعية السياسية للدول الاستعمارية.

جـ ــ تعضيد الحركات الثورية والتقدمية في العالم.

د ــ مساعدات الدول الاشتراكية لقضايا التحرر الوطنى (مساعدات عسكرية واقتصادية).

ثالثا : لم يذكر الباحث وقوع جبهة التحرير الارترية بعد عام ١٩٦١ في عدد من المشاكل التى أدت لانقسامها. هذه المشاكل يمكن ارجاعها الى دسائس اثيوبية والى خلافات ذات طبيعة قبلية واقليمية. وقد أدى ذلك لانشغال جبهة التحرير الارترية في محاولة حل هذه المشاكل على حساب المهام الاساسية في قضيتها العادلة لتحرير ارتريا من الاحتلال الاجنبى والاستقلال.

رابعا : لم تشتمل الدراسة على أى من الخرائط الجغرافية والتى تعتبر ضرورية لاظهار التطور التاريخي والاقليمي والتبعيات وخصوصا في هذه الفترة التاريخية الكبيرة من القرن الرابع قبل الميلاد وحتى القرن العشرين (١٩٦٧).

و بالرغم من هذه التحفظات فيمكننا ذكر الحقائق التالية:

أولا : استطاع الباحث ان يقدم أول دراسة علمية توضح خلفيات القضية الارترية من النواحي التاريخية والسياسية والكفاحية، حيث لم يكن هناك حتى ظهور هذا الكتاب أى دراسة علمية موضوعية عن تلك القضية والتى تعتبر من القضايا المصيرية الهامة. و بالرغم من ندرة المراجع المتاحة، اعتمد الباحث في دراسته على الصحف والمجلات ومطبوعات جبهة التحرير الارترية كما أعتمد ايضا على زيارته لمعسكرات اللاجئين الارتريين بكسلا والتى تعتبر بمثابة دراسة ميدانية. ولم يذكر الباحث بشكل مباشر او غير مباشر أى مراجع ايطالية والتى نعتقد بأمكانية وجودها.

ثانيا : كان اختيار فترة دراسة المشكلة والتي تنتهى في عام ١٩٦٧ اختيارا موفقا من الباحث، حيث يفى هذا الاختيار بايضاح الغرض الاساسى من الدراسة وهو توضيح الخلفية التاريخية وربطها بظهور القضية الارترية وتطورها بعد قيام جبهة التحرير الارترية وحتى ظهور قضية اللاجئين الارتريين في السودان للعالم في عام ١٩٦٧.

ثالثا : لقد نجح الباحث في ابراز اوجه الشبه بين:

أ ــ التاريخ القديم والحديث لارتريا والسودان.

ب ــ قضية أرتريا وقضية فلسطين وظهور جبهتى تحرير ارتريا وتحرير فلسطين.

جـ ــ اثيوبيا واسرائيل مع حيث خرقها لقرارات الامم المتحدة واتباعهما لسياسة التوسع الأقليمى وتشريد السكان الاصليين وكذلك الصلات القوية بينهما والتعاون التام بين حكومتيهما، وهذا أمر منطقى فكلاهما يمثل ركيزة للاستعمار في المنطقة لتهديد شعوب المنطقة المحيطة كلها.

وبوجه عام فان هذه الدراسة تعتبر دراسة علمية جيدة.



مجلة

دراسات الخليج والجزيرة العربية

تصدر عن جامعة الكويت

رئيس التحرير
الدكتور عبد الله الغنيم

مدير التحرير
عبد العزيز السيد أحمد

صدر العدد الاول في كانون ثاني (يناير) ١٩٧٥
تصل اعدادها الى ايدي نحو ١٠٠,٠٠٠ قارىء

يحتوي كل عدد على حوالي ٢٥٠ صفحة من القطع الكبير تشتمل على :

- مجموعة من الابحاث تعالج الشؤون المختلفة للمنطقة باقلام عدد من كبار الكتاب المتخصصين في هذه الشؤون .
- عدد من المراجعات لطائفة من أهم الكتب التي تبحث في المناحي المختلفة للمنطقة .
- ابواب ثابتة : تقارير — وثائق — يوميات — ببيلوجرافيا
- ملخصات للابحاث باللغة الانجليزية

ثمن العدد : ٤٠٠ فلسا كويتيا أو ما يعادلها في الخارج .

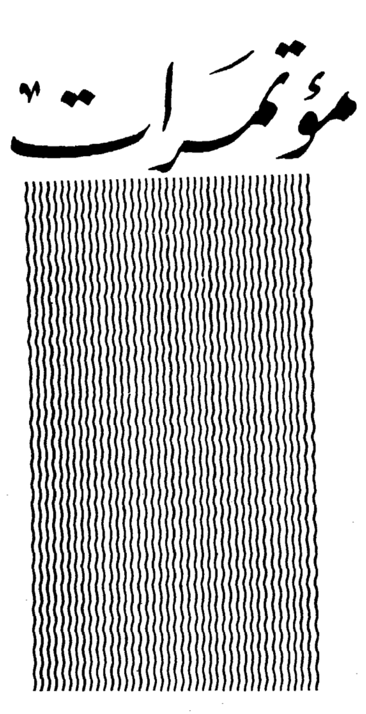
الاشتراكات : للافراد سنويا ديناران كويتيان في الكويت ، ١٥ دولارا أمريكيا في الخارج « بالبريد الجوي » .

للشركات والمؤسسات والدوائر الرسمية : ١٢ دينارا كويتيا في الكويت ، ٥٠ دولارا امريكيا في الخارج (بالبريد الجوي) .

العنوان : جامعة الكويت — كلية الاداب والتربية — الشويخ — دولة الكويت
ص.ب : ١٧٠٧٣ (الخالدية)
هاتف : ٨١٦٨٠٧—٨١٦٧٩٩—٨١٦٨٢٤

جميع المراسلات توجه باسم رئيس التحرير

مؤتمرات



توصيات مؤتمر تعريب التعليم العالي في الوطن العربي

المنعقد ببغداد بين ٢٤ ـ ٢٧ ربيع اول ١٣٩٨
الموافق ٤ ـ ٧ آذار ١٩٧٨

د. محمود محمد الحبيب *

انطلاقا من ان التفكير والتعبير باللغة القومية من اهم دعائم الاستقلال الفكري والحضاري والقومي لأية أمة من الامم، وايمانا بأن اللغة العربية هي جامعة كلمة العرب وعماد ثقتهم بأنفسهم ووسيلة وحدتهم القومية،

وادراكا لضرورة تضافر الجهود العربية في وضع أسس قويمة وموحدة للتعريب في الجامعات والمؤسسات التعليمية في الاقطار العربية،

وايمانا بثراء اللغة العربية التي وسعت القرآن الكريم والحديث الشريف والتراث العربي الغني في العلوم والآداب والفنون، واقراراً بطواعيتها وقدرتها على العطاء العلمي وميزاتها الفذة في الاشتقاق والقياس والمجاز وما الى ذلك،

وتقريراً للحقيقة الواقعة في انه لم يكن بيد الاستعمار اداة أمضى في بث التفرقة بين أبناء هذه الامة من حملات التشكيك بصلاحية العربية للحياة والعلم والدعوات المنحرفة لاحلال اللغات الاوربية محل اللغة العربية واستخدام الحرف اللاتيني بديلا عن الحرف العربي

وادراكا للحاجة الملحة الى تشجيع طلبة التعليم العام على الاقبال على الدراسات العلمية بدلا من العزوف عنها الى الدراسات الادبية الضيقة، بتعريبه وتوفير مادته لجماهير شعبنا العربي،

ومع الاقرار بما تستدعيه او تؤدي اليه عملية تعريب التعليم العالي من:

أ ـ جهود يجب ان تبذل في اعداد الكتاب الدراسي والكتاب المرجع.

ب ـ صعوبات مرحلية يجدها التدريسيون في الانتقال بلغتهم العلمية من الاجنبية التي درسوا بها وتعودوا على الالقاء بها الى العربية،

جـ ـ بعض المشاكل المتعلقة باختيار المصطلح العلمي

وايمانا بأن مثل هذه الصعوبات لابد لاية أمة تعتز بتراثها الحضاري وتتطلع الى تجاوز التبعية الفكرية ان تجابهها حين تتحول الى التدريس بلغتها،

ومتابعة لخطى التعريب في التعليم العام وفي جانب من التعليم الجامعي في البلاد العربية،

وتأكيدا لضرورة الانفتاح على الثقافة العالمية بغية استلهامها وتمثلها والمشاركة في تنميتها،

---

* استاذ الاقتصاد في جامعة البصرة

وتكاملا مع الجهود التي بذلتها بعض الاقطار العربية والمؤسسات العلمية والتعليمية في نطاق اشاعة التُعليم باللغة العربية،

يوصي المؤتمر بما يأتي:

اولا: في حركة التعريب

١ــ غرس الايمان باللغة العربية وتنمية الاعتزاز بها لدى الطالب في مختلف مراحل دراسته عن طريق تعريفه بقيمها الحضارية وتاريخها الثقافي واستيعابها للعلوم وطواعيتها للتعليم.

٢ــ الارتفاع بمستوى تدريس اللغة العربية في المراحل الابتدائية والثانوية بتهذيب مناهجها والاعتماد على التطبيقات العملية في تدريسها وتجاوز القواعد الصماء والاستزادة من حفظ الذكر الحكيم والحديث الشريف والنصوص الرفيعة في الشعر والنثر سعيا وراء انزال اللغة من النفس العربية منزلة السليقة.

٣ــ الاكثار من النصوص العلمية في كتب المطالعة لتقوية الطالب الناشىء في اللغة العلمية ولاغنائه بالمصطلحات تمهيدا للافادة منها في مستقبله العلمي.

٤ــ العمل على انتشار الفصحى واشاعة استعمالها في التعليم لغة التخاطب تمهيدا لتضييق الشقة بين لغة الحديث ولغة الكتابة.

٥ــ الاستفادة من وسائل الاعلام في نشر اللغة السليمة على الجمهور، واختيار المذيعين من بين المتمكنين من الالقاء الصحيح وادخالهم دورات تقوية في اللغة العربية ليكونوا قدوة للمستمعين، وتطبيق ذلك في مختلف الانشطة والفعاليات الاذاعية الاعلامية والفنية.

٦ــ اتاحة الفرصة للتدريسيين الجامعيين الذين اضطرتهم دراستهم للابتعاد عن استخدام اللغة العربية، للعودة اليها والتمرس بها بمختلف الوسائل وتنظيم دورات لغوية يستفيد منها العلميون من اعضاء الهيئات التدريسية والقائمون على الترجمة والتأليف. يراعى في برامجها سبل الافادة من الطرق الحديثة في تدريس اللغات. وتشمل دراسة طرق الاشتقاق والوضع والقياس في اللغة العربية لاستخدامها في وضع المصطلحات.

٧ــ العناية بالترجمة وذلك بفتح دراسة عليا للترجمة يقبل فيها حملة الشهادة الاولية من الكليات العلمية المتمكنون من لغة اجنبية. وكذلك المتفوقون من خريجي اقسام اللغات الاوربية، لمد حركة الترجمة العلمية بعناصر ذات كفاية عالية، ويمنح المتخرجون منها شهادة جامعية عليا.

٨ــ تشجيع النشر العلمي في المجلات العلمية العربية مع تقديم ملخصات وافية بلغة اجنبية حية، وتشجيع كتابة الرسائل العلمية في الدراسات العليا باللغة العربية.

٩ــ تشجيع المؤلفين والمترجمين وواضعي المصطلحات بتخصيص المكافآت المجزية

والجوائز والاوسمة للاعمال المتميزة واحتسابها لاغراض ترقياتهم العلمية، والتخفيف من ساعات التدريس عنهم.

١٠ـ انشاء مراكز قطرية للتعريب في الوزارات و المؤسسات المعنية بالتعليم العالي تضم اختصاصيين وموظفين لتنسيق عملية تعريب التعليم العالي وتقديم المشورة فيما يتعلق بتنفيذها.

١١. ـ الاستمرار في عقد الندوات القطرية والمؤتمرات القومية الدوريه يحضرها المعنيون بشؤون التعريب لدراسة قضاياه وتقويم حركته ومناقشة الجديد من اموره.

١٢ـ تأكيد التعاون العربي في عملية التعريب بتوفير الكتاب المعرب لجميع الاقطار العربية وزيادة تبادل الخبرات على النطاق القومي في مجالات التدريس والترجمة والتأليف.

١٣ـ السير في تعريب التعليم الجامعي وفق برنامج زمني متصل يشرع بتطبيقه مباشرة على صفوف السنة الجامعية الاولى، ثم على السنة الثانية في العام التالي، و يستمر كذلك متتابعا حتى يشمل جميع سني الدراسة الجامعية، واصدار التشريعات اللازمة لذلك.

١٤ـ التحذير من سلوك سبيل التردد او الارتداد أو التأجيل في عملية التعريب بحجة عدم التهيؤ لها لان التأجيل لن يذلل الصعوبات التي ستبقى قائمة ما بقي التأجيل ولن يزيلها الا الاقدام على العملية و بذل اقصى الجهود فيها.

١٥ـ التحذير من ايفاد الطلبة الى الخارج للتخصص وهم بعد في سن باكرة لم تكتمل معها شخصيتهم وعقيدتهم وثقافتهم وعدم ارسال البعثات العلمية الا بعد الشهادة الجامعية الاولية على الاقل، وذلك لتجنب التفريط ببعض النخبة الصالحة عن طريق الهجرة العلمية.

ثانيا: في الانفتاح على المعرفة الانسانية

١ـ الارتفاع بمستوى تدريس اللغة الاجنبية في مراحل التعليم العام لتزويد الطالب بالمهارات الاساسية في تلك اللغة.

٢ـ تطبيق برنامج قويم لتدريس الطالب الجامعي لغة علمية خلال السنتين الاوليين من الدراسة الجامعية باتباع الوسائل السمعية والبصرية الحديثة تمكنه من المتابعة العلمية ومواصلة الاطلاع على التطور العلمي، وتيسر له اكمال الدراسة والتخصص عند الحاجة، وكذلك تمكنه من نشر الابحاث في المجلات العالمية.

٣ـ مراعاة لواقع التعريب في المرحلة الراهنة يستحسن تدريس مادة دراسية رئيسية واحدة بلغة اجنبية حية في كل سنة دراسية جامعية وتقديم الامتحان بتلك اللغة، والزام الطالب بحفظ المصطلح الاجنبي في حقل اختصاصه اضافة الى المصطلح

العربي ضمانا لحالة التقدم العلمي والمتابعة العلمية، والزام المؤلفين بوضع قائمة بآخر الكتاب تضم المصطلحات المستخدمة فيه.

٤ـ انشاء شعب قطرية لترجمة امهات المراجع على ان يتم التنسيق بين الجهود العربية لتجنب الازدواج، والعمل على توفير هذه الكتب للمستفيدين في الوطن العربي، ثم العمل بعد ذلك على انشاء مركز على المستوى القومي للترجمة لتوحيد هذه الجهود

٥ـ توسيع التبادل الثقافي والعلمي بين الاقطار العربية والبلدان الاخرى.

٦ـ التوسع في فتح مراكز تعليم اللغة العربية للاجانب في مختلف دول العالم.

ثالثا: المصطلح العلمي في التراث

تكليف الاختصاصيين في حقول المعرفة الرئيسية بمراجعة التراث العلمي العربي وجرد المصطلحات التي استعملها العلماء الاوائل في مختلف فروع المعرفة لتوفيرها للعاملين في اختيار المصطلح العلمي الحديث ووضعه.

رابعا: في اسلوب اختيار المصطلح العلمي ووضعه

١ـ تكثيف الجهود في قيام اللجان المجمعية بمعونة خبراء في حقول الاختصاص بوضع مجاميع المصطلحات في حقول المعرفة الرئيسية، ومنح المكافآت المجزية لهذه الجهود.

٢ـ العمل على تحقيق مشروعات المعاجم العلمية المتخصصة في فروع المعرفة المختلفة على غرار المعجمات العلمية العالمية، وتفريغ جماعات من العلماء من البلاد العربية لتحقيق ذلك.

٣ـ الاستهداء بالقواعد العامة التي انتهت اليها المجامع اللغوية في وضع المصطلحات واختيارها، ومنها:

أـ انه لا يشترط في المصطلح استيعاب كل مدلوله العلمي وانما يتخذ لادنى علاقة بذلك المدلول.

ب ـ مراعاه الاهتمام بالمدلول العلمي للمصطلح الاجنبي قبل معناه اللغوي عند وضع مقابله العربي.

جـ ـ تجنب الاصطلاح بلفظ واحد لمدلولات علمية مختلفة.

د ـ تجنب استعمال عدة مصطلحات لمعنى علمي واحد.

هـ ـ عدم اتخاذ المصطلحات من الفاظ ذات معان ودلالات شائعة ومعروفة.

و ـ تفضيل المصطلح العربي على المصطلح المعرب أو الاجنبي.

ز ـ تجنب استعمال الغريب من الالفاظ.

ح ـ عدم اللجوء الى النحت الا اذا دعت اليه ضرورة ملزمة.

٤ـ العمل على اصدار معجم حديث بالعربية على غرار (*Roget's Thesaurus*) مثلا ييسر للمؤلف والمترجم والكاتب مهمتهم، وتكليف جماعة من ذوي الاختصاص وتفرغهم لاعداده.
٥ـ العمل على دعم اتحاد المجامع العلمية واللغوية توجها نحو مجمع قومي موحد تكون المجامع فروعا له، وذلك ضمانا لتحقيق اللغة العلمية الواحدة، والتزام البلاد العربية بما يصدر عنه من مقررات.

خامسا: في وحدة الكتاب الجامعي:

١ـ بذل جهود متعاونة في الوطن العربي لتنفيذ برنامج محكم هدفه تأليف الكتب المنهجية وترجمتها لتكون جاهزة في اي وقت لسنة دراسية مقبلة في الاقل وفق البرنامج الزمني للتعريب.
٢ـ العمل على توحيد الكتاب الجامعي المنهجي بدءاً بجامعات القطر الواحد ثم على النطاق القومي، لما يحققه ذلك من:
أـ اختيار افضل الكفايات العلمية في مجالي التأليف والترجمة.
ب ـ تركيز الجهود على الاخراج الجيد للكتاب المنهجي شكلا ومضمونا.
ج ـ تيسير عملية تعريب التعليم العالي.
د ـ توحيد المصطلح العلمي وتجنب تعدده للمدلول الواحد في حقل الاختصاص.
ان الاخذ بتوحيد الكتاب الجامعي عملية مرحلية هدفها تسهيل البدء بالتعريب و يمكن اتاحة الفرصة للمنافسة العلمية بعد ذلك.



مؤتمر مراحل نتائج التغيير الحضري في الشرق الأوسط

الدكتوران فيصل السالم * وتوفيق فرح * *

عقد مؤتمر «مراحل وناتج التغير الحضرى في الشرق الاوسط» بدعوة من مركز التحليل الاجتماعي في جامعة ولاية نيو يورك في بنجهامتون من ١٩٧٩.٧.٩ الى ١٩٧٩.٧.٢٠.

حضر المؤتمر عدد من المهتمين بمشاكل التغير الحضري في الشرق الاوسط. و بعد ان قدمت الابحاث في الاسبوع الاول انقسم المؤتمرون في الاسبوع الثاني الى فرق ثلاثة مختصة بمشاكل معينة في التغير الحضري. ومن أهم الابحاث التي نوقشت هي :

١ ـ هجرة وتكامل سكان الريف في المدينة ـ للدكتورة ناديه حليم سليمان.
٢ ـ اسباب وناتج التحضر في الجزائر ـ للدكتور محفوظ بنون.
٣ ـ التغير الحضري ودور المرأة في تركيا ـ للدكتورة دنيز كانديوتي.
٤ ـ الضبط الاجتماعي في حالات حضرية : نحو حضرية موحدة في المجتمع العربي للدكتور فؤاد خوري.
٥ ـ التحضر في ايران للدكتور محمد تقي رازخيان.
٦ ـ الضبط الاجتماعي من خلال التغير الخضري في منطقة الخليج ـ للدكتور فيصل السالم والدكتور توفيق فرح.
٧ ـ التطور والمرأة في المغرب ـ للدكتورة عاليه بفون.
٨ ـ الهجرة الداخلية ـ السياسة والتكامل في تركيا ـ للدكتور اوستن ارغودير.
٩ ـ بعض خصائص المجتمع المهاجر الحضري في المغرب ـ للدكتور فرج ستامبولي.

و بعد نقاش طويل استمر عدة ايام اتفق المؤتمرون على ان يجتمعوا في المستقبل اخذين بعين الاعتبار اطاراً فكريا موحدا يحتوي على الاتي:-

١ ـ نظره مقارنة شاملة للتغير الحضري في الشرق الاوسط.
٢ ـ تقدير مدى مرحلة التحضر في الشرق الاوسط من خلال احصائيات عامة للنمو الحضري واسباب الهجرة ومقارنة ذلك بالوضع العالمي.
٣ ـ مناهج التحضر اخذين بعين الاعتبار دراسات اقليمية كدراسة للمغرب ودراسة لتركيا وايران ومصر ودراسة للخليج العربي.
٤ ـ انواع ادارة المدن.
٥ ـ الازمات الحضرية ومشاكل الشرعية.
٦ ـ استنتاجات عامه حول الموضوعات من خلال نظرة مقارنة.

---

* رئيس قسم العلوم السياسية بجامعة الكويت

* * رئيس تحرير مجلة (Journal of Arab Affairs)

الحلقة الدراسية حول واقع الطفل العربي وخاصة الطفل الفلسطيني

هيام حاتم *

بمناسبة عام الطفل الدولي الذي أقرته هيئة الأمم المتحده في ٢١/كانون الأول ١٩٧٦ واقتناعا بان الطفولة هي صانعة المستقبل، اصدر مجلس الجامعة العربية قرارا بعقد حلقات دراسية عربية للتعرف على واقع الطفل العربي تخصص واحدة منها لدراسة واقع الطفل الفلسطيني.

عقدت هذه الحلقة في مبنى جامعة الدول العربية ما بين ٢٣/٢٦ اكتوبر — تشرين الثانى ١٩٧٨ وبحضور ممثلين عن ثماني دول عربية هي : المملكة الأردنية الهاشمية، البحرين، الجمهورية التونسية، دولة قطر، الكويت، فلسطين، المملكة المغربية، جمهورية مصر العربية،بالاضافة الى عدد من ممثلي المنظمات والهيئات العربية والدولية، ولفيف من الخبراء العرب في مجال الطفولة والشباب.

هذا وقد قامت الأمانة العامة لجامعة الدول العربية «الادارة العامة للشئون الاجتماعية والثقافية — ادارة التنمية الاجتماعية، باتخاذ الاجراءات اللازمة لعقد هذه الحلقة. وقد حددت بنود جدول اعمالها على النحو التالى :

١ ـ دراسة الظروف البيئية والاقتصادية للطفل العربي مع تحديد الاحتياجات الصحية والتربوية والاجتماعية.

٢ ـ اعداد دراسة حول مدى تطبيق مبادىء الاعلان العالمى لحقوق الطفل.

٣ ـ دراسة حول واقع الطفل الفلسطينى.

بالنسبة للبند الأول، كلفت الأمانة العامة مجموعة من الباحثين باعداد دراسة بدأت بالقاء الضوء على أهمية التخطيط لاحتياجات الطفولة، خاصة وان تربية الطفل وتنشئته وتوجيه مستقبلة من الأمور التي يجب ان توليها الدول العربية اهتماما خاصاً وذلك من خلال وضع خطط المستقبل بشكل يتلاءم مع متطلبات تربية الطفل ومع احتياجات المجتمع وقد قسمت هذه الدراسة احتياجات الطفل الى قسمين :

أ ـ احتياجات بيئية واقتصادية.

ب ـ احتياجات نفسية واجتماعية.

على اساس ان الطفل، كعضو في الأسرة وفي المجتمع، يتأثر بما يسود المجتمع من ظروف بيئية واقتصادية واجتماعية بل وسيلسية. وهذا ما يؤكد لنا اهمية عدم اغفال طبيعة هذه الظروف في كل بلد عربي ومراحل التنمية التي تمر بها.

وقد بينت احدى الدراسات، في هذا المجال، حجم هذه المشكلة ومعاناة البلاد

---

* مندوبه مجلة المستقبل العربى فى القاهرة

العربية منها. فارتفاع معدلات الزيادة السكانية والتي اصبحت تطغى على امكانات وموارد الدول. وما تؤدي اليه من انخفاض في مستوى المعيشة وانعكاسات ذلك الخطيرة على الأجيال الناشئة. كما بينت الدراسة حجم القوى العاملة في البلاد العربية وخصائصها وارتفاع معدلات الخصوبة، ونسبة صغار السن الذين لا يحسبون ضمن هذه القوى. هذه العوامل مجتمعة تؤثر على متوسط دخل الفرد بحيث انخفض عن مستوى الدول الأوربية انخفاضا ملحوظا ـ عدا الدول النفطية ـ مما يؤثر سلبياً على مستوى الأسرة و بالتالي في مواجهة احتياجات الطفولة.

وترى هذه الدراسة ان ما تعانيه الدول العربية من مشاكل اقتصادية يعود الى سوء التخطيط من ناحية وارتفاع نسبة الأمية من ناحية ثانيه. بالاضافة الى طبيعة التركيب العمرى للسكان من ناحية الفئات التي تسهم بنشاط اقتصادي مما يؤثر على انتاجيتها ـ تقل نسبة السكان الذين يسمح لهم بالاشتراك في القوي العاملة ١٥ سنه ـ ٦٠ سنة عن ٥٠٪ من المجموع الكلى.

اما عن الاحتياجات الصحية :

فقد بينت الدراسة المقدمة سوء الخدمات الصحية في الوطن العربي «خاصة في الريف والمناطق النائية» وانخفاض نسبة متوسط ما يتناولة الفرد العربى من المواد الغذائية والبروتينات، مما ادى الى ارتفاع نسبة الرضع ـ خاصة في الريف ـ مع وجود نقص في تكو ينهم أو ظهور امراض ناتجة عن سوء التغذية .

واحتياجات الطفل العربي النفسية،لا تقل أهمية عن غيرها من الاحتياجات. وقد بينت احدى الدراسات في هذا المؤتمر غياب دور علماء النفس العرب في هذا المجال وذلك اما لانعدام قنوات الاتصال والالتقاء بين علماء النفس. أو لعدم وجود مراكز التوثيق الكافية او المجلات العلمية المتخصصة. فالاحتياجات النفسية للطفل لا تقل أهمية عن غيرها من الاحتياجات و يجب ان تتجه جهود العلماء نحو التعرف عليها وتحديدها في وطننا العربي لا ان تكتفي بالاعتماد على الدراسات والبحوث الغربية. صحيح ان هناك احتياجات نفسية عالمية ولكن طرق التعبير عنها ووسائل اشباعها واختلاف ترتيبها يتباين من ثقافة لأخرى. ومن الاحتياجات الاساسية التي تعمل بجانب الاحتياجات الأخرى على تحقيق تنشئة متكاملة للطفل العربي هي **الاحتياجات التعليمية** ونقصد بها «اعطاء الفرص لكل طفل كي يكتسب القدر المناسب، وفي الظروف الملائمة، و بالطريقة السليمة من التعليم الذي يمكنه من التعرف على البيئه المحيطه وان يتابع احداث التطورات العلمية والانسانيه في العالم». وهذا ما عالجته الدراسة المقدمة في هذا المجال، فقد قامت بمسح شامل للأوضاع التعليمية في الوطن العربى ونسبة الأمية بها، ظاهرة التسرب، صنف مردودية التعليم والانخفاض الكبير في دور الحضانة الخ. ـ وترى هذه الدراسة ان الاحتياجات التعليمية احتياجات اساسية وجوهرية في حياة كل

طفل كي يصبح عضوا عاملا ناضجا في المجتمع. وتحقيق هذا الاحتياج يستلزم دراسة تحليلية مسبقة للنظام التعليمي في علاقتة ببقية النظم .

ولا شك ان محتوى ومضمون التعليم في حاجة الى الكثير من الدراسة والبحث حتى يتماشى مع احتياجات وظروف البلاد العربية، ومع احتياجات الطفل وتكوينه النفسي والعضوى وخصائص نموه في المراحل المختلفة. ولابد من وجود فلسفة تربوية واضحة ومحددة ترتبط بالمسار العام الشامل لكل مجتمع .

اما بالنسبة للبند الثانى فقد اعدت الأمانة العامة استبيانا علميا استهدف قياس مدى تمتع الطفل العربى بحقوقة الواردة في المبادىء العشرة للاعلان العالمى لحقوق الطفل. وقدمت ورقة استعرضت فيها ردود بعض الدول العربية على هذا الاستبيان.

اما عن واقع الطفل الفلسطينى فقد أعدت الأمانة العامة ورقة عمل مبدئية ابرزت بها بايجار واقع الطفل الفلسطيني مبينة بها اوضاعهم التعليمية، والصحية والاجتماعية. واشكال القهر المختلفة التى يتعرضون لها. وطالبت بضرورة التعاون والتنسيق المنظم بين منظمة التحرير الفلسطينية والدول العربية المحيطة بفلسطين من اجل استيعاب كافة الطلاب الفلسطنيين ورفع مستواهم التعليمى لمواجه مخططات العدو الصهيونى، بالاضافة الى اهمية التعاون الصادق بين الدول العربية المضيفة للفلسطينين والوكلات الدولية المتخصصة بالطفولة وبين منظمة التحرير الفلسطينية، في اطار جامعة الدول العربية لتمكين المنظمة من القيام بدورها النضالى لحماية الشخصية والهوية الفلسطينية والتي يحاول العدو طمسها بكل الوسائل.

وبانتهاء مناقشة الحلقة عقدت لجنة الصياغة جلسة خاصة حيث اعدت تقريرها متضمنا التوصيات التالية:

١ - في مجال الاحتياجات البيئية والاقتصادية:

أ - اوصت الحلقة بان تراعي الدول في خططها للتنمية التركيب السكاني في كل منها ومعدل الأفراد المشاركين في النشاط الاقتصادي وذلك تحقيقا لاعداد كوادر قادرة على الاسهام في خطط التنميه وخلق انشطة اقتصادية تستوعب الاجيال الناشئة .

ب - ان تعمل الدولة على رفع مستوى معيشة الاسرة وان تضمن للاسر غير القادرة على كسب حداً أدنى من الدخل .

ج - ان تهتم الدولة بطفل المرآة العاملة. وان تعمل على تقديم الخدمات المطلوبه لرفع المعاناة عنها. والتركيز على انشاء الحضانات سواء على مستوى الحي أو مستوى المؤسسة التي تعمل بها الأم .

د - ان تهتم الدول بحماية الطفل العامل وان تتابع تنفيذ القوانين التي تكفل

الحماية والرعاية التي تحقق له افضل الظروف في موقع العمل.

٢ .في مجال استقرار الأسرة:

أ - لما كانت الأسرة تقوم بالدور الاكبر والاكثر تأثيرا في تنشئة الطفل وتربيتة، ولما كان الاستقرار والطمأنينة يعتبران من المتطلبات الاساسية لنمو الطفل نموا سليما، فان اضطراب حياة الأسرة أو تصدعها يترك أثرا سلبيا في تكوين الطفل وقد تنجم عنه اضطرابات وامراض نفسية، ولضمان استقرار الاسرة، فان الحلقة توصي في ضوء ما سبق ان قرره علماء الشريعة الاسلامية من جواز تغيير المباح بان تضع الدول تنظيما لتعدد الزوجات .

ب - ونظراً لما قد يترتب على الطلاق من اثار ضارة في حياه الطفل أوصت الحلقة بتنظيم الطلاق بحيث لا يقع الا بحكم قضائى .

٣ . في مجال الاحتياجات الصحية والغذائية:

أ - اوصت الحلقة بالاهتمام بصحة الام وغذائها و بما يقدم لها من خدمات صحية اثناء فتره الحمل و بعد الولادة .

ب - طلبت من الدول عند وضعها لخطط التنمية ان تضع خططا تعالج مشكلات الغذاء وان تقوم بمسح يكشف عن انماط التغذية السائدة فى كل دولة بما يتناسب مع الظروف البيئية والاقتصادية والاجتماعية .

ج - ضرورة الاهتمام بنشر الوعي الصحي والتثقيف الغذائى تجنباً للأضرار المترتبه على نقص المعلومات الاساسية فى هذا المجال .

د - ضرورة الكشف عن امراض الطفولة المبكرة. وتوفير خدمات التوعية والارشاد الصحى للوالدين، وان يكون تحصين الاطفال اجبار يا و يصل لكل طفل حديث الولادة .

هـ - دعوة الحكومات الى دعم ومساعده التنظيمات والهيئات الشعبية التى تعمل في مجال رعاية الطفولة تمكينا لها من القيام بدور فعال في مجال نشاطها .

٤ . في مجال الاحتياجات النفسية والاجتماعية:

أ - اوصت الحلقة بان تولي الدول اهتماما خاصا بالمسرح والدراسات النفسية للاستفادة منها في مجال التخطيط لاحتياجات الطفولة تحقيقا لتوفير المناخ النفسي الملائم الذى يسمح للطفل بالنمو السليم. مع ضرورة الاهتمام بتوفير الخدمات الصحية والنفسية والاجتماعية لأطفال الفئات الخاصة، ودعوة الدول العربية للقيام باعداد الدراسات والمسوح الخاصة باحتياجات هذه الطائفة استعدادا للعام الدولى للمعوقين عام ١٩٨١.

ب - دعوة المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم لاعداد فهارس علمية

للدراسات النفسية والاجتماعية وغيرها المتعلقة بالطفل وذلك بمناسبة العام الدولى للطفل. وتشجيع الباحثين بالمنح لاعداد البحوث في المجالات المختلفة الخاصة باحتياجات الطفولة.

٥ .في مجال الاحتياجات التعليمية والتثقيفية:

أ - أوصت الحلقة بضرورة وضع سياسة تعليمية وتخطيط لنظام التعليم يتكامل مع النظام الاقتصادى والاجتماعى بما يوفر و ينوع من مهارات القوى العاملة، و يتيح للجنسين دون تمييز طاقاتهم الكاملة، مع اعطاء الأهمية من قبل المسئولين لنوعية التعليم ووسائلها في دور الحضانة. مع توفير فرص التدر يب المعلمات في هذه المرحلة، وتدر يب الكوادر العاملة بمؤسسات رعاية الطفولة والحضانات، والاهتمام بتصنيع لعب الأطفال الهادفة واعفائها من الرسوم الجمركية.

ب - ضرورة الاهتمام بالبرامج التي تقدمها اجهزة الاعلام للطفل لغرس القيم الروحية والمفاهيم الاخلاقية.

جـ - دعوة المنظمة العر بية للتر بية والثقافة والعلوم الى عقد حلقة لدراسة وتقو يم المواد الثقافية التي تقدم للطفل من قصص واناشيد وافلام والتي تؤثر في قيمه وتكو ينها.

٦ - واقع الطفل الفلسطيني داخل الأرض المحتلة:

أ - أوصت باهمية دعم المؤسسات والمدارس الأهلية لتتمكن من استيعاب اكبر عدد من الطلاب لابعادهم عن البرامج التر بو ية المهودة، ومساعده المؤسسات الأهلية والجمعيات الخير ية على انشاء مراكز امومة وطفولة تحتوى على مراكز للتغذية.

ب - دعم وتطو ير ر ياض الاطفال ودور الحضانة القائمة في المخيمات ماديا ومعنو يا.

جـ - اوصت الدول العر بية بان تتضافر جهودها من اجل تحر ير الأرض الفلسطينية حتى يعيش الطفل الفلسطيني في امن واستقرار.

ولحين تحقيق هذا الهدف فان الحلقة ناشدت الدول العر بية على تقديم الدعم المادى والفنى للطفل الفلسطيني، وان يعامل معاملة المواطن العر بي في كل قطر مع الاهتمام على وجه الخصوص بابناء الشهداء.

٧ - توصيات عامة:

أ - اجراء الدراسات للحصول على البيانات الاساسية والاحصاءات الحيو ية عن الأطفال في العالم العر بي مع ضرورة موافاة الدول للامانة العامة بما لديها من دراسات وتشر يعات.

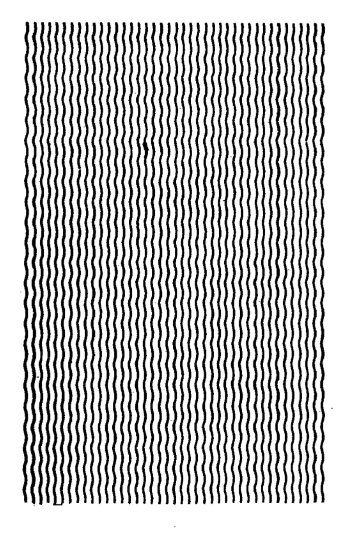
ب - دعوة الامانة العامة للجامعة للعمل على نقل وتبادل الخبرات بين الدول في مجالات رعاية الطفولة.

جـ - دعوة الأمانة العامة الى وضع تنمية الطفولة أحد الأهداف الاساسية لاستراتيجية التنمية الشاملة والمقرر اعلانها عام ١٩٨٠.

هذا، وقد تمت الموافقة على هذه التوصيات بالاجماع في الجلسة الختامية في ٢٦ اكتوبر/ تشرين أول ١٩٧٨



دليل الجامعات والمؤسسات التعليمية العليا



دليل الجامعات والمؤسسات
التعليمية العليا

مع صدور عدد نيسان/ ابريل ١٩٧٦ بدأت مجلة العلوم الاجتماعية بنشر تقارير وملخصات اكاديمية عن الجامعات العربية والمؤسسات التعليمية العليا بها، متضمنة اوضاعها العلمية وأقسامها ونشاطاتها، ودورها في خدمة المجتمع.

وفي الصفحات القادمة نقدم نبذة مختصرة عن مجمع اللغة العربية بدمشق، آملين أن يتحقق التعريف الذي اردناه بالجامعات العربية، والمؤسسات العلمية.

مجمع اللغة العربية بدمشق

١ - أسس المجمع في سنة ١٩١٩ باسم (المجمع العلمي العربي) واتخذ المدرسة العادلية في باب البريد قرب الجامع الأموي، مقراً له منذ تأسيسه، ولايزال فيها حتى يومنا هذا.

وفي عام ١٩٦٠، وبعد أن تمت الوحدة بين القطرين العربيين سورية ومصر، صدر القرار الجمهوري ١١٤٤ وسمي بموجبه (مجمع اللغة العربية). والمجمع هيئة مستقلة ذات شخصية اعتبارية واستقلال مالي واداري.

٢ - **مجلس المجمع :** يتألف من عشرين عضوا عاملا وله أعضاء مراسلون غير محدودي العدد. ينتخب أعضاؤه من بين المرشحين للعضوية، ويتم الترشيح بتزكية اثنين من أعضائه العاملين. وللمجمع رئيس ونائب للرئيس وأمين يختارون بالانتخاب السري وبالاكثرية المطلقة من بين أعضائه العاملين لمدة أربع سنوات قابلة للتجديد.

٣ - **شروط العضوية:** يشترط في عضو المجمع أن تتوافر فيه احدى الصفات التالية:

أ - اطلاع واسع وعميق على علوم اللغة العربية وآدابها وأصالة في البحوث اللغوية والأدبية.

ب - انتاج لغوي أو أدبي أو علمي متداول.

ج - تخصص في أحد العلوم العصرية مع اتقان للغة أو اكثر من اللغات الاجنبية القديمة أو الحديثة، واطلاع حسن على قواعد اللغة العربية في الاشتقاق والتصريف والوضع والمصطلحات.

د - تخصص وتأليف في تاريخ الأمة العربية أو في آثارها أو في تراثها الادبي أو العلمي مع التمكن من علوم اللغة العربية.

جـ - اهتمام بارز بالمخطوطات العربية والتراث القديم، والمحافظة عليها مع معرفة واطلاع على علوم اللغة العربية.

أهداف المجمع :

أ - المحافظة على سلامة اللغة والحرص على مسايرتها لحاجات العصر ووفائها بمطالب العلوم والفنون الحديثة.

ب - توحيد المصطلحات، وإحياء التراث العربي في العلوم والفنون والاداب وصلة هذا التراث بحضارة العرب وأثره في الحضارات الاخرى.

جـ - بحث كل ماله شأن في تقدم اللغة العربية.

الوسائل :

أ ــ وضع معجمات للغة العربية، ونشر بحوث حول الالفاظ وتار يخها وما طرأ على مدلولا تها من تغيير، واستعمال مايلائم العصر الحاضر منها.

ب ــ الدراسات العلمية للهجات العربية الحديثة في الوطن العربي خدمة للفصحى.

جـ ــ اصدار المجلات والدور يات لنشر بحوثه ودراساته وانتاجه في حقل المصطلحات واحياء التراث ونشر الوثائق والنصوص التار يخية لعلماء العرب وادبائهم.

د ــ توثيق الصلات بالمجامع اللغو ية العر بية وغير العر بية، و بالهيئات اللغو ية والعلمية والثقافية في الوطن العربي وخارجه، والتعاون مع دور الكتب الوطنية للانتفاع بما فيها من ذخائر التراث العربي.

هـ ــ مساعدة المؤلفين والادباء والعلماء الذين يخدمون أغراضه واهدافه ومنحهم جوائز تشجيعية.

و ــ الدعوة الى المؤتمرات والمهرجانات والمشاركة فيها.

نشاطاته:

تحيط نشاطاته بمجالات أغراضه واهدافه، وهي تنمو وتتطور في اضطراد واهم نشاطاته:

اصدار مجلته الدور ية والتي تحفل بالمقالات والدراسات اللغو ية، ونشر كتب التراث، والمشاركة في المؤتمرات والندوات العلمية والادبية، والمعارض الثقافية داخل القطر وخارجه، والعمل على توحيد المصطلحات، وتزو يد مكتبته بامهات الكتب والموسوعات والمعاجم العر بية والاجنبية. ونورد فيما يلي بيانا احصائيا لاعماله خلال السنوات الخمس الاخيرة:

العام	الكتب والنشرات التي اصدرها المجمع	المؤتمرات والندوات التي شارك فيها داخل القطر وخارجه	عدد المعارض التي اشترك فيها	عدد كتب المكتبة
١٩٧٣	١١	٣	٢	١٠٦٢١
١٩٧٤	١٧	٣	٢	١١٢٠١
١٩٧٥	١٠	٢	٢	١١٧٣١
١٩٧٦	٩	٥	٥	١٢٠٣١
١٩٧٧	١٠	٤	٣	١٢٦٦٣

هذا وللمجمع نشاطات أخرى اهمها:-

أ ـ قام بفهرسة مخطوطات دار الكتب الظاهرية وفقا لموضوعاتها وأصدر من فهارسها ١٣ جزءا وسيصدر عن قريب ثلاثة أجراء و يكتمل بها تقريبا فهرسة جمع مخطوطات دار الكتب الظاهرية.

ب ـ أصدر سبعة من فهارس مجلته تضم فهرسة اعداد التراث الاربعين الاولى منها.

جـ ـ شارك في اعمال اتحاد مجامع اللغة العربية الذى يضم مجامع دمشق والقاهرة و بغداد والاردن وكان له فضل كبير في انشاء هذا الاتحاد. وثمة مشاركات كثيرة قام بها اعضاء المجمع خارج القطر وداخله.

دار الكتب الظاهرية

وهي تابعة لمجمع اللغة العربية بدمشق، وهي أكبر مكتبة عامة في القطر العربي السوري انشئت سنة ١٨٨١ في المدرسة الظاهرية قرب الجامع الاموى ولا تزال قائمة فيها. وقد ضمت في اول عهدها الكتب والمخطوطات العربية التي كانت في الجوامع والمساجد والمدارس القديمة ثم أخذت تنمو وتتطور مع الزمن وتزداد ثروتها من الكتب والدوريات والمخطوطات و يزداد اقبال المطالعين والباحثين عليها. ونورد فيما يلي بيانا احصائيا يوضح تطورها من هذه النواحي:-

عام	الوارد خلال عام	الكتب المعارة خلال عام	المطبوعات لغاية العام	الدوريات العربية المتوفرة لغاية العام	الدوريات الاجنبية المتوفرة لغاية العام	المخطوطات المتوافرة لغاية العام
١٩٧٣	٢١٧٨٢	١٨٢٣٦	٥٧٣٠٨	٢١٦٠٩	١٨٤٥٤	١١٨٦٠
١٩٧٤	١٩٢٠٥	١٣٥٧٨	٥٩٤٨٧	٢١٩٦٩	١٨٩٠٩	١١٨٩٠
١٩٧٥	٢٢١١٥	١٨٥٨٤	١٦٠٧٥	٢٢٢٢٥	١٨٩٦٦	١١٨٩٣
١٩٧٦	٥٠٣١٠	١٩٥٩٥	٦٢٧٠٢	٢٢٥٦٢	١٩١٥٩	١١٨٩٣
١٩٧٧	٥٩٨٠٠	٢٢٧٠٦	٦٣٧٨٩	٢٢٨٣٣	١٩٣٩٧	١١٨٩٩

اغراضها :

اقتناء الكتب المطبوعة والدرو يات والنشرات والصحف في جميع اللغات والمخطوطات وفهرستها وصيانتها وتسجيل مهمة المطالعين والباحثين. وتصو ير المخطوطات والوثائق والكتب المطبوعة النادرة للباحثين والمحققين داخل القطر وخارجه. وقد احدثت الدار علاوة على القاعات العامة للمطالعة قاعة خاصة بالباحثين ضمت امهات الكتب والمصادر والموسوعات والمعاجم. وتفتح الدار ابوابها للرواد والباحثين منذ الساعة الثامنة صباحا حتى الساعة والنصف مساء من كل يوم ماعدا ايام الجمع.

وفي الدار قسم خاص للتصو ير مجهز بوسائل لابأس بها، وقد صورت جميع مخطوطاتها على افلام دقيقة. كما انها تصدر نشرة مكتبية تضم اسماء الكتب والمجلات التي تردها شهر يا وتعممها على المكتبات والهيئات الثقافية داخل القطر وخارجه.



نشرة منظمة الاقطار العربية المصدرة للبترول

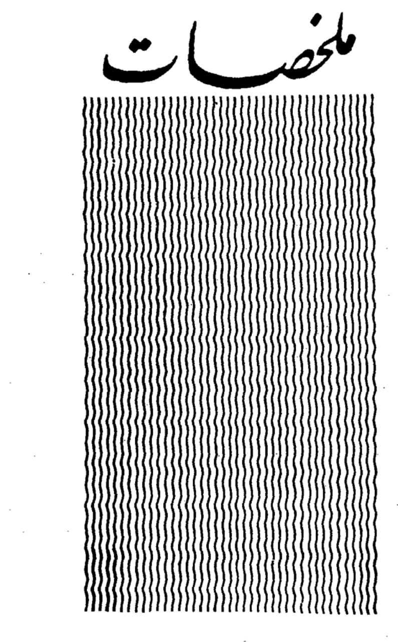
- صدر العدد الاول منها باللغة العربية في تشرين الاول/اكتوبر ١٩٧٥.
- صدر العدد الاول منها باللغة الانجليزية في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧٥.
- تصدر شهريا وتهدف الى دعم التعاون النفطي والصناعي العربي وذلك من خلال نشر ثقافة نفطية.
- تغطي اخبار المنظمة وفعالياتها والمشاريع المشتركة المتفرعة عنها.
- تتابع نشر اخبار الصناعات النفطية وتطوراتها.
- تحرص على تغطية أخبار الموءتمرات العلمية والمهنية المتعددة.
- تلقي الضوء على أثر وتطور التعاون العربي ـ العزبي والتعاون العربي ـ الخارجي مع تركيز على الامور المتعلقة بالنفط والطاقة
- توزع مقابل اشتراك سنوى قدرة ـ ر٤ دينار كويتي أو ـ ر١٦ دولار امريكي.

مجلة " النفط والتعاون العربي "

- صدر العدد الاول منها في صيف ١٩٧٥م.
- فصلية، باللغة الغربية، مع ملخصات باللغة الانجليزية.
- تعنى بدراسة دور النفط في مجال التنمية والتعاون العربي.
- تهدف الى المساهمة في نشر الوعي وتنمية الفكر العربي حول العلاقة بين النفط والتنمية الاقتصادية والاجتماعية.
- تقدم مادة علمية عن شوءون النفط المختلفة.
- تشجع الباحثين على الكتابة الفنية في مجالات النفط المتعددة باللغة العربية
- توزع مقابل اشتراك سنوى قدره :
  - للافراد : ـ ر٣ دينار كويتي أو ـ ر١٢ دولار امريكي.
  - للموءسسات : ـ ر١٠ دينار كويتي أو ـ ر٤٠ دولار امريكي.

تطلب من منظمة الاقطار العربية المصدرة للبترول (ادارة الاعلام) ص.ب : ٢٠٥٠١ ـ الكويت.

ملخصات



«رالف داهر ندورف وتالكوت بارسونز»
نحو نظرية في التغير البنائي -الوظيفي

د . يحي فايز الحداد

تتضمن هذه المقالة مناقشة لنظريات التغير الاجتماعى لدى كل من تالكوت بارسونز ورالف داهرندروف. وقد اختير هذان العالمان باعتبارهما رائدين لمدرستين بارزتين من مدارس الفكر الاجتماعي: النظرية التكاملية (Integra tionist) ونظرية الصراع (Conflict)
من بين القضايا التي تفصل بين هاتين المجموعتين من المنظرين الاجتماعيين والتي تشكل محور الاختلاف بينهما، تلك التي تتعلق بنظرتهم نحو التغير الاجتماعي. وتهدف هذه المقالة الى:-
اولا: عرض لنظريات التغير الاجتماعي لدى كل من تالكوت بارسونز ورالف داهرندورف، والعمل على نقدها.
ثانيا: البحث عن امكانية الخروج بتركيب(Synthesis) من هاتين المدرستين من مدارس الفكر الاجتماعي.
ومن فحصنا وتحليلنا لأفكار كل من بارسونز وداهر ندورف يتبين لنا أن نظرية التغير الاجتماعي لم تسنفذ كافة مصادرها الممكنة، وانما هي في حالة عدم اكتمال. و يبدو ذلك واضحاً خصوصاً في حالة بارسونز الذي أخذ الآن فقط في تحويل اهتمامة الى عمليات التغير الاجتماعى (Social Change Processes) . فكتاباته المبكرة تناولت عدداً من مظاهر التغير الاجتماعى التي لم يقم بدمجها في جسم هذه النظرية. وتشتمل هذه الكتابات على مفاهيم عرضها بايجاز في مؤلفة النسق الاجتماعي (Social system) مثل:التفكير المقنن (Institutionalied Rationalization)
التغير الاجتماعي باتجاه التخلف (Retrogressive Social Change)
والحركات الثورية الكارزمية (Charismatic revolutionary movements)

وقد وضع داهر ندورف قيداً على نظريته في الصراع، وذلك برفضه فكرة القدرة على القيام بتنبؤات اجتماعية من واقع نماذج الصراع الاجتماعي القائمة.
هذا وقد قام ولبرت مور، مارفين كاد ولر، وهورنل هارت بوضع اطار لعدد من نماذج التغير الاجتماعي التي يمكن أن تقدم أساساً لنظرية في التغير الاجتماعي اكثر تعقيداً مما وجد حتى الآن.

المساعدات الاميركية لاسرائيل

د . سمير محمود

يدحض الكاتب في هذا البحث الادعاء السائد في الغرب بالربط بين قيام اسرائيل ومعاناة اليهود في ظل النظام النازى، وكانت هذه مقدمة للتدليل على سخف التبرير «الانساني» لاحتضان الولايات المتحدة للاهداف الصهيونية. ثم يستعرض الوضع الدولى بعد الحرب العالمية الثانية. كذلك الوضع العام للحركة الصهيونية في فلسطين والولايات المتحدة قبل قيام دولة اسرائيل.

واهم ماتوصل اليه الكاتب ضمن اطار «الفحوى السياسي» للمساعدات هى منح الصفة القانونية شبه الحكومية للوكالة اليهودية العاملة في اميركا عن طريق توقيع اتفاقيات بينها وبين الحكومة الاسرائيلية واطلاق يدها في تنظيم شئون الهجرة والزراعة وتوظيف رؤوس الأموال في اسرائيل مقابل الاعانات والهبات التي تقدمها. وقد توصل في النهاية الى ان ما تريده الولايات المتحدة من دعمها الكامل لاسرائيل لايعنى بالضرورة تحقيقا لما تريد، فالرابح الوحيد هو اسرائيل على حساب المصالح الاميركية.

البيروقراطية وأثرها على الاندماج الاجتماعي في العالم العربي

د . عمار بوحوش

تتعرض هذه الدراسة الى ظاهرة التضارب الذى يحصل بالمجتمعات النامية حيث يتم اعداد الخطط النظرية الهائلة لحل المشاكل الادارية وفق طرق قانونية، لكن قيم الافراد الشخصية ونوعية العلاقات التى تقام بينهم هي التي تصير القواعد الأساسية لتطبيق أي قانون على المواطنين. واذا طبقنا هذه النظرية على الواقع العربي، نجد أن ضعف المؤسسات قد زاد في أهمية العمل الفردى الى درجة أن البيروقراطيين الذين لم ينتخبهم الشعب لكي يتحكموا في مصيره، قد أصبحوا في الواقع هم الفئة التي تصنع القرار السياسي وذلك نظرا لتخصصهم وغزارة معلوماتهم الفنية في أي ميدان.

و يهدف هذا البحث الى تجسيم فكرة أساسية وهي أن الموظفين العرب الذين يساهمون بصفة مباشرة في تغيير مجرى الأمور، هم الذين في امكانهم التأثير في القادة العرب، عن طريق الاحتكاك بهم وتقديم النصائح لهم، وتحديد معالم الطريق العربى. وأكد الكاتب في بحثه بإطارات الأمة العربية ينتمى الى جميع القطاعات الاجتماعية وتعرف اسرار حكوماتها وماتجرى في داخل اجهزتها السياسية والادارية. وبناءا عليه، فان مخالطتهم لرجال السياسة، وتمتعهم بمؤهلات علمية هائلة، وتحكمهم في المعلومات الأساسية التى تعتبر ضرورة لكل قرار تتخذه أية قيادة سياسية، قد جعل من الاطارات العربية القوى الأساسية لاحداث نهضة اجتماعية شاملة وذلك اذا عرفوا كيف يستغلوا هذه الفرص المتوفرة لهم.

The Image of the Arab Gulf in the Egyptian Press Before Sadat's Initiative

A. Abdul Rahman

This study has three major aims:

1 - To provide a detailed analytical description of the prevailing pattern of interest in the Arab Gulf as portrayed in the Egyptian press.

2 - To determine the nature and sources of news regarding the Arab Gulf as presented in the Egyptian press.

3 - To measure the quantity and the quality of news concerning the Arab Gulf in the Egyptian press.

The main conclusions of this study are the following:

1 - Most news about the Arab Gulf was presented in the Egyptian press in the form of propaganda.

2 - The main source of news regarding the Arab Gulf was the western news agencies.

3 - The Egyptian press concentrated on the role of the Arab Gulf States in the Egyptian economy. Other areas of information was neglected.

Development of Child Language and its Relation to Cognitive Development

D. Abdo

Child language development depends to a great extent on the child's cognitive development. The child learns at each stage the vocabulary and language structures that his cognitive development allows him to learn. Concrete nouns, for instance, are acquired before abstract ones. Color and shape terms are not learned properly until the child is 2½-3 years old. Vocabulary items related to the concept of place (e.g. here, there, under, behind) are acquired before those related to the concept of time (e.g. yesterday, tomorrow, before, after). An intransitive verb (e.g. sleep, know) is acquired before its corresponding transitive verb (e.g. put to sleep, inform). An adjective (e.g. small, beautiful) is acquired before its corresponding comparative (smaller, more beautiful).

Cognitive complexity is often reflected in structural complexity. The dual, for example, is structurally more complex than the plural, and both are structurally more complex than the singular. Transitive verbs are structurally more complex than their corresponding transitive ones etc.

* * *

قواعد وأسس النشر بالمجلة

مع بداية العام الاكاديمي ١٩٧٥–١٩٧٦، قررت هيئة التحرير المشرفة عندئذ على «مجلة العلوم الاجتماعية» الصادرة عن كلية التجارة والاقتصاد والعلوم السياسية بجامعة الكويت، ان الوقت قد حان لقيام المجلة بانطلاقة جديدة بعد ان نجحت الهيئات السابقة طوال الاعوام الثلاثة الماضية، في ارساء القواعد اللازمة لمثل هذه الانطلاقة. والان – وبعد مضي اكثر من عامين على الانطلاقة الجديدة – ارتأت الجهات المسؤولة عن المجلة تطوير قواعد وأسس النشر بحيث تأخذ بعين الاعتبار الامور التالية :

الشخصية الداخلية للمجلة :

١ . تطمح المجلة لان تكون منبرا بارزا من منابر الاكاديميين العرب . وفي هذا المجال، لابد من تعزيز نجاح هذا الجانب ودفع المجلة اكثر فاكثر باتجاه فتحها امام المساهمات الوافدة من جميع أرجاء الوطن العربي وخارجه تتأكد هويتها كمجلة عربية .

٢ . ترغب «المجلة» في ان تتخصص في الابحاث (باللغتين العربية والانجليزية) المهتمة بالصروح النظرية والتطبيقية في كافة حقول العلوم الاجتماعية (ابتكارا وعرضا ونقدا) . وفي هذا المجال، لابد من التشدد في قصر نشر الابحاث على تلك التي لا لبس ولا غموض حول كونها تعالج جانبا أو اكثر من الجوانب المتصلة بالعلوم الاجتماعية . وبعبارة اكثر تحديدا، تقتصر الابحاث على تلك التي تعالج شؤونا ضمن واحد أو اكثر من حقول الاقتصاد، والسياسة، وعلم الاجتماع، وعلم النفس، والانثروبولوجيا . كذلك . فان «المجلة» مهتمة، في الوقت ذاته، في نشر الابحاث التي ترى انها ذات علاقة قوية بالعلوم الاجتماعية على الرغم من كون اختصاص مؤلفها يقع خارج الدوائر الخمس المشار اليها اعلاه .

١ - الابحاث والدراسات : الشروط والاجراءات

١ . ترحب المجلة بنشر الابحاث الجيدة المبتكرة ذات الصلة بأي من حقول العلوم الاجتماعية (كما هي محددة اعلاه) والتي تهدف الى احداث اضافات جديدة في هذه الفروع المختلفة .

وتقبل الابحاث باللغتين العربية والانجليزية على ان يكون حجم البحث بحدود (٢٠) صفحة مطبوعة من الحجم العادي (٤٠٠٠ كلمة)، وذلك عدا الحواشي اللازمة التي يرجى أن تتم كتابتها في صفحات منفصلة في نهاية البحث .

اما الابحاث التي تعد لالقائها ضمن المواسم الثقافية للجامعات ومراكز البحث المختلفة، داخل الكويت أو خارجها، فيجب الا ترسل للنشر الا بعد أن تتم مناقشتها، وبالتالي بعد ان تعاد عملية كتابتها لتتناسب طريقة عرضها مع الاطار العام للبحوث العلمية التي تقوم المجلة بنشرها .

٢ . وكي يمكن للمجلة ان تعتبر البحث المقدم اليها مرشحا للنشر، يؤمل ان يراعي واضع البحث الملاحظات التالية:

أ -اعتماد الاصول العلمية في اعداد وكتابة البحث .

ب -الا يكون قد سبق نشره .

ج -أن تزود المجلة بثلاث نسخ من الدراسة المراد نشرها، علاوة على خلاصة بحدود صفحة واحدة لموضوع الدراسة باللغة الانجليزية ان كان البحث بالعربية، وبالعربية ان كان البحث باللغة الانجليزية .

د -تضمين غطاء عنوان البحث بأقل عدد ممكن من الكلمات أضافة الى اسم المؤلف واسم المعهد العلمي الذي ينتمي اليه، ويرجى أن يكتب في صفحة منفصلة المزيد من المعلومات المؤلف، وبخاصة القسم الذي يعمل فيه، وعنوانه الكامل.

٣ . ترسل الابحاث معنونة الى رئيس التحرير، مجلة العلوم الاجتماعية، جامعة الكويت، ص.ب ٥٤٨٦.

٤ . وبعد ان تصل الابحاث الى سكرتارية التحرير يتم عرضها – على نحو سري – على محكمين (أو اكثر) من المختصين الذين تختارهم هيئة التحرير سنويا .

٥ . وفي خطوة لاحقة، تقوم سكرتارية التحرير بتبليغ اصحاب الابحاث المقدمة برأي المحكمين بخصوص تلك الدراسات، وذلك ضمن الترتيبات التالية:

أ -يبلغ اصحاب الابحاث التي تقبل (بعد موافقة محكمين اثنين) بموافقة هيئة التحرير على نشرها، واذا ما تعذر اتفاق المحكمين على مستوى البحث، تحول الدراسة الى مستشار ثالث لترجيح واحد من الرأيين .

ب - اما الابحاث التي يرى مستشارو التحرير وجوب اجراء بعض التعديلات عليها أو الاضافات اليها قبل نشرها، فستعاد الى اصحابها مع الملاحظات المحددة كي يعمل على اعدادها نهائيا للنشر.

ج - وفي حالة استحالة نشر بعض الابحاث في المجلة بسبب بعدها عن المواضيع التي تعالجها المجلة، أو بسبب عدم صلاحيتها للنشر من النواحي الفنية، أو غير ذلك من الأسباب، فان سكرتارية المجلة ستقوم بتبليغ أصحابها.

٦ - الابحاث التي تصل الى المجلة لا ترد الى اصحابها.

٧ - تبلغ سكرتارية التحرير اصحاب الابحاث عن استلامها لابحاثهم خلال اسبوع من تاريخ الاستلام، وتبلغهم عن قرارها حول صلاحية البحث للنشر او عدمه خلال مدة لا تتجاوز الثلاثة أشهر.

٨ - يتوجب على صاحب البحث، في حالة قيامه بعرض دراسته المعينة على مجلات علمية اخرى للنشر، أن يقوم بتبليغ سكرتارية تحرير المجلة بذلك. وفي حالة حصول جهة أخرى على حق النشر، دون علم «مجلة العلوم الاجتماعية»، فان المجلة سوف تعتذر عن قبول اية أبحاث أخرى في المستقبل من صاحب البحث.

٩ - يبلغ أصحاب الابحاث المجازة للنشر بمواعيد نشرها عندما يحين الوقت المناسب. و يراعى في أولويات النشر الاعتبارات التالية:

أ - تاريخ استلام سكرتارية التحرير للدراسة المعينة.

ب - طبيعة الموضوع الذي تعالجه، ذلك ان من سياسة «المجلة» عدم نشر بحثين في حقل واحد في العدد ذاته.

ج - مصدر البحث، ذلك ان من سياسة «المجلة» تحقيق توازن بحيث تنشر لاكبر عدد ممكن من الاقطار في العدد الواحد.

١٠ - تؤول كافة الحقوق المترتبة على النشر الى ملكية المجلة.

١١ - تدفع المجلة لاصحاب الابحاث التي تقبل للنشر مكافأة مالية رمزية مقدارها(٦٠) ستين ديناراً كويتيا.

ب - مراجعة الكتب:

وبالاضافة الى نشر الابحاث العلمية المختلفة، تقوم «مجلة العلوم الاجتماعية» بنشر مراجعات ونقد لبعض الكتب التي تعالج مواضيع تقع ضمن اهتماماتها. و يراعى في هذا المجال الالتزام بالقواعد التالية:

١ - ان تكون الكتب المنوي مراجعتها حديثة النشر أي صادرة بعد العام ١٩٧٠، او تقترحها المجلة وهيئة التحرير للمراجعة.

٢ - أن لا تنشر المراجعة في أية مجلة اخرى.

٣ - أن يكون حجم النقد والمراجعة بحدود ٥ صفحات فولسكاب والا يتجاوز (١٠٠٠) كلمة الا في حالات خاصة يتعذر معها الايجاز ضمن هذه الحدود وفي هذا المجال، يفضل تقسيم العرض والنقد، بشكل مباشر أو ضمني، الى ثلاثة اقسام تشتمل على مقدمة ومتن واستنتاج.

٤ - أن يرسل منها ثلاث نسخ.

٥ - أن تحوي الصفحة الاولى عنوان الكتاب الدقيق، واسم المؤلف، ودار النشر، وتاريخه، مع ذكر عدد صفحات الكتاب، وثمنه ان امكن. وفي حال نشر الكتب في الاصل بلغة غير العربية، يكتب عنوان واسم المؤلف ودار النشر وعنوانها والتاريخ بلغة النشر الاصلية ذاتها.

٦ - تدفع «مجلة العلوم الاجتماعية» لكل باحث يقوم بعرض احد الكتب التي تقرها المجلة مكافأة مالية رمزية مقدرها (٣٠) دينارا كويتيا، علاوة على نسختين مجانيتين من العدد الذي نشرت فيه المراجعة.

ج - ندوة العدد:

وايمانا من هيئة تحرير المجلة بان ثمة مواضيع، هي في صلب العلوم الاجتماعية، لا يمكن معالجتها في نحو فعال الا عبر التحاور وتعارض الاراء والاجتهادات وادراكا منها لضرورة زيادة التفاعل بين الزملاء الاكاديميين العرب الذين حال دون تفاعلهم في الماضي عوامل وظروف عديدة، ستفتح المجلة صفحاتها لنشر محاضر حوار وندوات علمية ضيقة (بحدود ٥ اشخاص) تعالج مواضيع حساسة في العلوم الاجتماعية، على ان تكون هذه الندوات معقودة بناء على موافقة المجلة. وفي هذا المجال، ترحب هيئة التحرير باية اقتراحات شبه تفصيلية حول مواضيع مناسبة للحوار. ومما يجدر ذكره ان المجلة ستدفع مكافأة رمزية لكل مساهم في الندوة قدرها (٣٠) دينارا كويتيا باستثناء منظم ومحرر الندوة الذي يتقاضى (٦٠) ستين دينارا كويتيا.

د ـ التقارير العلمية:

ومتابعة منها للمنتديات والحلقات العلمية في الوطن العربي وخارجه، تقدم المجلة مكافأة مالية رمزية قدرها (٢٠) دينارا كويتيا لكل تقرير علمي خاص يغطي بشكل شامل ومنظم اخبار وتنظيم وابحاث ونتائج المؤتمرات العلمية وغيرها من مجالات النشاطات الاكاديمية دون ان يتجاوز ذلك (١٥٠٠) كلمة.

ه ـ دليل الجامعات:

تقوم المجلة بنشر مايرد اليها من اخبار علمية تتعلق بالجامعات ومعاهد البحث العربية وما تقوم به تلك المؤسسات العلمية من استحداث وتغييرات في نظم التدريس او شؤون البحث العلمي او فروع التخصص المختلفة. هذا وقد باشرت سكرتارية التحرير بتوجيه الدعوة الى الجامعات العربية المختلفة بتقديم شبه مطولة عن نشأة وتطور وآفاق النشاط في هذه الجامعات.

قاموس الترجمة والتعريب:

تشجع المجلة الباحثين العرب على القيام بترجمة وتعريب المصطلحات العلمية في الحقول المختلفة للعلوم الاجتماعية، وترحب بنشرها على صفحاتها كي تتطور اللغة الاكاديمية، شيئا فشيئا، نحو توحيد المصطلحات.

ع ـ مناقشات:

واخيرا، تفتح المجلة صفحاتها للمختصين لابداء آرائهم العلمية فيما ينشر من ابحاث في المجلة. وفي هذا المجال، ترحب المجلة بنشر كل مناقشة موضوعية للدراسات التي تظهر على صفحات الاعداد المختلفة.

■ ■ ■

الثقافة

تصدرها مرة كل شهرين

وزارة الاعلام والثقافة الجزائرية

119 ، شارع مراد ديدوش
– الجزائر –

رئيس التحرير :
د . حنفي بن عيسى

الاشتراك السنوي :
في الجزائر 10 د.ج

في الخارج : 10 دولارات
او ما يعادلها

عن طريق التحويل الى
الحساب الجاري البريدي
442 – 190 – الجزائر

Revue
AT - THAKAFA

Parait tous les 2 mois

**Ministère de l'Information
et de la Culture**

119, Rue Didouche Mourad
— ALGER —

**Rédacteur en Chef :
Benaïssa Hanafi**

Abonnement annuel :

Algérie : 10 DA.

Etranger : 10 $
ou l'équivalent

**par virement au CCP
n° 190-442 - Alger
Algérie**

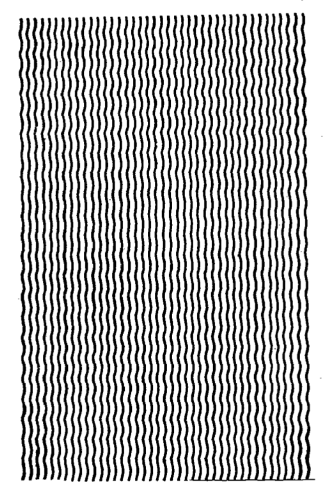
صدر حديثا من منشورات جامعة الكويت ١٩٧٩ :
مجموعة الابحاث التي قدمت في الندوة
المنعقدة بالكويت ٢٩ ابريل — ٢ مايـو ١٩٧٨
٥٤٢ صفحة من القطع الكبير / الثمـن ثلاثة دنانير

يطلب من : قسم التزويد العربي بادارة المكتبات بجامعة الكويت
ص.ب ٥٩٦٩ الكـويت

المحتويـات :

١) د. محمد الرميحي: **الاسس التاريخية والاجتماعية للتكامل في الخليج العربي**
٢) السيد/غفار عباس كاظم: **حول التكامل الاقتصادي الانمائي في اقطار الخليج**
٣) د. محمد هشام خواجكية : **التكامل الاقتصـادي في الخليج العـربي : انماطه وسبل تحقيقه .**
٤) السيد / نزيه البرقاوي : **التعاون الاقتصادي الخليجي .. نظرة عامة.**
٥) د. حميد القيسي : **نحو سياسة بترولية عربية مشتركة .**
٦) د. علي لطفي : **نحو سياسة بترولية خليجية مشتركة .**
٧) د. عبد الهادي العوضي ود. عبد الفتاح ناصف : **تنمية الموارد البشرية في الخليج العربي .**
٨) السيدان جاسم السعدون ومحمد حيدر : **آراء حول مبررات وامكانيات قيام اتحاد نقدي في دول الخليج .**
٩) د. خميس عبد المجيد : **تنسيق السياسات النقدية بين دول الخليج .**
١٠) د. علي الكـواري : **النفط وعائداته : خيار بين الاستهلاك والاستثمار.**
١١) د. عرفان شافعي : **التنسيق الصناعي بين الدول العربية بالخليج .**
١٢) د. محمد سلطان ابو علي : **مراكز النمو كاستراتيجية لتصنيع بعـض دول الخليج .**
١٣) د. صقر احمد صقر: **سياسات التكنولوجيا ومجالات التعاون في الخليج .**
١٤) السيد / شحاده حسين : **التعاون الخليجي في مجال الصنـاعات البتروكيماويـة .**
١٥) د. محمود سلامة : **الصناعة البتروكيماوية الكويتية وارتباطاتها فـي الصناعة البتروكيماوية في دول الخليج .**
١٦) د. احمد الصفتي : **نسق نماذج التنمية الاقليمية .**
١٧) د. انطونيوس كرم : **التبعية الاقتصادية في دول الخليج العربي .**
١٨) د. فهد الراشد : **الشركات المتعددة الجنسية كاداة للتكامل الاقتصادي بين دول الخليج .**

ببليوغرافيا



التنمية الادارية

نسيم حسن الداهود*

مبادىء التنمية الادار ية

ابو بكر مصطفى بعيره. «نطاق الاداره بين النظر يه والتطبيق». **المجله العر بية للاداره**، مج ٢، ع ٢، نيسان ١٩٧٨: ٥٢ ـ ٥٩.

ابراهيم عباس عمر. «حول مفهوم الثوره الادار يه» **الاداره**، مج ١١، ع ١، يوليو ١٩٧٨: ١٩ ـ ٢٧.

احمد رشيد. **ادارة التنميه**. القاهره، دار النهضة العر بية، ١٩٧٠: ١٩٣ص.

جعفر العبد. «الادارة والثورة الادار ية». **الادارة**، مج ١٠، ع ٢، اكتو بر ١٩٧٧: ١٤٠٨.

جورج، ادوارد. «آخر صيحه في عالم الادارة». **الاقتصاد ـ الدمام**، س ١٠، ع ٧٧، ١٣٩٧: ١٨ ـ ١٩.

عاصم الاعرجي. «مسألة البعد الكمي والبعد النوعي في تحليل التخلف الادارى والتطو ير الادارى». **مجلة العلوم الادار ية**، س ١٨، ع ١، ابر يل ١٩٧٦: ١٣٣ ـ ١٤٨.

________. «مقاومة التغيير والتخطيط والتطور الادارى: نظره في السلوك الاداري». **مجلة العلوم الادار ية**، س ١٧، ع ٢، ١٩٧٥: ١٩٥ ـ ٢١١.

عامر الكبيسي. «حول النظر ية الايكولوجية لعملية التطو ير والتنمية الادار ية» **مجلة العلوم الادار ية**، س ١٥، ع ١، ابر يل ١٩٧٤: ١٨٥ ـ ٢٠٨

عثمان خيرى. «التنمية الادار ية: تطورها وضرورتها وأبعادها العالمية» (**عن مجلة الحكم الشعبي المحلي** ـ الخرطوم، يوليو ١٩٧٤: ٥ ـ ١٥). عرض محمد عصفور. مكتبة الاداره، س ٤، ع ٣، صفر ١٣٩٦: ٧٩ ـ ٨٥.

عصمت المعايرجي. «متطلبات الثوره الادار ية» **المدير العر بي**، ع ٦٠، يوليو ١٩٧٧: ٣٠ ـ ٣٢.

علي السلمي. «المدخل المتكامل لتنمية الادارة». **مجلة السودان للادارة والتنمية**، مج ٦، ١٩٧٠: ١٥ ـ ٣٢.

علي عبد المجيد. «الثورة الادار ية». **المدير العر بي**، ع ٦٢، يناير ١٩٧٨: ٢٦ ـ ٢٧

فتحي علي محرم. «حتمية الثورة الادار ية». **الادارة**، مج ١١، ع ١، يوليو ٩/٩٧٨ ـ ١٨

فؤاد محمد القاضي. «الادارة في عالم الغد». **الادارة، مج ١٠، ع٣، يناير ١٩٧٨: ٧٦ ـ ٨٧.**

لجنة الدراسات بجماعة القادة الادار يين. «السلوك الفردى كمدخل من مداخل

* معهد الادارة العامة ـ بالرياض

التنمية». **القادة الادار يون**، ع ١٩، ابر يل ١٩٧٦: ٢٤ ــ ٣٦.
محمد سعيد أحمد. «نظره علميه الى الثورة الادار ية». **المدير العر بي**، ع ٥٠ يناير ١٩٧٥: ١٠ ــ ١٤.
محمد عباس راغب. «الثورة الادار ية خطوه على الطر يق». **المجلة العر بية للادارة**، ع ٤، اكتو بر ١٩٧٧: ٢٨ ــ ٤١.
مورثي، كر يشنا. «بعض الاراء حول التنمية الادار ية المهنية». (عن **مجلة الادارة الصينية**، يناير ١٩٧١). ترجمة قاسم ضرار. مكتبة الاداره س ٢، ع ٣، جمادى الثانيه ١٣٩٢: ٢٧ ــ ٣٢.
ناجي البصام. «الاصلاح الادارى ضرورة لادارة التنمية». **الادارة**، ع ٣، يناير ١٩٧٦: ٥٣ ــ ٥٨.
والدو، دوايت. «هل للادارة مستقبل». **الادارى**، مج ٤، ع ٣، آذار ١٩٧٨: ١٨ ــ ٢٠.

القياده والاشراف

ابراهيم بن عبدالله القصير. **السلطه الرئاسيه وتدرجها**. (بحث مقدم لنيل دبلوم دراسات الانظمة). الر ياض، معهد الادارة العامه، ١٣٩٣. ١١٥ص.
ابراهيم درو يش. «الاتجاهات الحديثه في تحقيق المسئولية الادار ية». **مجلة العلوم الادار ية**، س ١٧، ع ١، ابر يل ١٩٧٥: ٧ ــ ٢٧.
احمد عبد الغفار. «مخصص الاحلال في القيادات الادار ية: افواج متلاحقة لضمان الاستمرار والمستوى». **الادارة**، ع ٣، يناير ١٩٧٣: ٤ ــ ١١.
جعفر العبد. «القياده والقائد من تعاليم الاسلام». **الادارة**، ع ١، يوليو ١٩٧٧: ٤٩ ــ ٦١.
حسين حر يم. «القيادة الادار ية: مفهومها وأنماطها». **مجلة التجاره والصناعة ــ دبي**، مج[٢]، ع ٢٩، نيسان ١٩٧٨: ٤٠ ــ ٤٦.
حسين رمزى كاظم. «القيادات الادار ية في مواجهة المعركة الاقتصادية». **الادارة**، مج ١٠، ع ٢، اكتو بر ١٩٧٧: ٧٩ ــ ٨٠.
حسين كامل الاسيوطى، ومحمد عبد المنعم خطاب. **تنمية القيادات الادار ية: التأصيل العلمي والتجر بة المصر ية**. القاهرة، المنظمة العر بية للعلوم الادار ية، ١٩٧١. ١٥٣ص.
حلمي كامل. **أساليب الاشراف الفعال**. القاهرة، المنظمة العر بية للعلوم الادار ية ــ ١٨٨، د. ت. ٧٨ ص.
خميس السيد اسماعيل. **القيادة الادار ية: دراسة نظر ية مقارنة**. القاهرة علم الكتب، ١٩٧١. ٢٥٥ص.
ـــــــــ. «القيادة الادار ية: دراسة نظر ية ومقارنة». **مجلة العلوم الادراية**، س ١٤، ع ١، ابر يل ١٩٧٢: ٩٥ ــ ١٤٥.
رشدى أغا. «خمسة جوانب أساسيه في القيادة الادار ية». **القادة الادار يون**، س

٣، ع ١٢ ـ ١٣، يوليو ـ اكتوبر ١٩٧٤: ٢٧ ـ ٣٠.

زكي محمود هاشم. «أساسيات القياده الادارية». **المجلة العلمية للاقتصاد والتجاره**، (ع ٢) ١٩٧١: ١٠٩ ـ ١٣٣.

سعاد الشرقاوى. **المسئولية الادارية**. القاهرة، دار المعارف، ١٩٧١. ١٧٢ص.

السيد احمد الجنزوري. «دور الادارة في حفظ الوقت الضائع». **عالم الصناعة**، س ٤، ع ٧، محرم ١٣٩٨: ٣٠ ـ ٣٨.

سيد عبد الحميد مرسي. «صفات المدير الناجح». **مجلة الاقتصاد والادارة**، ع ٣، رجب ١٣٩٦: ٢٧ ـ ٤٠.

سيد محمود الهوارى. **المدير الفعال**. القاهرة، مكتبة عين شمس، ١٩٧٦. ٣١٠ص.

عبد السلام بدوى. «تنمية القيادات الادارية في قطاع الاعمال». **مجلة الاقتصاد والادارة**، ع ٥، رجب ١٣٩٧: ٤٣ ـ ٧٢.

عبد علي الجسماني. «القيادة الادارية: جوانبها النفسية ومراميها الاجتماعية». **التنمية الادارية**، ع ٨، كانون الاول ١٩٧٧: ٣٢ ـ ٤٨.

فتوح محمود ابو العزم. **القيادة الادارية في الاسلام: اصولها ومقوماتها**. القاهرة، المنظمة العربية للعلوم الادارية ـ ٢٠٩، حزيران ١٩٧٧. ٣٨ ص.

فؤاد هلال. «تنمية أفراد المستوى الاشرافي الاول». **القادة الاداريون**، س ٤، ع ١٤ ـ ١٥، يناير ـ ابريل ١٩٧٥: ٤٧ ـ ٥٢ رسالة جامعية.

كونتر، هارولد، ترجمة محمد اسماعيل يوسف. **تقويم المديرين**. القاهرة، دار المعرفة، ١٩٧٤. ٢٣٦ص.

كيو، ديفيد، ترجمة حسن ياسين. «تنمية الادارة العليا». **الادارة العامة**. ع ١٠، جمادى الاولى، ١٣٩٠: ٧٢ ـ ٧٦.

محمد اسماعيل يوسف. **سلوك المدير في نظريات الادارة الحديثة**. القاهرة، المعهد القومي للادارة العليا، ١٩٧٢. ٣٩ص. (سلسلة الدراسات ـ ٤٩).

محمد جمال الدين نصوحي. «القيادة الادارية: أهميتها ومسئوليتها». **الادارة**، ع ٢، اكتوبر ١٩٧٥: ٥٧ ـ ٦٤.

منصور فهمي، وأمين الضرغامي. «القيادة الادارية». **مجلة الاقتصاد والادارة**. ع ٢، محرم ١٣٩٦: ١٢٤ ـ ١٣٠.

ناجي البصام. «دور السلطة في الادارة». **مجلة العلوم الادارية**، س ١٥، ع ١، ابريل ١٩٧٣: ٢٠٩ ـ ٢١٦.

نجيب اسكندر ابراهيم. «القيادة الادارية». **التنمية الصناعية العربية**، ع ٣٥، يوليو ١٩٧٨: ١٥ ـ ١٩.

احمد عيد. «الادارة بالاهداف والادارة بالمشاركة». **المدير العربي**، ع ٣٩، ١٩٧٢: ٦٩ ــ ٧٧.

احمد فؤاد شريف. «الادارة بالاهداف والمحاسبة على النتائج لتحسين الاداء». **المدير العربي**، ع ٥٦، يوليو ١٩٧٦: ١٧ ــ ٢٩.

ــــــــــــ. «تساؤلات حول نظام الادارة بالاهداف». **المدير العربي**، ع ٥٧، اكتوبر ١٩٧٦: ٧ ــ ١٢.

بكرى طه عطيه. «الادارة بالاستثناء كمدخل لتطوير الادارة في مصر». **الادارة**، مج ١٤، يوليو ١٩٧٨: ٥٢ ــ ٦٤.

سيد محمود الهوارى. **الادارة بالاهداف والنتائج: اسلوب فعال ومنهج للتطوير التنظيمي**. القاهرة، مكتبة عين شمس، ١٩٧٦. ٣٠٢ ص.

ظريف ميخائيل واخرون. نظام الادارة بالأهداف والمحاسبة على النتائج وتطبيقاته في **مجال الادارة المحلية**، القاهرة، المنظمة العربية للعلوم الادارية، أيار ١٩٧٨. ٣٠ص.

عبد الحليم عزمي حسن. «مقدمه في الاحصاء ودوز الاحصاء في الادارة بالاهداف». **مجلة العلوم الادارية**. س ١٩، ع ٢، ديسمبر ١٩٧٧: ١٢٥ ــ ١٦١.

عبد الرحمن الشقاوى. «الادارة بواسطة الاهداف». **الادارة العامة**، ع ١٨، شعبان ١٣٩٥: ١٤٣ ــ ١٥٢.

على محمد عبد الوهاب. «الادارة بالاهداف». **التنمية الصناعية العربية**، ع ٣، يونيو ١٩٧٥: ٦٠ ــ ٦٩.

ــــــــــــ. **الادارة بالاهداف في مصر: دراسه ميدانيه لتوقعات التطبيق واحتمالات النجاح**. القاهرة، المنظمة العربية للعلوم الادارية، ايار ١٩٧٧. ٨٢ ص. (سلسلة الدراسات الميدانية ــ ٢).

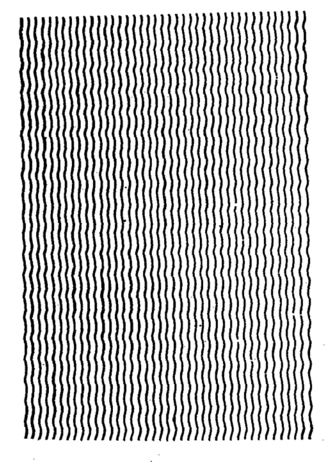
محمد جمال الدين نصوحي. «الادارة بالاهداف: كيف يمكن ان نصل الى تحقيق الهدف». **القاده الاداريون**، ع ١٩، ابريل ١٩٧٦: ١٤ ــ ١٩.

محمدد عبد المنعم خميس. «متطلبات اسلوب الادارة بالاهداف بالدول النامية». **المجلة العربية للادارة**، س ١، ع ٣، يوليو ١٩٧٧: ١٣ ــ ١٩.

مصطفى احمد عبيد. «الادارة بالاهداف والنتائج». **عالم الصناعة**، س ٤، ع ٧، محرم ١٣٩٨: ١١ ــ ١٣.

مكاسكي ميخائيل ب . عرض ناصر المهوس. «**الاسلوب الموقفي للتخطيط: التخطيط نحو الاهداف والتخطيط بدون اهداف**». مكتبة الاداره، س ٤، ع ٢، رمضان ١٣٩٥: ٦٥ ــ ٧٢.

فهرس المجلة



فهرس المجلة

اولا : المقالات العربية :

— د. سمير تناغو ، الدول النامية وبعض مشاكل التمويل الانمائي ، العدد الرابع / السنة الرابعة ، يناير ١٩٧٧ ، ص ٦٩—١٠٢ .

— د. عاطف أحمد ، سوسيولوجيا المعرفة : الماهية والمنهج ، العدد الرابع / السنة الرابعة، يناير ١٩٧٧ ، ص ٧—٢٠ .

— د. عمار بوحوش ، ملاحظات حول النظرية والتطبيق في تجربة الاتحاد السوفياتي ، العدد الرابع / السنة الرابعة ، يناير ١٩٧٧ — ص ٤١—٦٨ .

— د. محمد عيسى برهوم ، مكانة المرأة الاجتماعية والطلاق في الاردن ، العدد الاول / السنة الخامسة — ابريل ١٩٧٧ — ص ٧—٣٦ .

— د. حميد القيسي ، الدور الجديد لشركات النفط في مجالات الطاقة البديلة ، العدد الاول / السنة الخامسة — ابريل ١٩٧٧ — ص ٣٧—٦٢ .

— د. أسعد عبد الرحمن ، ظاهرة الانقلابات العسكرية في ضوء نظرية النسق ، العدد الاول / السنة الخامسة — ابريل ١٩٧٧ — ص ٦٣—٧٨ .

— د. محمد العوض جلال الدين ، السكان والتنمية : النظريات المختلفة وواقع العالم الثالث ، العدد الاول / السنة الخامسة ، ابريل ١٩٧٧ — ص ٧٩—٢٠٧ .

— د. محمود محمد الحبيب ، الفكر الاقتصادي في آراء ابن خلدون ، العدد الثاني / السنة الخامسة — يوليو ١٩٧٧ — ص ٦—٢٧ .

— د. علي السلمي ، نموذج نظري لاسلوب تخطيط الكفاءات الادارية في الكويت ، العدد الثاني / السنة الخامسة — يوليو ١٩٧٧ — ص ٢٨—٥٢ .

— د. صالح الخصاونة ، صيغ التعاون الاقتصادي العربي : اتفاقية التعاون الاقتصادي السوري — الاردني ، العدد الثاني / السنة الخامسة — يوليو ١٩٧٧ — ص ٥٣—٦٨ .

— د. عبد الرسول سلمان ، بعض المشاكل والحلول في التمويل الانمائي للاقطار النفطية ، العدد الثاني / السنة الخامسة — يوليو ١٩٧٧ — ص ٦٩—٨٢ .

— د. عبد الله النفيسي ، معالم الفكر السياسي الاسلامي ، العدد الثالث / السنة الخامسة — أكتوبر ١٩٧٧ — ص ٦—٢٦ .

— د. عاطف أحمد فؤاد ، في العلاقة بين علم الاجتماع والتاريخ ، العدد الثالث / السنة الخامسة — أكتوبر ١٩٧٧ — ص ٢٧—٣٤ .

— د. علي عبد الرحيم ، تكاليف التسويق : دراسة تحليلية انتقادية — العدد الثالث / السنة الخامسة — أكتوبر ١٩٧٧ — ص ٣٥—٤٥ .

— د. مصطفى السعيد ، التنمية الصناعية في جمهورية مصر العربية ، العدد الثالث / السنة الخامسة — أكتوبر ١٩٧٧ — ص ٤٦—٦٦ .

— د. سليمان عطية ، اسس تقييم المشروعات والبرامج في الدول النامية ، العدد الثالث / السنة الخامسة — أكتوبر ١٩٧٧ — ص ٦٧—٨٨ .

— د. محي الدين توق ، **التكنولوجيا وتطوير نوعية التعليم في الوطن العربي — مدخل نظري** ، العدد الرابع / السنة الخامسة يناير ١٩٧٨ ، ص ٦—٢٦ .

— د. هناء خير الدين ، **اختبار قياسي لفعالية كل من قيد الادخار وقيد النقد الاجنبي على تنمية بعض الدول العربية** . العدد الرابع / السنة الخامسة — يناير ١٩٧٨ ، ص ٢٧—٥٧ .

— د. اسحق القطب : **استخدام المؤشرات في التنمية الاجتماعية** ، العدد الرابع / السنة الخامسة — يناير ١٩٧٨ — ص ٥٨—٧١ .

— د. صقر أحمد صقر ، **الادخار واستراتيجية التنمية في مصر** ، العدد الرابع / السنة الخامسة — يناير ١٩٧٨ ، ص ٧٢—١٠٤ .

— د. عرفات شاشمي ، **الصناعة التحويلية في العالم العربي ، تقييم لواقعها وأهدافها** ، العدد الاول / السنة السادسة ، ابريل ١٩٧٨ — ص ٧—٢٨ .

— د. فرج السطنبولي : **الاحياء القصديرية في المدن الشمال — افريقية** ، العدد الاول / السنة السادسة — أبريل ١٩٧٨ ، ص ٣٩—٥٨ .

— د. ناهد رمزي ، **المرأة والعمل العقلي : منظور سيكولوجي** ، العدد الاول / السنة السادسة ، ابريل ١٩٧٨ ، ص ٥٩—٧٤ .

— د. محمد عدنان النجار ، **مجموعات العمل والقيادات الجماعية** ، العدد الاول / السنة السادسة ، ابريل ١٩٧٨ ، ص ٧٥—٩١ .

— د. السيد محمد الحسيني ، **نحو فهم جديد لقضايا علم الاجتماع** ، العدد الثاني / السنة السادسة ، يوليو ١٩٧٨ ، ص ٧—٢٦ .

— د. اسكندر النجار ، **الدول النامية وتحديات التكنولوجيا** ، العدد الثاني / السنة السادسة ، يوليو ١٩٧٨ ، ص ٢٧—٤٤ .

— د. زيدان عبد الباقي ، **حول دوافع وبواعث السلوك الانساني** ، العدد الثاني / السنة السادسة ، يوليو ١٩٧٨ ، ص ٤٥—٦٢ .

— د. يحيى حداد ، **دراسة نقدية لنموذج التحديث واستخداماته في الدول النامية** ، العدد الثاني / السنة السادسة ، يوليو ١٩٧٨ ، ص ٦٦٣—٨٣ .

— د. عبد الله النفيسي ، **الجماعية في دولة الاسلام** ، العدد الثالث / السنة السادسة ، أكتوبر ١٩٧٨ ، ص ٧—٢٤ .

— د. صفوت فرج ، **الابداع والفصام** ، العدد الثالث / السنة السادسة ، أكتوبر ١٩٧٨ ، ص ٢٥—٥٠ .

— د. اسماعيل ياغي ، **العراق والقضية الفلسطينية** ، العدد الثالث / السنة السادسة ، أكتوبر ١٩٧٨ ، ص ٥١—١٠١ .

— د. محمد يوسف علوان ، **عدم المساواة في التنمية بين الدول والقانون الدولي** ، العدد الثالث / السنة السادسة ، أكتوبر ١٩٧٨ ، ص ١٠٣—١٢٨ .

— د. عبد الاله أبو عياش ، تطو ر النظرية الجغرافية ، العدد الثالث / السنة السادسة ، اكتوبر ١٩٧٨ ، ص ١٢٩—١٤٤ .

— د. كمال المنوفي ، التنشئة السياسية في الادب السياسي المعاصر ، العدد الرابع / السنة السادسة ، يناير ١٩٧٩ ، ص ٧—٢٨ .

— د. أحمد عبد الباسط ، حول العلاقة الوظيفية بين التنشئة السياسية والتربية من خلال منظور التنمية الشاملة ، العدد الرابع / السنة السادسة ، يناير ١٩٧٩ ، ص ٢٩—٤٣ .

— د. حامد الفقي ، د. تيسير ناصر ، جميل عبده ، تقويم واقعي لاوضاع طفل ما قبل المدرسة الابتدائية بالكويت ، العدد الرابع / السنة السادسة ، يناير ١٩٧٩ ، ص ٤٥—٦٧ .

— د. سبع أبو لبدة ، مص الاصابع ، العدد الرابع / السنة السادسة ، يناير ١٩٧٩ ، ص ٦٩—٨٤ .

— د. محمد الليبي ، التنمية الاقتصادية في مصر : دراسة تحليلية ، العدد الرابع / السنة السادسة ، يناير ١٩٧٩ ، ص ٨٥—٩٩ .

— د. حميد القيسي ، نحو سياسة بترولية عربية مشتركة ، العدد الاول / السنة السابعة ، ابريل ١٩٧٩ ، ص ٧—٣٦ .

— د. عبد الستار ابراهيم ، التوجيه التربوي للمبدعين ، العدد الاول / السنة السابعة ، ابريل ١٩٧٩ ، ص ٣٧—٦١ .

— د. عاطف احمد فؤاد ، المؤرخ المصري عبد الرحمن الجبرتي ، دراسة في سوسيولوجيا المعرفة ، العدد الاول / السنة السابعة ، ابريل ١٩٧٩ ، ص ٦٣—٨٢ .

— د. سامي خصاونة ، التخطيط التربوي والتنمية ، العدد الاول / السنة السابعة ، ابريل ١٩٧٩ ، ص ٨٣—٩٤ .

— د. أمين محمود ، نشأة النزعة الاستيطانية في الفكر اليهودي الغربي خلال القرن التاسع عشر ، العدد الثاني / السنة السابعة ، يوليو ١٩٧٩ ، ص ٧—٣١ .

— د. سمير نعيم أحمد ، التحديات الاجتماعية للتنمية والمشكلات الاجتماعية ، العدد الثاني / السنة السابعة ، يوليو ١٩٧٩ ، ص ٣٣—٤٤ .

— د. بدرية العوضي ، اتفاقيتا اطار العمل الصادرتان عن « كامب ديفيد » في ضوء القانون الدولي ، العدد الثاني / السنة السابعة ، يوليو ١٩٧٩ ، ص ٤٥—٦٢ .

— د. عماد الجواهري ، الحريم السلطاني ودوره في الحياة العامة ، من تاريخ الدولة العثمانية ، العدد الثاني / السنة السابعة ، يوليو ١٩٧٩ ، ص ٦٣—٨٠ .

ثانيا : ندوات

— ثبات او تغير صورة المجتمعات النامية في أدبيات العلوم الاجتماعية في الغرب ، د. اسعد

عبد الرحمن (تنظيم وتحرير) ، العدد الاول / السنة الرابعة ، ابريل ۱۹۷٦ ، ص ۹۱-۱۰۹ط .

- **النظام الاقتصادي العالمي الجديد والعالم العربي** ، د. اسكندر النجار (تنظيم وتحرير) ، العدد الثاني / السنة الرابعة ، يوليو ۱۹۷٦ ، ص ۹۲-۱۲٤ .

- **مدى ملائمة وسائل وطرق البحث الغربية في العلوم الاجتماعية لظروف البيئة العربية** ، د. اسعد عبد الرحمن (تنظيم وتحرير) ، العدد الثالث / السنة الرابعة ، أكتوبر ۱۹۷٦ ، ص ٥٥-۷۱ .

- **حول النظرية والممارسة في الادارة البيروقراطية** ، د. محمد يوسف علوان (تنظيم وتحرير) العدد الرابع / السنة الرابعة ، يناير ۱۹۷۷ ، ص ۱۲۸-۱٥۲ .

- **العالم الثالث والنظام الدولي الجديد** ، د. نعمي الصدى (تنظيم وتحرير) ، العدد الاول / السنة الخامسة ، ابريل ۱۹۷۷ ، ص ۱۰۳-۱۳۲ .

- **الصراع حول البحر الاحمر** ، د. عبد الله النفيسي (تنظيم وتحرير) العدد الثاني / السنة الخامسة ، يوليو ۱۹۷۷ ، ص ۸٥-۱۰۹ .

- **التحضر ومشكلاته في الوطن العربي** ، د. عبد الاله أبو عياش (تنظيم وتحرير) ، العدد الثالث ، السنة الخامسة ، أكتوبر ۱۹۷۷ ، ص ۹۱-۱۰٦ .

- **ضرورات التنمية الادارية في البلدان العربية** ، د. محمد عدنان النجار (تنظيم وتحرير) ، العدد الرابع ، السنة الخامسة ، يناير ۱۹۷۸ ، ص ۱۰۷-۱۳٤ .

- **ابعاد الهجرة الداخلية من الريف البادية الى المدن في الوطن العربي** ، واسحق القطب (تنظيم وتحرير) ، العدد الاول / السنة السادسة ، ابريل ۱۹۷۸ ، ص ۹٥-۱۳۰ .

- **مشكلة التخلف في الوطن العربي** ، د. عمار بوحوش (تنظيم وتحرير) ، العدد الثاني / السنة السادسة ، يوليو ۱۹۷۸ ، ص ۸٥-٦۸ .

- **التربية والتنمية الاقتصادية — الاجتماعية** ، د. محي الدين توق (تنظيم وتحرير) — العدد الثالث / السنة السادسة — أكتوبر ۱۹۷۸ ، ص ۱٤۸-۱٦۱ .

- **التعاون الاقتصادي الخليجي** ، د. اسكندر النجار (تنظيم وتحرير) العدد الرابع / السنة السادسة — يناير ۱۹۷۹ ، ص ۱۰٤-۱۱۷ .

- **التغير الاجتماعي في الوطن العربي** ، د. كامل ابو جابر (تنظيم وتحرير) العدد الاول / السنة السابعة — أبريل ۱۹۷۹ ، ص ۱۱۹-۱۳٤ .

- **دول العالم الثالث** ، د. عامر الكبيسي (تنظيم وتحرير) العدد الثاني / السنة السابعة — يوليو ۱۹۷۹

— H. Ayesh, *Information is a Form of Energy*, No. 3, Vol. VI, October 1978, pp. 228-247.

— W. Wahba, *Cost-Benefit Analysis Applied to Technology*, No. 4, Vol. VI, January 1979, pp. 229-240.

— J. Ismael, *Bureaucratization and Professionalization: The Division of Labor and Occupational Organization*, No. 4. Vol. VI, January 1979, pp. 209-228.

— A. Al-Ameen, *Business Cycles and the Emergence of Macroeconomics*, No. 4, Vol. VI, January 1979, pp. 186-207.

— S. Barakat, *Mass Communication Media in the Arab World: An Overview*, 1950-1976, No. 1, Vol. IIV, April 1979, pp. 1-36.

— M. Shuraydi, *Self Theory and the Wrangle over the Image of Man*, No. 1, Vol. IIV, April 1979, pp. 38-50.

— S. Ismail, *The Concept of Nature in Rousseau's Educational Theory*, No. 1, Vol. IIV, April 1979, pp. 52-59.

— H. Kheir El-Din, *Import Substitution in the Egyptian Manufacturing Industry*, No. 2, Vol. IIV, July 1979, pp. 1-27.

— M. Naji, *An Integrated Approach to Manpower Development in the Arab World*, No. 2, Vol. IIV, July 1979, pp. 28-5.5

— F. Sakri *The Material Base of Political Power in Ibn Khaldun*, No. 2, Vol. IIV, July 1979, pp. 57-72.



— S. Abdullah, *Accounting as a Tool for Economic Development*, No. 2, Vol. V, July 1977, pp. 1-17.

— R. Mahayni, *Transport Strategies in Developing Countries*, No. 2, Vol. V, July 1977, pp. 18-27.

— T. Farley & D. Kefgen, *Unity from Hostility ;A Critique of the Psycho-social Perspective on the Middle East*, No. 3, Vol. V, October 1977, pp. 1-10.

— S El-Hussaini, *Organizational Dynamics: A Comparative Study of Two Egyptian Industrial Organizations*, No. 3, Vol. V. October 1977, pp. 11-29.

— K. Naqeeb, *Social Strata Formation and Social Change in Kuwait*, No. 4, Vol. V, January 1978, pp. 236-271.

— Y. Haddad, *Mannheim's Concept of the "Detached Intellectual"*, No. 4, Vol. V, January 1978, pp. 221-235.

— W. Khadduri, *The Jews of Iraq in the Nineteenth Century: A Case Study of Social Harmony*, No. 4, Vol. V, January 1978, pp. 208-218.

— F. Saddy, *Inter-Regional Interaction: An Alternative Approach to the Study of International Relations*, No. 4, Vol. V, January 1978, pp. 192-207.

— W. Wahba, *Joint Ventures: Myth and Reality, No. E, Vol. VI, April* 1978, pp. 228-242.

— J. Prager, *Social Administration and Social Change*, No. 1, Vol. VI, April 1978, pp. 189-227.

— S. Magee, *Tarrif Preferences for Less Developed Countries*, No. 2, Vol. VI, July 1978, pp. 231-275.

— A. Kuroda, *Ethnicity and International Relations: Japanese Investments in Hawaii*, No. 2, Vol. VI, July 1978, pp. 197-230.

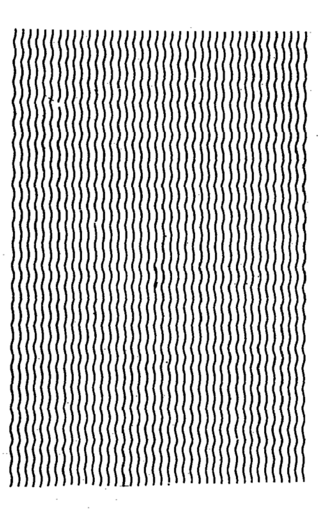
— B. Korany, *Societal Variables in Foreign Policy Choice in the Third World: Conceptualization and an Empirical Case Study*, No. 3, Vol. VI, October 1978, pp. 273-293.

— G. Szurovy & S. Issa, *Expatriate Labor in the Arabian Gulf: Problems, Prospects, and Potential Instability*, No. 3, Vol. VI, October 1978, pp. 249-272.

INDEX OF THE JOURNAL

ARTICLES IN ENGLISH :

INDEX OF THE JOURNAL



Forward all correspondence
and subscriptions to:

THE EDITOR
JOURNAL OF THE SOCIAL SCIENCES
Kuwait University
Kuwait.

c- Renumeration for an article accepted for publication will be 60 KD (approx. $180 US). In addition, the author will receive one copy of the issue and 10 extracts of his article.

d- Upon notification of the acceptance of an article, all rights of publications rest with the journal.

II. REVIEWS:

The Journal of the Social Sciences will also accept book reviews, with the provision that the titles be submitted for approval in advance. The following should be of assistance.

1- The book to be reviewed should be recent (not published earlier than 1970)

2- The review should not exceed 4 standard typed pages (1,000 words).

3- Two copies of the review should be submitted with a cover-page including the following information: exact title of the book, author's full name, date and place of publication, price, number of pages, reviewer's full name, name of the university or institute with which the reviewer is currently associated.

4- The reviewer will be notified as soon as possible of the suitability of his article.

5- The renumeration for a book review is 20 KD. ($ 60 US)

III. SPECIAL REPORTS:

Organizations and individuals are encouraged to inform the Journal of the Social Sciences of relevant conferences or seminars to be held in or out of Kuwait. Reports on such conferences may later be requested.

All articles, book reviews, and special reports should be addressed to:

Editor
Journal of the Social Sciences
P.O. Box 5486
Kuwait University
Kuwait.



KUWAIT UNIVERSITY

JOURNAL OF THE SOCIAL SCIENCES

Regulations Governing Contributions

1. ARTICLES:

The Journal of the Social Sciences welcomes original articles of quality in any of the following fields: Anthropology, Economics, History, Linguistics, Political Science, Psychology, Public Administration, and Sociology. Articles submitted should be related to the stated specialization of the journal, namely, general systems and middle-range theories. Case studies will only be accepted if they are relevant to the development of theory. Articles may be submitted in either Arabic or English to be presented in the original or in translation. The following guidelines should be of help in submitting articles for publication:

1) Articles should not exceed 4,000 words (or twenty standard typed pages) excluding footnotes.
2) Two copies of the article should be submitted with a cover-page containing the following information: exact title of the article, full name of the author, and name of the university or institute with which the author is associated.
3) A separate sheet should be attached listing the following information academic achievements, previous publications, exact current address.
4) Scholars are requested not to submit articles that have been published previously. Studies to be included in upcoming seminars or conferences in or out of Kuwait are not to be submitted for publication before presentation and subsequent discussion and modification.
5) Publication procedures are as follows:
    a- An article submitted to the managing editor will be forwarded to specialists in the appropriate field of specialization for consideration. The author will be notified within one week that it has been received and advised of its suitability for publication within eight weeks. (Copies of an article submitted for publication but not accepted will not be returned).
    b- If modifications are needed, a copy of the article, with editorial suggestions, will be returned to the author for final revision.

12. Parsons tenaciousness in employing the most tenuous of analogies to substantiate his analyses is little short of amazing. For instance, in his essay *"The Impact of Technology on Culture and Emerging New Modes of Behavior."* He develops an analogy between the evolutional emergence of the digestive, locomomotor, and nervous systems and the prominence, respectively, of U.S. Steel in 1900, General Motors in 1930, and IBM in 1960 (PP. 624 - 625). His fixation with the number four is also striking.
13. *Ibid.*, P. 36.
14. Talcott Parsons, *The Social System* Glencoe, Ill; The Free Press, 1951, P. 491.
15. Talcott Parons: "Evolutionary Universals in Society." *American Sociological Review*, Vol. 29 (June 1964) PP. 340 - 341
16. Parsons, *The System of Modern Societies*, P. 119.
17. *Ibid.*, P. 119
18. Ralf Dahrendorf: *Class and class conflict in Industrial Society* Stanford; stanford University Press. 1959. P. 159
19. *Ibid.*,P. 159
20. *Ibid.*,PP. 64. 153
21. *Ibid.*, PP. 136 - 144
22. *Ibid.*, P. 210
23. *Ibid.*, PP. 74 - 77
24. *Ibid.*, PP 212. 234
25. *Ibid.*. PP 223 - 231
26. *Ibid.*, PP 277 - 281
27. Neil Smelser, "The Industrial Revolution and the British Working Class Family". *Journal of Social History*, Vol. 1 (1967) PP.17 - 35.
28. Should one have any doubt on this point, Smelser's book, *Social Change in the Industrial Revolution* should dispell it ... the first thirty or forty pages will suffice.
29. Parsons, *The Social System*, PP. 503 - 523
30. Dahrendorf. *Class and class conflict in Industrial Society P. 150*
31. Wilbert Moore, "A reconsideration of Theories of Social Change", *American Sociological Review*, Vol. 25 (December 1960), PP. 810 - 818.
    Wilbert Moore, *Social Change* Englewood Cliffs, NJ: Prentice Hall, Inc. 1963.
32. Mervyn Cadwaller, "Three Classes of Social Change", *Pacific Sociological Review*, Vol. 1 (Spring 1958), PP. 17 - 20.
33. Hornell Hart, "Sociological Theory and Social Change", Llewellyn Gross, ed.: *Symposium on Sociological Theory* Evanston, Ill: Row, Peterson and Company, 1959, PP. 196 - 233

Ralf Dahrendorf has set a predictive restriction on his own conflict theory which is not necessarily immutable, as the only proof the reader is given that Dahrendorf's theory cannot be used in predictive manner is Dahrendorf's opinion.(30)

Finally, Wilbert Moore, (31) Mervyn Cadwaller (32) and Hornell Hart (33) outline a number of types of social change which could provide a basis for a more sophisticated theory of social change than has yet appeared.

FOOTNOTES

1. Talcott Parsons, *The System of Modern Societies*. Englewood cliffs, New Jersey. Prentice Hall, Inc., 1971
2. *Ibid.*, P. 26.
3. *Ibid.*, P/27
4. *Ibid.*, P. 27.
5. Specifically, the emergence of the economic subsystem in the "Premodern" era, the emergence of a "universalistic system of norms" in the seventeenth century, a distinct polity in the nineteenth century, and presently, the on going process leading to the emergence of a distinct values subsystem. Parsons suggests, though never explicitly states, that this values subsystem may be the educational institution.
6. Parsons "evelutionary universals" in his essay "Evolutionary Universals in Society" are "recurrent inventions" which can be independently discovered and rediscovered by various social systems (P. 339); the crucial aspects of development in the respective eras of modern western civilization are historical entities, non repeatable, one time phenomena.
7. Parsons, *The System of Modern Societies*, PP. 61-64, 67-70
8. *Ibid*, PP. 79-83. Parsons analysis of the "democratic revolution" is confusing. His description of the crucial development of the seventeenth century "the differentiation of the societal community from the government" sounds very much like "the differentiation of the polity from the societal community" which is the crucial development of the democratic revolution. Even more, the thesis-antithesis-synthesis sequence of England - France, and then the United States, is puzzling. Somehow, the American political system, generally viewed as evolutionary result of a century and a half of British rule, is seen as the synthesis of inpart, a Revolutionary France which emerges some years after the American War of Independence.
9. *Ibid.*, PP. 122 - 124
10. *Ibid.*, P. 143
11. —Ibid., P. 100

linear dimension so that its parts appear "earlier or later" in relation to the begining or end of the writing (note such ordinary guides to the reader as: "on the page following," or, "as was mentioned above"). Unfortunately, a combined structural-change analysis requires a second dimension. Without it, the theorist is forced to either stop change, so that concepts presented earlier or later are combined into one time referent (synchronous analysis), or else one particular concept or theoretical part is analyzed over time (diachronous analysis).

In this later case, "earlier" or "later" in a piece of writting has a definite sequential meaning, but for one item only. The two traditional stop gaps used by those who attempt a combined structural-change analysis (either present a series of diachronous analysis or synchronous analysis one after another, requiring the reader to combine them mentally) place an excessive burden upon the reader's retentive abilities. (28)

Such limits may presently substantiate Dahrendrof's contention only so long as these limits are assumed to be permanent. I see no reason to assume that they always will be. As algebra was a discrete invention which eliminated severe restrictions on the mathematician's conceptual abilities, so such a conceptual aid might be invented which performs a similar service for the social theorist.

Barring the invention of such a conceptual aid, the other alternative would be to ease the strain on the retentive abilities of the communicant through the use of computer language and technology, making as much use as possible of mathematical models of change as they emerge, and borrowing from mathematical models used in other fields, particularly econometrics.

CONCLUSION

The field of social change theory appears to be not so much at the limits of its present resources as in a state of incompletion. This is particularly evident in the case of Talcott Parsons,* who only now is beginning to fully turn his attention to the processes of social change. His earlier essays discuss a number of aspects of social change which he has not as yet incorporated in any formal way into the body of this theory. Such concepts as institutionalized rationalization, retrogressive social change, and charismatic revolutionary movements, all briefly outlined in *The Social System* immediately come to mind.(29)

---

* *Parsons died in early 1979.*

theory, by positing class conflict as a constant feature of society, places it on a static rather than a dynamic base. Second, his rejection of Marxian utopianism in the process of streamlining Marxian theory removes one of the advantages Marxian theory has: its use as a predictive tool.

In many ways, Dahrendorf has not only streamlined Marxian theory, but has shifted it from the radical side of social theory which strives to alleviate the inequality of modern societies into the conservative side of social theory, which seeks order in society. As Parsons sees social inequality as endemic and necessary to society, so Dahrendorf concedes its immortality. As class conflict is a permanent feature of society, so also is the inequality which ingenders it.

If Parsons' theory of social change as differential evolution is simplistic, so is Dahrendorf's theory which sees all social change as conflict. Not all social conflict has only two sides. For example while the Russian Revolution in one sense provides a dialectical struggle between the Czar's government and the revolutionaries, it is inadequate to explain the free-for-all which eventually broke out among the revolutionary groups after the Czar was overthrown.

Finally, Dahrendorf's axiom that structural theory and conflict theory are mutually antithetical, though mutually necessary ways to explain society suggests a "priciple of social indeterminacy" which is not self-evident, as Dahrendorf believes. As Heisenberg's principle of indeterminacy states that it is impossible to measure the velocity and position of a molecule simultaneously, so Dahrendorf suggests that a theory which could examine social structure and social change simultaneously is equally impossible. While Heisenberg's principle has stood the test of time, it is easy to carry analogous concepts too far. Societies are not molecules, any more than they are machines or some kind of animal.

While it is true that the attempts made so far to explain social change and structure together (notably by Neil Smelser) (27) suggest that such a possibility will be difficult to achieve, if at all, difficulty in and of itself does not serve as proof that is impossible.

The nature of the difficulty of combining structural and social change analysis into a single theory suggests that conceptual limits are built into the communication system of the social sciences. There are limits to the power of the written word, and to the conceptual and retentive capacities of the human mind.

Written communication imposes a unidimensional limitation on the presentation of social theory. Written communication is linear; concepts translated into written words are forced to arrange themselves along their

RALF DAHRENDORF

Ralf Dahrendorf sees social theory as "Janus-headed", on one side providing a structural conception of society, and on the other a vision of social conflict and change. (18) It is not Dahrendorf's intention to replace structural-functional theory so much as it is to supplement it with a theory to account for social change. (19) For such a theory he turns to Marxism which he radically alters to make it more useful as a heuristic device to analyze social conflict in contemporary post-industrial society. He criticizes both Marx and Parsons as utopians: Parsons for maintaining a "best of all possible worlds" view of the present; Marx for holding a utopian vision of the future. Dahrendorf rejects the Marxian model of social evolution through a series of revolutions to a classless utopia. (20) Nor does Dahrendorf find use for Marx's concept of class related to the means of production. (21) He replaces it with a concept of class which is tied to "power relationships" and to a dialectical model of conflict between those who hold a disproportionate share of power within any given social situation and those who do not.(22) Class and conflict are interdependent terms. There is no class without conflict. This point is crucial for Dahrendorf's theory, and he goes to great lengths to emphasize it.

He also goes to great lengths to clearly distinguish his concept of class from the concept of stratum. Strata implies hierarcially-arranged structural relationships, interdependence and order, qualities which Dahrendorf wants to keep strictly separate from his concept of class.(23)

Dahrendorf greatly broadens Marx's concept of conflict. Marx confined the concept of conflict to social and political revolution; Dahrendorf broadens it to include revolution as one end of a spectrum of behavior which extends to include discussion and arbitration on the other end.(24) In turn, this specturm of conflict behavior corresponds to a continuum of conflict outcomes, ranging from conflict repression on one end through various forms of conflict regulation to conflict resolution on the other. In actuality, conflict regulation is the only outcome possible; repression and resolution are pure states which are "sociologically meaningless".(25)

Finally, though Dahrendorf rejects the possibility of developing social predictions from patterns of social conflict, he does suggest that there is a trend in the continuing process of social conflict toward less violence (conflict intensity) through the development of increasing numbers of social mechanisms for regulating conflict.(26)

A Critique Of Dahrendorf's Conflict Theory :

Dahrendorf is guilty of many of the shortcomings he finds in Marx and in structural-functional theory. While he criticizes Parsons for failing to provide a dynamic vision of society, he loses sight of the fact that his own

TABLE NO. 2

THE PARSONIAN VISION OF THE PROCESS OF MODERN HISTORICAL DEVELOPMENT IN THE WESTERN WORLD

Stage of Development	Evolutionary Universal	Process of Differentiation	Dialactical Elements	Synthesis	Action Groups
Primary Stage: ("Premodern Europe")	Emergence of Money & Market Systems	Separation of the economy from the political and societal community	Northern city states & Italian city state	England and France	"Urban Nobility (Upper Middle class)
Seventeenth Century: "The Religious Revolution".	Universalistic legal systems	Separation of the societal community from the government	France and Holland	England	Protestant bourgeoise & dissident religious groups
Nineteenth Century: "The Democratic Revolution". (and Industrial Revolution).	Bureaucratic organization & Democratic system of government.	Differentiation of the polity from the societal community	Britain and France	United States	Workers
Twentieth Century: The Educational Revolution".		Differentiation of the societal community from the values system.	United States & ??	???	Students

This chart is constructed from the text of **THE SYSTEM OF MODERN SOCIETIES.** The processes of differentiation are simplified and in actuality the process fully illustrated would involve differentiation from each of the previously defined elements of the society. The third stage is the least clearly articulated stage in Parsons' theory of development and does show the redundancies illustrated when compared to the second stage. While Parsons lists four evolutionary universals, they are not congruent with the stages of development.

If the necessity of a four-fold model of social change and a four-epoch sequence of historical development is eliminated, what remains is a model of social change of limited applicability. For instance, there is nothing within Parsons' theory which precludes the possibility of the degredation of a social system back to a more undifferentiated state.

In fact, Parsons believes that this is exactly what occured during the Feudal Period. (13) While the Feudal Period lies beyond the boundaries wherein Parsons' historical model applies, this raises the question of just where his boundaries do lie. Parsons does not clearly define any systematic limits to the applicability of his historical model.

Within his theory of differentiation, Parsons introduces a dialectical model of change. This I believe is a development of his concept of "Vested interests" and "Social change proceeding against resistance" which he introduced in *The Social System*. (14) In good Hegelian style, the synthesis of one period becomes one of the antithetical elements of the next. Hence, England, the "synthesis" of the first revolution, becomes one of the antithetical elements of the next, whose "synthesis" is the United States. At this stage, Parsons balks at the implications of his own dialectical logic which would dictate that the United States is presently one the pair of antithetical elements. Parsons refuses to speculate upon this point, failing to openly identify the United States' opposite in the dialectic (though he hints it might be the Soviet Union). Even less, he avoids any speculation upon the eventual synthesis. His dialectic currently places the United States in the position of being the most advanced society, but it will have to be violated if it is remain so.

Finally, Parsons' model of change ultimately implies a lapse back into a static model. In his essay "Evolutionary Universals in Society", Parsons states that the process of differentiation within a system increases its adaptability. (15) If this principle is applied to the current version of differentiation which Parsons has incorporated into his structural-functional theory, it predicts a "finished" stage with a society containing four fully-developed, autonomous, and inter-dependent subsystems, with an adaptive capacity so broad as to preclude the possibility of further critical system strain, and hence, further system transformation. Such a society would in no way resemble Marx's classless utopia. Parsons believes that an "intensive drive" for the total abolition of systems of social stratification would "likely shatter society into an indefinite number of truly 'primitive' small communities". (16) Rather than egalitarianism, the completion of the historical process outlined in *The System of Modern Societies* sees the replacement of an "ascriptive hierarchy" for a "functional" one, the legitimated result of a "Competitive educational process". (17) Parsons' utopian vision recalls Hamilton's "aristocracy of ability", not Marx's classless society.

dialectical struggle, though he suggests that it might be between the United States and the Soviet Union. (9) Both societies have developed systems of mass education (the crucial development of the current age), although Parsons has kept the Soviet Union beyond his definitional boundary of Western Civilization. He makes a cautious sort of prediction that the present "search for societal community" is the focus of the current evolutional process........ one whose completion is still a century or more away. (10) The symptom of societal strain resulting from this process in contemporary societies is intellectual alienation, a result of the weakening of community ties and increased geographic mobility. (11)

A Critique of Parsons' Change Theory:

The fundamental criticism of Parsons applies not only to his theory of social change, but to his entire intellectual style. The core of Parsons' thought remains what was begun in *The Structure of Social Action* and fully developed in the *Social System*. Throughout, Parsons' logic rests upon allegory and symmetry, and is limited by it. Viewing society as a system analogous to a biological system, and deciding that this homeostatic system operates in a four-function manner, it follows, for Parsons, that there must be four basic structural subsystems, four forms of social evolution, and four corresponding historical stages. Whatever is gained in logical symmetry is lost in empirical applicability.

Granting that Parsons' historical exposition outlined in *The System of Modern Societies* is sketchy and far from complete, his insistence upon a four-phase model of historical development follows the dictates of symmetry rather than any close congruence with historical fact. (12)

TABLE NO. 1
THE PARSONIAN SOCIAL SYSTEM

Subsystems	Structural Components	Aspects of the Developmental Process	Primary Function
Societal Community	Norms	Inclusion	Integration
Pattern Maintenance or Fiduciary	Values	Value Generalization	Pattern Maintenance
Polity	Collectiveties	Differentiation	Goal Attainment
Economy	Roles	Adaptive Upgrading	Adaptation

From: THE SYSTEM OF MODERN SOCIETIES, P.11.

more clearly defined. "Adaptive upgrading" is the process of evolutional development in the economic sub-systems. "It is the process by which a wider range of resources is made available to social units, so that their functioning can be freed from some of the restrictions on its predecessors." (3) Parsons would consider the development of mass-production techniques, mechanization, and automation as examples of adaptive upgrading. "Inclusion" is the process of differentiation applied to systems of social norms. Specifically, this means the limitation and redefinition of social norms associated with a given role or social institution and the reallocation and creation of new social norms for a new role or institution. "Value generalization" is the process of redefining value systems to a higher level of generalization so as to enable them to encompass a broader number of social situations. Simply put, this is the process of redefining values or principles in more abstract, less particularized terminology and concepts." (4)

Having established this four-fold model of differentiation, Parsons devotes the major portion of his book to an historical exposition of this process of change as it applied to Western civilization since the Middle Ages. Maintaining the symmetry of a four-fold process of differentiation, Parsons outlines a four-age sequence of historical development. While Parsons' four-fold model of social change infers that each of these ages involves four phases of development, he only touches upon each of them except for what he considers the crucial differential process in each age. (5) While these crucial aspects recall his "evolutionary universals" from an earlier essay, they are not congruent with them. (6) Parsons centres his attention on three "revolutions" in the history of modern Western Civilization: a "religious" revolution in the seventeenth century, a "democratic" revolution in the nineteenth century, and an "educational" revolution in the twentieth. The first leads to a separation of the societal community from the state, the second, the separation of the polity from the state and societal community, while the last (currently underway) is the process of separation of the values subsystem from the societal community.

Each of these critical phases of subsystem differentiation Parsons places within a dialectical framework. In the "religious revolution", the process of differentiation involved the emergence of a distinct subsystem of norms (legal systems) through a "thesis-antithesis" development of the societies of France and Holland, with the "synthesis" emerging in English society. (7)

In the second period, the dialectical struggle occurs between Great Britain and revolutionary France, with the United States representing the "democratic" synthesis. (8) Parsons does not overtly develop the current

RALF DAHRENDORF, TALCOTT PARSONS, AND BEYOND : TOWARD A THEORY OF STRUCTURAL - FUNCTIONAL CHANGE.

Y. Haddad*

This article is an examination of the theories of social change of Talcott Parsons and Ralf Dahrendorf. These two theorists were chosen as representatives of two strongly polarized schools of thought: integrationist and conflict theorists. Among the issues which divide these two groups of social theorists, their views on social change are at the core of their differences. This article has two purposes: to examine and criticize the respective theories of social change of Talcott Parsons and Ralf Dahrendorf, and second to examine the possibilities of a synthesis of these two schools of thought.

TALCOTT PARSONS

The discussion in this section will focus upon Talcott Parsons' work, *The System of Modern Societies.* (1) This is the culmination of Parsons' increasing attention to problems of change in the last decade, and represents his first effort to formally integrate a theory of change within the larger body of his structural - functional theory.

Parsons has developed his theory of social change from Emile Durkheim's concept of differentiation. Durkheim's conception of social change as an evolutional process of increasing social complexity and interdependence is congenial to Parsons' own conception of societies as interdependent systems. Parsons has taken Durkheim's concept and made it more detailed and congruent with the design of his structural - functional theory. As his social system is organized around a four-old structural and functional design, so his concept of differentiation has four concepts. This conception is best seen by using a comparative table rather than verbal description (see table 1).

Parsons defines differentiation in several ways: as a collective term, synonymous with another term he uses interchangeably with it- "progressive evolution"; in a more particular sense as "the division of a unit or structure in a social system that differs in their characteristics and functional significance for the system" (2); and last, as the particular evolutional process of the polity sub-system. His other three terms are

* Professor of Sociology at Kuwait University.

[7]J.C. Hurewitz, *Diplomacy in the Near and Middle East: A Documentary Record: 1914-1956* (New York: D. Van Nostrand Co., Inc., 1958), Vol.II, p. 235.

[8]Richard Stevens, *American Zionism and U.S. Foreign Policy* (New York: Pageart Press, 1962), p. viii.

[9]Lilienthal, p. 38.

[10]Stevens, p. 127.

[11]*Ibid.*, p. 125.

[12]Nadar Sufran, *The United States and Israel* (Cambridge: Harvard University Press, 1963), p. 3.

[13]William Eddy, *FDR Meets Ibn Sand* (New York: American Friends of the Middle East, 1954), p. 36

[14]*The Falk Project for Economic Research in Israel: A Ten Year Report* (Jerusalem: F.P.E.R.I., 1963), pp. 50-51.

[15]Public Law 87-195, Part II, Sec. 501.

[16]Public Law 87-195, Part II, Sec. 502B.

[17]Public Law 92-226, Part II, Sec. 511.

[18]Lilienthal, p. 763.

[19]Elmer Berger, *An Analysis of the Zionist Jewish Agency Structure* (New York: American Council for Judaism, 1963), p. 34

[20]*Ibid.*, p. 24.

[21]See the budget of NEW and HUD for February 1979.

[22]For more information on Economic Development in Israel, see: *American-Israel Economic Horizons*, Vol. XXIX, No. 2-4 (New York: American Israel Chamber of Commerce and Industry, 1978), p. 52.

[23]For more information, see: Public Law 87-195, Part II, Sec, 501 and Sec. 502B.

*

Chart 3

Amount of Aid waived to Israel in Millions of Dollars

Year		Total of Grants
1974	$	3047.6
1975	$	712.0
1976	$	2243.6
Transitional Quarter	$	276.3
1977	$	1779.6
1978	$	1830.0
Total	$	10889.1

Overall Total of original Grants during the period between 1949-78 reached $ 6,117.3 million.

Source: U.S. Overseas Loans and Grants, March 1978.

FOOTNOTES

[1]Leonard Stein, *The Balfour Declaration* (New York: Simon and Schuster, Inc., 1961), p. 548.

"His Majesty's Government views with the favor the establishment in Palestine of a national home for the Jewish people, and will use their best endeavours to facilitate the achievement of this object, its being clearly understood that nothing shall be done which may prejudice the civil and religious rights of the existing non-Jewish communities in Palestine, or the right and political status enjoyed by Jews in any other country."

[2]W.F. Abboushi, "The Road to Rebellion," *Journal of Palestine Studies*, Vol. VI, No. 3 (Spring 1977), p. 33.

[3]Assa'd Abdul-Rahman, *U.S. and West German Aid to Israel* (Beirut: Palestine Research Center, 1966), p. 6.

[4]Noble Frankland, ed., *Document on International Affairs, 1957* (London: Oxford University Press, 1960), p. 233.

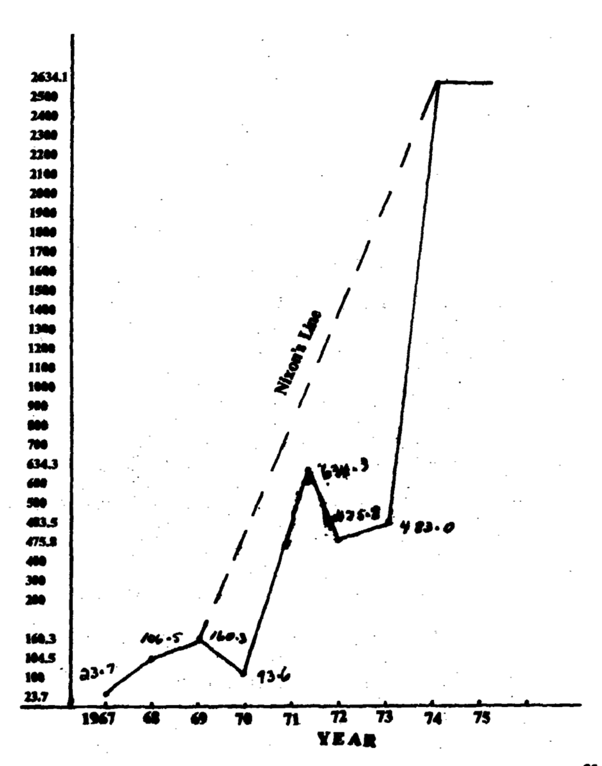
[5]Alfred Lilienthal, *The Zionist Connection* (New York: Dodd and Mead Co., 1978), p. 33.

[6]*Ibid*, p. 42.

Chart 2

AMERICAN AID TO ISRAEL DURING THE NIXON ADMINISTRATION

1968-1975



B. Indirect Aid ★

Year	Source			Amount
1948-1975	Private Institutions		$	3,363.0
1976			$	470.0
1977			$	465.0
		Total	$	4,298.0
1948-1975	Private Individuals		$	2,301.0
1976			$	538.0
1977			$	460.0
		Total	$	3,299.0
1948-1975	Israeli Bonds		$	2,611.0
1976			$	264.0
1977			$	282.0
		Total	$	3,517.0

Overall Total $ 10,754.0

Total of American Aid (Direct and Indirect): $ 23,569.5

*Source: Alfred Lilienthal, *The Zionist Connection* (New York: Dodd and Mead Co., 1978), p. 763.

American Aid to Israel in Millions of Dollars

A. Direct Aid*	FY 49-64	FY 65	FY 66	FY 67	FY 68	FY 69	FY 70	FY 71
Security Supporting Assistance	-	-	-	-	-	-	-	-
Foreign Military Sales Credit	27.4	12.9	90.0	7.0	25.0	85.0	30.0	545.0
AID Housing Guarantee	-	-	-	-	-	-	-	-
Immigrant Assistance	-	-	-	-	-	-	-	-
Total Assistance:	1,005.4	65.1	126.8	23.7	106.5	160.3	93.6	634.3
(Grants)	367.8	0.5	0.9	1.6	6.5	0.6	12.9	2.8
(Loans)	637.6	64.6	125.9	22.1	100.0	159.7	80.7	631.5

*Source: U.S. Overseas Loans and Grants, March 1978

Chart 1

American Aid to Israel in Millions of Dollars

	FY 72	*FY 73*	*FY 74*	*FY 75*	*FY 76*	*TQ 76*	*FY 77*	*FY 78*	*Total FY 49 - FY 78*
Security Supporting Assistance	50.0	50.0	50.0	324.5	700.0	75.0	735.0	785.0	2,769.5
Foreign Military Sales Credit	300.0	300.0	2,482.7	300.0	1,500.0	200.0	1,000.0	1,000.0	7,905.0
AID Housing Guarantee	50.0	-	25.0	25.0	25.0	-	25.0	25.0	175.0
Immigrant Assistance	2.0	49.0	36.5	40.0	15.0	-	15.0	20.0	177.5
Total Assistance:	475.8	483.0	2,634.1	756.7	2,339.9	285.8	1,787.9	1,837.0+	12,815.5
(Grants)	58.0	104.3	1,589.9	487.0	1,243.6	151.3	1,009.6	1,080.0+	6,117.3
(Loans)	417.8	378.7	1,044.2	269.7	1,096.3	134.5	778.3	757.0+	6,698.2

Prior to 1967, America heavily financed Israel and helped her to build her industrial base on the land which was seized by force from the Palestinians in 1948. In 1967 and thereafter, the United States supplied Israel with both economic and military aid which enabled her to absorb the newly occupied Arab territories and to humiliate the Arab masses. The American military equipment furnished to Israel exceeded the required amount to keep the balance of power in the region. Instead, Israel took a very early lead over individual Arab states. In addition, Israel often violated the intended nature of the Foreign Assistance Act,[23] that is, by being "defensive", and she used her American acquired force to bomb civilians and to expand at the expense of other nations, such as Lebanon. Israel's American acquired force also enabled her to stand against the resolutions of all the international forums which call for the return of the uprooted Palestinians to their properties and to exercize their right of self-determination.

The donations/contributions made available to Israel by the Zionist groups of America and through direct American aid during the period between 1949-78 totaled $23,569.5 million. This enabled Israel to create new settlements on the Arab occupied land which is contrary to the official position of the United States Government, which considers such an act illegal.* Also, these donations/contributions and direct American aid, which totaled $117.5 million, aided Israel in ingathering the Jews into Palestine through financing 2/3 of the expense of such activities. Any immigrant coming to the Jewish State, in actuality, takes the place of a Palestinian Arab. Furthermore, stripping a Jew of his nationality and finding a way to carry him to settle in Palestine cannot be considered a humanitarian act. Rather, it is a political design which requires territorial expansion and the use of constant force, and in no way can be considered a humanitarian one.

Thus, American aid to Israel is the backbone for Israel's actions in the region. It is not based on moral prdinciples or humanitarian considerations. Instead, Israel's actions and American aid serve as an inseparable instrument to suppress the Arab masses and to suppress any development toward the achievement of a progressive change in the region.

In general, one could argue that the gain of the United States from its imperialistic policy in the region is minimal. But, the cost in terms of relations with the Arab masses and in domestic terms is so great.

---

*American direct aid to Israel for the purpose of Housing Development during the period between 1972-78 totaled $175.0 million.

expand at the expense of the Arab people through the use of American support.

The massive American support, direct and indirect, enables Israel to carry out such roles and motives with no exception. Without American aid, Israel would be in no position to maintain its military grasp over Arab territories, to build settlements, to expand militarily, and to attract new immigrants.

Looking back at the American objectives in the Middle East, the United States succeeded in preserving a strong Israel, but she failed in her efforts to deradicalize the Arab World, to protect American interests, and to curb Russian influence in the region.

Therefore, the main winner of this "Patron-Client" relationship is Israel. The United States is footing the bill for Israel to achieve her objectives at the expense of American interests in the area, i.e., the nationalization of American oil companies. America is not only gaining the animosity of the Arab masses in practicing such imperialist policies, it is also costing her in domestic terms, a yearly expenditure of over $10 for every individual in America. What the United States gives to Israel in one year could come close to solving the desperate financial problems of America's floundering cities*, or it could pay for the following proposed programmes: student and institutional support in higher education, health research and health training projects, and urban renewal.[21]

American aid (direct and indirect) to Israel during the period between 1949-1978 amounted to $23,569.5 million. Assuming that the average number of Jewish inhabitants in Israel during this period was 2.5 million, the total amount received by each individual would come to $9,427.8. On the other hand, assuming that the average population of the United States was 210 million during the same period, each individual would be paying a total amount of $112.2. For the last four years, 1974-1977, direct American aid to Israel consecutively amounted to 29%, 7%, 22%, and 18% of the total Israeli GNP.[22]

The above simple calculations indicate the significance and the extent on which the Jewish state depends on the United States for aid. Without American aid, the Jewish state will be forced to cut back around 25% of her programmes.

V Conclusion

American policy toward the Palestine Question is imperialistic in nature. Since the creation of Israel, America has acted as a partner of the Jewish state.

*For more information, see N.Y.C. Municipal Annual Report, November 17, 1978.

organizations are involved in political activities, settling immigrants, building settlements, etc., which violates the nature of their contracts with the American government. That is, the basis on which such organizations were granted tax-deductible status by the American authorities depended on their pledge to engage in humanitarian and charitable activities.

C. The Political Impact of the "Patron-Client" Relationship

The previously mentioned figures reflect, to a great extent, the true patterns of the "Patron-Client" relationship which ties the two countries (The Jewish State and America) together. Both forces maintain separate interests and motives, but they share in common one ultimate goal which is the suppression of the Arab masses and the continued exploitation of their resources.

American motives in the Middle East can be explained by the following objectives:

1. To preserve the Jewish State through the establishment of a balance of power between Israel and the Arab states.
2. To confront Arab progressive forces, through maintaining a strong Israel which will be able to deal with whenever confrontation is necessary.
3. To protect American interest in the region, especially in the Arab oil-producing states. This would also include the protection of its clients in the region through the involvement of Israel, i.e., the assistance given to King Hussein in 1970 in his drive against the Palestinians.
4. To curb Soviet influence in the region through the creation of a form of alliance between a strong Israel and reactionary Arabs, i.e., Saudi Arabia, Egypt, Oman, and Sudan.

On the other hand, Zionist objectives in the area can be summarized as follows:

1. Ingatherment of all Jews into the Promised land.
2. Confiscation of Arab land and the establishment of Jewish settlements on it.
3. The establishment of a pure Jewish state in the region (Greater Israel).
4. Eventual control of the Arab's vast resources and cheap labor.

Thus, the role and motives of the United States indicate a strong desire to control the Arab World through the maintenance of a strong Israel. Furthermore, the role and motives of Israel suggest that its real desire is to

Since 1967 Israel has followed a "buying time" diplomacy in settling these territories, aiming at converting its grasp over them into a de facto and, through the use of force, later into a de Jure.

So, in order for the government to carry out its plans, it needs all the money it can obtain from abroad. Thus, the contributions of Zionist groups and individuals in the United States are very vital to achieve the aims of the Jewish State.

In return for their contributions/donations, the Zionist agencies were given tremendous power through an agreement signed with the Israeli Government in 1954. This agreement, known as the "Covenant", defines the functions of the Jewish Agency in the following areas: immigration, agriculture investment, cultural activities, and finance. The nature of such activities is a type of governmental function. However, in Israel, the Jewish Agency assumes such responsibilities and operates as a state-within-a-state by acting as the international branch of the Israel government with a broad spectrum of domestic activities.

The agreement between Israel and the Jewish Agency also calls for "taxing the Disapora". This campaign of taxing Jews around the world is considered in the United States to be similar to that of the Red Cross and is conducted under the United Jewish Appeal (UJA). Thus, the money collected in America is considered charitable and tax-deductible.

The law of "taxing the Disapora" came into being because the American Jews chose not to respond to the "call of aliyah", which means the "ingathering" to Israel. They have the "collective duty" to "assist the state of Israel" in its major concerns, such as colonization, economic development, and national security.[20] The prosperous American Jewish Community chose not to respond to the call of "ingathering" in the promised land, but they responded generously to the military and economic needs of the Jewish State.

Another important function of the Jewish Agency is to facilitate Jewish immigration into Palestine. Until the 1967 War, the Israeli government covered about fifty percent of the cost of the Agency's programme to attract new settlers, but after 1967, the Agency took over 2/3 of the total cost of their programme. The Jewish Agency operates an independent annual budget which is approximately $500 million. The U.S., during the period between 1972-78, contributed $117.5 million for the same purpose.

This governmental marriage between the Israeli Government and the Jewish Agency and other Zionist American organizations raises the question of the legality of such a marriage, especially since these

starting from 1974. Thus, the amount waived by such an act during the period from 1974-1978 amounted to $10889.1 million, of which $5364.5 million was in military grants and $286.9 million was in economic grants.*

The available information indicated that the amount of Israeli repayment on its loans previously mentioned totaled $1355.1 million.

The other channel through which Israel is receiving a considerable amount of aid from the United States is through an indirect channel, which means through the contributions of American Zionist organizations and individuals.

B. Indirect Aid: The Aid of Zionist Organizations and Individuals.

One of the major instruments in providing American aid and vital solidarity to Israel is the Zionist establishment in the United States. This establishment consists of various Zionist groups, such as the United Jewish Appeal (UJA), the Zionist Organization of America (ZOA), the U.S. Office of the International Zionist Executive, which is known as the Jewish Agency for Israel, and many others.

These agencies are understood to represent a multi-billion dollar business. They draw a membership of 750,000 out of 6 million Jews. In most cases, these agencies are registered with the Justice Department under the requirements of the Foreign Agents Registration Act of 1938.

The total amount of donations channeled to Israel after its creation in 1948 has reached $10.754 billion. This total is the sum of the donations of private institutions ($4.298 billion) and the donations of private individuals ($3.299). This total also includes the sale of Israeli Bonds in America ($3.157).[18]

The donations of private institutions and individuals, and the sale of Israel bonds are essential to sustain the Jewish State and prevent its ailing economy from collapsing. This has never been more true than now, as the Zionist state is running out of foreign exchange, which is necessary to enable Israel to purchase military supplies from abroad and to meet the increasing expense of maintaining a huge personnel in the armed forces, and to combat the increasing challenge of the Palestinian commandos and the Palestinian inhabitants inside Palestine who are challenging the "legitimacy" of the Zionist grasp over Palestine. The donations are also an important factor in enabling the State to carry out its plans for building settlements on the Arab occupied lands.

*See Chart 3.

In regard to the figures on American aid to Israel during FY-1979, I was unable to trace the right amount due to the lack/unability to obtain the proper official accounts on the subject.

3. A decline in the Arab fighting capabilities, especially after Sadat severed relations with the Soviet Union.

However, the fiscal year of 1976 produced a significant change on all levels. Also, the Middle East was going through various changes; the PLO was recognized as the legitimate representative of the Palestinian people by the United Nations General Assembly, the breakout of the civil war in Lebanon occurred, and Israel became directly involved on the side of the Fascist pro-Western factions. These changes required prompt action by the United States to confront the new situations and to prevent a dramatic change, i.e., a victory of the progressive take-over in Lebanon. This fear inspired the American Government, which is crippled by Congress, to take a direct role in the Lebanese crisis, to increase Israel's share of the pie. In return, Israel's role was to intervene and arm the pro-Western factions to prevent a change in the status quo on the Lebanese scene. Thus, the American administration of President Ford, in 1976, provided Israel with $2339.9 million, of which $990.2 million was in the form of loans and $1268.6 million was in grants, and Israel was also provided with a loan of $81.1 million from the American Export-Import Bank. The total amount designated for military purposes amounted to $2200.0 million, of which $975.0 million was in loans and $1225.0 million was in grants. The economic assistance in the year 1976 totaled $139.9 million.

In the fiscal year of 1977*, Israel was awarded $2073.7 million, of which $878.3 million was in loans and $1185.9 million was in grants. The amount allocated for economic assistance reached $63.7 million, of which $17.8 million was in loans and $45.9 million was in grants. $2010.0 million was given for military aid, of which $870.0 million was in loans and $1140.0 million was in grants, and a loan of $9.5 million was given from the American Export-Import Bank. In 1978, Israel received $1837.0 million in aid, of which $767.0 million was in loans and $1070.0 million was in grants. The military share of assistance during this fiscal year amounted to $1785.0 million, of which $1025.0 million was in grants and $760.0 million was in loans. The economic aid to Israel during the FY-78 amounted to $52.0 million, of which $45.0 million was in grants and $7.0 million was in loans.

The overall amount given to Israel during the period between 1965-1978 was $11,847.7 million, of which $6098.2 million was in loans and $5749.5 million was in grants. The overall amount given to Israel between 1949-1978 was $12,815.5 million, of which $6698.2 million was in loans and $6117.3 million was in grants.

In 1974, Congress enacted Public Law 91-441 which waived, in principle, all American military assistance and other grants to Israel

*Includes the amount of aid received during the Transitional Quarter of 1976 (TQ).

(2) increase the possibility of outbreak escalation of conflict;
(3) prejudice the development of bilateral multilateral arms control arrangements.[17]

During the first period of implementation of the Foreign Assistance Act, 1949-1978, the amount of aid designated to Israel increased to a new record figure of $12,816.5 million. The economic assistance during this period totaled $2142.1 million, of which $1660.3 million was in loans and $481.8 million was in grants. The amount allocated for military aid during this period totaled $10,674.4 million, of which $4832.3 million was in loans and $5482.1 million was in grants. Israel also received $524.2 million in loans from the Export-Import Bank. The significant increase achieved in this period was in the area of military assistance which reached $9582.2 million during the period between 1974-78, of which $3787.7 million was in loans and $5364.5 million was in grants. This significant increase in military aid to Israel, from $137.3 million in total during the period between 1949-67 to $9992.2 million during the period between 1968-78 has come at a time when Israel is continuing its "illegal" occupation of Arab land occupied in 1967. The greatest increase in the era came in 1974 and immediately after the October War of 1973, as the amount allocated to Israel in 1974 totaled $2634.1 million. The main motive behind this significant increase was to enable Israel to defuse the Arab attempt in 1973 to regain their occupied territories. It is also worth noting that American aid to Israel started increasing during the Republican administration of President Nixon.* President Nixon's Secretary of State Kissinger formulated a new policy in relation to the Middle East. This policy advocated the "maintaining" of a military balance between Israel on one side and all Arab states on the other, as a prerequisite for eliminating all possibilities of war. Thus, in order to achieve such a formula, the total amount provided to Israel increased significantly.

In the year 1975, Israel continued to receive a very large amount of American aid ($756.7 million), but it was relatively small in comparison to the previous year. That is, military assistance in that year amounted to $524.5 million, of which $100.0 million was in loans and $424.5 million was in grants. Also, the amount of loans from the American Export-Import Bank declined to $35.7 million. This sharp decline in American aid to Israel could be attributed to the following:

1. Attempts for normalization and negotiations between Israel from one side and Syria and Eyypt from the other, which resulted in the signing of agreements on Sinai and the Golan Heights.
2. No immediate threat to Israel and to the balance of power in the area which was tilted in favor of Israel through the massive support supplied to her during the previous two years.

---

*See Diagram 2.

$508.0 million, mainly in economic assistance ($507.1 million), and the military assistance in this period reached $0.9 million. In addition, the United States provided Israel with a loan totaling $57.5 million from the American Export-Import Bank. The total amount of grants during this period was $258.8 million and the total amount of loans was $306.7 million.

During the period between 1962-1974, the United States was involved with a third phase in its foreign aid programme. This phase came to be known later as the Foreign Assistance Act which is based on clear principles and provides a comprehensive frame of reference, stating that:

> The Congress of the United States reaffirms the policy of the United States to achieve international peace and security through the United Nations so that armed forces shall not be used except for individual or collective self-defense. The Congress hereby finds that the efforts of the United States and other friendly countries to promote peace and security continue to require measures of support based upon the principles of effective self-help and mutual aid. It is the purpose of this part to authorize measures in the common defense against internal and external aggression, including the furnishing of military assistance, it remains the policy of the United States to continue to exert maximum efforts to achieve universal control of weapons of mass destruction and universal regulation and reduction of armaments, including armed forces, under adequate safeguards to protect complying countries against violation and invasion.[15]

Furthermore, the act specified that "defense articles and services" shall be provided solely for internal security, legitimate self-defense, and participation in arrangements designed to maintain or restore international peace and security

The act also put restricitions on aid to countries which do not "conform" to the "purposes" and "principles" of the Charter of the United Nations or which are involved "in a consistent pattern of gross violations of internationally organized human rights, including torture or cruel, inhuman or degrading treatment or punishment; prolonged detention without charges; or other flagrant denials of the right to life, liberty, and the security of the person."[16] Israel's treatment of Palestinian Arabs in the occupied territories proved otherwise.

An amended Foreign Assistance Act of 1971 added additional qualifications on the terms of military aid to foreign countries, stating that:

> Decisions to furnish military assistance under this part shall take into account whether such assistance will:
>
> (1) contribute to an arms race;

Israel's position vis-a-vis the Arabs, the roles of France and Great Britain will only be dealt with briefly. However, it is important to bear in mind the importance of their roles, especially during the Suez War in 1956.

From its very inception, Israel was solely dependent on Great Britain and France for its supply of military equipment. She was also dependent on the financial support of the United States to maintain a viable economy. "Economically speaking, Israel is a highly artificial state. Despite phenomenal achievements and monetary investment on a relatively considerable scale, Israel is farther from earning her own living than any other contemporary state. She cannot continue indefinitely to plan for the future on the basis of adequate support from public and private sources in the United States and elsewhere abroad."[14]

A. Direct Aid: Governmental Assistance to Israel 1947-1977

American aid to Israel is channeled through various means, but two are of importance for the purpose of this study. First of all, direct aid offered by the United States Government and, secondly, indirect aid emanating from two sources: (1) aid from Zionist American institutions and organizations, and (2) aid from American citizens who participate in campaigns for donation and from the selling of Israel bonds.*

Up to 1967, Israel's armed forces were mainly equipped with French and British-made equipment, which was supplied either on credit or on long-term loans at low interest terms.

Therefore, the role of the United States' prior to 1967 came to concentrate on assistance of an economic nature. The American government designed, through negotiations with Israel, a plan for direct economic aid. The negotiations took place within a few days of the establishment of the Jewish State. These negotiations resulted in granting Israel a $100 million loan for development projects which were industrial in nature, and President Truman announced his approval in a letter dated November 29, 1948, to Weisman, President of the World Zionist Movement. Another loan of this nature was granted to Israel in 1950, and it amounted to $50 million. At this point, it is interesting to note that the overall direct American aid to Israel in the period between 1948-1952, known as the Marshall Plan period, had been as low as $86.5 million. The nature of this aid varied and it can be broken down into the following: 63.7 million granted in aid, $22.7 million granted in the form of food for peace, $0.1 million granted in other forms, and a separate loan from the American Export-Import Bank totaling $35.0 million. However, in the period between 1953-1961, the Mutual Security Act period, the figure rose to over

*See Charts 1: Amount of Direct and Indirect Aid to Israel.

The sudden death of President Roosevelt in 1945 left the Zionist Movement with an easy challenge, as the new president, Truman, was less sophisticated in international affairs and "was troubled by the plight of the Jewish people in Europe."[10] The Zionist Movement, regardless of the change, was ready to deal with the new President, to lead him to accept the Zionist demands.[11]

Despite the opposition to the establishment of a Jewish state in Palestine expressed by the State Department, Truman maneuvered to fill the "vacuum" resulting from the British withdrawal and the termination of the Mandate over Palestine. President Truman became convinced by the Zionist argument of the necessity of a Jewish state in Palestine. "American pressure on Britain immediately after the end of the Second World War was crucial in compelling her to bring the whole Palestine Question before the U.N. in 1947. '..... American support was decisive in winning the decision of the organization in favor of partitioning Palestine between a Jewish and an Arab state."[12] This conviction was a clear example of President Truman's desire to gain the support of the Zionist groups in America in his attempt to gain re-election for the second term. In response to pressure from the Secretaries of State and Defense on him to reconsider his stand on the establishment of a Jewish state in Palestine, President Truman argued that, "I'm sorry, gentlemen, but I have to answer to hundreds of thousands who are anxious for the success of Zionism. I do not have hundreds of thousands of Arabs among my constituents."[13]

In 1947, the United Nations issued resolution 181, which called for the establishment of a Jewish state on approximately 60% of the total area of Palestine. This decision was made without the consent of, or consultation with, the people of Palestine and, thus, the U.N. resolution is considered to be the only label of legitimacy the Jewish state has. The partition plan which was adopted by the U.N. marked a clear victory for the forces of the "old" and "new" imperialism in their new joint venture in the region. As soon as the "independence" of the Jewish state was proclaimed, the imperialist powers (England, France and the United States) came to the aid of their client, Israel.

IV American Aid to Israel, 1949-1977*

Foreign aid played an important role in the survival of the Jewish state. France, Great Britain, and the United States adequately carried out their responsibilities toward that state. Without the direct support of these nations, Israel would not have been in a position to carry out its expansionist policy to any degree in the Middle East.

Since the purpose of this paper is to study the effect of America aid on

*See enclosed official documents in Charts 1 and 2

aid on the position of Israel vis-a-vis the Palestine Question.

III General Situation Prior to the Creation of Israel in 1948

The era between 1922-1948 witnessed an intensive and increasing Palestinian struggle against the British Mandate Authority.

During that era, England used a pacifying approach to please both Palestinian Arab and Jews. On one hand, they implemented an open door policy to allow new Jewish settlers to settle and acquire property in Palestine (the Jewish population had more than quadrupled from 1917-1948 due to immigration), but on the other hand, they issued three white papers to restrict the influx of Jewish settlers. The Palestinian reaction to the British double-standard policy in Palestine came in the form of intensive demonstrations and open rebellion. During 1936-39, "A virtual state of war continued for three years; even exiling Arab leaders to the Seychelles did not halt it."[5]

In the early 1940's, the situation in Palestine tilted clearly in favor of the Zionist Movement as England was ready to terminate its mandate over Palestine after creating the necessary conditions for the establishment of a Jewish State. The Zionist Movement also secured a favourable shift in the position of President Roosevelt and later of President Truman, despite the opposition of the State Department.[6]

In 1942, the World Zionist Movement declared the Biltmore Programme, in which the term "the establishment of a state in Palestine" was used, to describe the Zionists "new" intentions instead of a home in Palestine.[7]

Recognizing that the center of power in World politics has shifted from the "old"powers to the "new" power, the United States the Zionist movement has shifted its center and activities from London to Washington. "The full force of Political Zionism had come to be concentrated in the U.S. since Britain had proved intractable. It was evident that only the militant leadership of American Zionism could weight the scales in favor of the Zionist move."[8]

In 1944, a new development occurred when the Republican and Democratic parties adopted the demands of the Zionist Movement in their platforms. "Under the impact of the Zionist Biltmore Declaration, the Democratic plank spoke of 'a free and democratic Jewish commonwealth' in Palestine. The Republicans used the phraseology 'a free and democratic commonwealth,' but Governor Thomas Dewey in the campaign had unmistakably indicated that such a commonwealth was to be a Jewish one."[9]

The old imperialist powers reacted to the demands of the oppressed people in two basic manners: refusal to consent to liberation, self-determination, and independence, and refusal to grant the colonized nations complete political independence. In general, the old imperial powers reacted against the demands of the oppressed people by setting up superficial political independence by means of "puppet governments", i.e., the government of King Abdullah in Trans-Jordan and the creation of a sectarian political system in Lebanon. In addition, they harshly suppressed the uprising of the colonized people as in the case of the people in Palestine during the 1930's.

The establishment of "puppet governments" enabled the great powers to continue their dominance over the new nations in the following manners:

1. Economic and military aid.
2. Training and commanding the armed forces.
3. Training the Civil Service System (The Bureaucracy).
4. Complete control over the trade operations--the trade of the new nation states was completely linked to the economy of the mother country.

The above mentioned factors enabled the old imperial countries (the Motherland) to control the policy-making of the new nation states. Thus, the "puppet governments" were subservient to the imperial powers, and served their interests, largely at the expense of the "national interest" and aspirations of the colonized people--in this case the Arab masses.

In joining ranks to exploit and suppress the masses, the "old" imperial powers gave way to the "new" ones on account of military and economic strength. But, the "new" imperial powers would carry out the same old functions, as in the case of the role of the United States in the Middle East, although ".... under a new guise and by means of revised procedures."[3]

The role that the United States has played, and is still playing in the Middle East (after the decline in influence of the "old" imperial powers), presents the best example of the relationship between the "old" and the "new" imperialist powers.

The American imperialist policy in the Middle East was crowned by the Eisenhower Doctrine which advocated the filling of the "vacuum" in the Middle East and "containing" communism in the World.[4] Therefore, the motives of the American involvement in the Middle East in general, and the Palestine dilemma, in particular, were imperialist in nature.

This paper is an attempt to study and analyze the effect of American

American Aid to Israel:

A Patron-Client Relationship

S. Mahmoud*

I Introduction—Historical Background

The relationship between Israel and the United States is unique. The effect and amount of American support to Israel, politically and economically, is immeasurable and unmatched; though there is no formal alliance that binds them together, except for a commitment for the "survival of Israel". Hence, the United States has often made Israel's "needs and wants" the basis for her actions and policies in the Middle East regardless of America's vast interests, moral principles and the officially declared position of the American government in regard to the establishment of settlements on occupied Arab land.

The argument is often made that the creation of Israel on May 15th, 1948 came as repayment for the suffering of the Jews in World War II, when "6 million" Jews were killed at the hands of Nazi Germany. However, this was not the major factor which contributed to the creation of the new Jewish state if one is to take into consideration the fact that the Balfour Declaration, which gave the Jews the right to establish a homeland in Palestine, was issued in 1917, thirteen years before the coming of Hitler to power in Germany[1]. The Balfour Declaration was issued without regard to the demands which were made by the Palestinian people for their freedom and independence. England confronted such demands with harsh measures against the Palestinian people, and the attitudes of Great Britain, at the time, clearly suggested its role in the transfer of Palestine into the hands of the Jews.[2]

II Changes on the International Scene After World War II: Shift in the Position of Imperialist Forces

The era between the two world wars witnessed basic changes on the international scene. These changes were a result of the following: first, the intensive struggle of the oppressed and colonized people resulted in the independence of a large number of small states and second, there was shift in the status and role of big powers, such as Great Britain, France, the United States, and the Soviet Union. Furthermore, the United States came to replace the old imperial powers, such as France in South East Asia, and Great Britain in the Middle East.

---

*Enrolled in the Ph.D. program at the New School for Social Research, New York.

concrete policies. They are the civil servants who are closely identified with a political leader, and act as surveyors of public needs. It is the hope of the Arab masses that their civil servants will capitalize on these factors of strength and utilize their technical competance to promote Arab unity and mobilize the wealth of their nation to achieve the aspiration of 120 million Arabs. There is no question in the mind of any Arab, that they are in a position to influence change at all directions, if they want to, because they are the fountain of ideas about what ought to be done to redress conditions. By functioning as a storehouse of state secrets, they can always withhold from policy makers any information considered to be detrimental to the Arab cause and provide them with fundamental ideas which reinforce the Arab cause.

FOOTNOTES

1) -M.Y Esman, "The Politics of Development Administration" in Montgomery and Siffin, *Approaches to Development: Politics Administration and Change*. New-York: McGraw-Hill, 1966,pp 61.64
2) -Anthony Downs, *Inside Bureaucracy*, Boston, Mass: Little Brown & Co., 1967, P-88
3) -Ralph P. Hummel, *The Bureaucratic Experience*. New-York: St. Martin's Press, 1977, P.27
4) -Peter Burger, Brigitte Berger and Hansfried Kellner, *The Homeless mind Modernization and Consciousness*. New York: Random house, Vintage books 1974, P.47
5) -Max Weber, *Economy and Society: An Outline of Interpretive Sociology* (volumes, edited by Gunther Roth and Clans wittich and translated by Ephraim Fischoff et Al). New-York: Bedminister Press, 1968, PP. 956.1005
6) -Ralph P. Hummel. *The Bureaucratic Experience* New-York: St. Martin's Press, 1977, P.20
7) -For further details on each level see: Ibid; P.3 an P.20
8) -C.E. Black, *The Dynamics of Modernization*. New-York: Harper and Row, 1967, P.27
9) -Ralph P. Hummel, *The Bureaucratic Experience*. New-York: St. Martin's Press, 1977, P.147

decisions favorable to them.

There is no question about the fact that the bureaucrats do not only follow orders from officials and implement policies as they come from the top, they also make them. In fact, the survival of both groups depends on their abilities to co-operate with each other and utilize their strength to preserve their mutual interests and control over the masses. The rulers are undoubtedly, aware of the fact that their civil servants know very well their files, private life, what they want and what they dislike. They count on their technocrats to provide them with accurate information so that they can take wise decisions, avoid the problems of being mislead or deceived and eventually conserve their positions.

In conclusion, we are living in an era of rapid social changes and fast expansion of public services. Each government in the Arab world is involved in the process of determining the types of functions to be undertaken and alternatives to be selected. Such multidimential tasks require the valuable support of governments and leaders who supply the energy and sustain co-operative activities undertaken by civil servants.

It is the theme of this essay that the rulers in the Arab world rely very heavily on the technocrats who provide them with ways and means to act and generate sufficient powers to cope with multidimentional problems. This means, in reality, that the Arab bureaucrats are engaged, not only planning and implementing policies but also in policy making.

What is very fantastic about bureaucracy in the Arab world is its ability to act as a bridge which links the people to the ruling elite. It is up to the bureaucrats to promote public interests, provide continuity in public policy and direct public opinion or mislead, discredit the public sector and undermine the people's confidence in their government.

Unlike other social forces which possess limited strength in a specific sphere of influence, the bureaucrats are present at all levels of state hierarchy, hold the key to all projects of national development and have a great impact on changing social values and goals. They are in a position to channel social forces in any direction they want.

Thus, the fate of rulers and citizens is tied closely to the performance of bureaucrats.

What we are saying, in essence, is that the future of the Arab nation, as a whole, is in the hands of the Arab civil servants. While it is true, in theory, that the will of the people and the leadership are the two supreme authorities in the area of decision making and bureaucrats are merely tools of implementing these decisions in reality, neither the political leaders nor citizens have the time, technical skills and knowledge for proposing

beings who are indispensable to dependent individuals. They become a powerful force, capable of organizing the social life and directing the human beings toward set aims. Slowly but surely, the individuals find themselves powerless and subject to manipulation by outsiders who are authorized to investigate them and ask for any supplementary information if necessary, before any service can be rendered to them. It is in their capacity as legal advisers, technical experts and authoritive officials that they find themselves in advantageous positions when compared with powerless citizens. Thus, the individuals are no longer master of their own fate, and the new patterns of behavior make it easy for technocrats to destroy the integrity of individuals. This tendency seems to confirm what a scholar has suggested once, that modernization must be viewed "as a process that is similtaneously creative and destructive, providing new opportunities and prospects at a high price in human dislocation and suffering". 8

In the fourth place comes the barrier of language which is the main tool for communicating with the people and receiving instructions from above. Undoubtedly, the civil servants rely on the use of impersonal language, which is embodied in structures of institutions. In order to get things done, the Arab masses have no choice but to understand, accurately, the substance of instructions and directions and comply with them because state structures do not work on a personal basis or possess brains to think and study individual cases on their merits. As is the case in every administration in the world, strict instructions from superiors are not subject to mutual agreement and endorsment by the people. After all, the bureaucrats, unlike the political leaders who are normally elected by the voters, are accountable only to the superior in the hierarchy. Thus, the bureaucrats use their special terminology to hide any thing from the public, preserve the secrets of their profession and determine the types of information to be diffused or classified. In this sense, the bureaucracy has proved that, as it differs from society in many ways, it differs also from society in the use of language. 9

In the fifth place comes the big dilemma of politics, which intervenes everywhere in public life. On this level it can be easily detected that competitive pressure groups dominate the political arena, create frictions and put pressure on public officials to yield to their demands. Unlike influential personalities and well organized pressure groups, the public is incapable of establishing a uniform value premise on which to consolidate collective actions and create a public consensus on vital policies of common interests. As organized pressure groups, in addition to bureaucracy itself which constitute a group of professional experts, they are capable of obstructing governmental policies whenever they learn for sure that the political leaders are reluctant to make concessions and take

with their close friends. In addition to preferential treatments, wasting a great deal of time in quarrels, killing time by reading newspapers in office and attending meetings instead of devoting all their energies to rendering services to the public, the bureaucrats in general. and especially in the Arab states which do not have any oil revenue. seem to be dissatified with their monthly fixed salaries which appear to be insufficient for meeting the growing needs and inflation. In this sense. the bureaucrats seem to look for ways of improving their financial income. more than any thing else, even that which comes at the expense of state institutions and leads, eventually, to the spread of corruption and distrust of state civil servants.

In the second place comes the cultural level where each citizen can see, for himself. that there were many functionaries who think of themselves highly and never hesitate to impose their values on other citizens whenever the question of rendering services comes up in any discussion. This tendency stems from the prevailing culture in Arab society which allows individuals, and especially men, to dominate and direct others to do what they want without any arguement or delay. This phenomenon takes place initially in families. then schools. or universities and, eventually, on the level of state institutions. Ostensibly. the supremacy of such strong men in the civil service of the state is to ensure that the work is done in the framework of law and discipline. It is in the interests of citizens not to question the work of experts because the people have not elected or selected them for the positions they occupy.

Futhermore, there is another cultural barrier to rendering services to the Arab masses, that is the bad habit of personalizing any remark to be made about clumsy work. That unwillingness of a large percentage of Arab bureaucrats to let others evaluate and judge their work and eventually, rectify anomalies and make the necessary adjustments. If an observer tries to analyze the behavior and performance of some Arab bureaucrats, he has to come, to the conclusion that a large percentage of the Arab civil servants in the Arab world has no desire or willingness to serve the others, learn from the experience of colleagues and use their gifted skills to accomplish the fixed objectives (as the codes of ethics and public service require) but rather the main concern is ; how to fulfill personal ambitions, remain honorable men and admirable persons.

On the third level comes the psychological gap which separates citizens from their civil servants in public administration. Perhaps the most important point to be mentioned here is the institutionalization of bureaucracy and its aims to act as a technical instrument for mobilizing human energies and resources and directing them toward fixed goals. Once the civil servants possess power, money, legal means to control, and assume their new responsibilities, they are, in fact new types of human

It is in the name of efficiency, impersonalization, rationalization and objectivity that bureaucracy looses its touch with realities and follow the path of dehumanization. In order to achieve its goals, bureauеracy has failed to assert the dominance of substantive needs of the people over the procedural techniques.

While it is true that the tools of bureaucratic control are essential for co-ordinating human activities, achieving rationality and discipline, there is no need to manipulate human beings and tame them so that they get accustomed to lowering their heads when they ask for services and remain dependent on bureaucracy, since the latter, in itself, depends on the mood of its political leaders or superiors.

The new spirit of bureaucracy is based, mainly, on action which is separated from the belief of actors, and the detachment of effect from action is like the detachment of the speaker from what is spoken.(6)

This amounts to reducing the role of bureaucracy to a letter box. In other words, its main concern is not the fate of the people and their problems, but it is rather occupied by receiving instructions from superiors and applying them in the most strict manners.

The apathy of Arab civil servants is derived from their focus on relevent matters to them and ignoring relevent matters which could have a positive impact on the life of all Arab citizens. The effects of such practices can be seen at different levels.(7)

The first one is on the social level where bureaucrats engage themselves in the process of transforming social action into rationally organized action. Being indispensable and specialized in everything in life, the bureaucrats have always attempted to keep every thing under control and reduce conflicts to manageable levels. Their dilemma is that they often look upward to their superiors and render services to the citizens only in the case that their "files" are absolutely complete. Furthermore, they have access to "confidential" information and know all the details about their clients. It is natural that the availibility of data makes every citizen vulnerable to assaults and intimidation. In exceptional cases the bureaucrats, however, can become normal human beings, listen carefully and reason, but only

rather, it may be action, but bureaucray itself can not take official notice of it" 3.

As a result of this tendency and mentality, the bureaucrats are alienated from their society and have been detached from their people. Once they pre-occupy themselves with their reputations, credibility and the determination to withhold power, the question of rendering services to clients becomes irrelevent and it may be considered merely a routine matter.

It is exactly this sort of apathy which makes people resent and deplore the negative attitudes of the Arab civil servants. The disappointed citizens feel that their functionaries do not understand their individual needs and consider them to be merely robots and not human beings.

If one looks at the problems from the point of view of bureaucrats. it would seem that they are, indeed, the most powerful instrument of control in any society and they have to be so in order to preserve their authority and even their raison d'etre. What the people ought to know is the fact that "The bureaucrat is not concerned with the individual in the flesh before him but with his "life". Thus, this bureaucracy is an autonomous world of "papers in motion" or at least is so in principle". 4

In short, the bureaucrats who are the natural product of their society are detached from the people and have their own distinct interests which motivate them to learn how to improve their technical skills and keep every thing under control. Without such managerial control, anarchy would prevail and the credibility and reputation of bureaucrats would be in jeopardy.

However, the question of separate interest should not be considered by itself as the only major obstacle to the process of integration in the Arab world. Perhaps it is quite evident that a conflict of interests is normal in any society. What is abnormal, however, is the artificial barriers between the people and their civil servants.

I am referring, naturally, to the question of social alienation, and in particular, man's social relations which are converted into control relations.(5)

consultation. may not generate any popular support for the authorities and consequently. will have a little impact on the consensus and general agreement on policies acceptable to authorities and their citizens.

In essence. one can not motivate the people and induce them to comply with official rules as well as to appreciate the performance of individuals recruited to render services to them. if what is done has nothing to do with what the people really want. Furthermore, the indifference to citizens and un-willingness to listen to their grievences and find solutions to the problems which hurt them most, give us an idea how the bureaucrats misunderstand their functions, and complicate the life of their fellow citizens and overload the institutions.

Naturally, the busy politicians have not time to judge the bureaucrats and make an assessment of their cultural performance. As is known to everybody, the state functionaries know very well that their superiors are preoccupied by continuous meetings, long reports to read or to write, important missions to go to, and crucial crises to think of. Being aware of the heavy pressures on them, the bureaucrats capitalize on the pre-occupation of their superiors with marginal problems, and impose their views on their clients.

While it is true in theory that. in many cases the bureaucrats hesitate to take action and solve big problems because the final decisions have to be approved by top officials. In reality. the delays in meeting the needs of the population are due to the fact that the Arab citizens do not have the means by which they can put pressures on the bureaucrats and oblige them to respond to their requests very quickly. Once the bureaucrats know that the citizens do not constitute a threat to their administrative positions since they are chosen by their superiors. either because they trust them or have mutual interests in protecting each other. they. naturally, do not see any need to pressure or over work themselves. Thus. the state laws are used as tools for controlling the population. But there is a great deal of flexibility in dealing with the civil servants who are originally recruited for the purpose of rendering services to the population.

Thus. it seems evident that. contrary to the official claims. bureaucracy does not stick to the principles and origins of its existance, mainly, serving the public and meeting the needs of human beings. but it seeks, rather, to keep things under control through the use of power. If one wants to make things very clear, it has to be said that the bureaucrats are interested, mainly, in completing forms. seeking new methods of control and reactiving dormant rules more than rendering services. The essential thing for them is that "action within bureaucracy must not only be action, it must also be subject to control. If it is not subject to control. it is not action. Or,

3. Ability to function as a control tower for the flow of information arising from daily operations
4. Close association with political leaders who rely on them either for decision - making or for implementing policies
5. Capacity to act as a recorder of interests of the people and determine the measures to be taken
6. Daily contacts with all citizens which enable the techonocrats to sense the mood of all groups and make necessary rectifications and adjustments
7. Recruitment from all classes and representing all segments of society
8. Intellectual resources which help Arab governments to expand services and meet challenges inside and outside the Arab countries

These advantages of bureaucracy, taken as a whole, may be considered the key to social integration in the Arab world. But I do want to put a particular emphasis on the fact that the success of the Arab civil servants in the arena of social integration will depend on the participation of the society. If the members of the Arab society do not commit themselves to their national cause and act accordingly, all efforts to unite them will be in vain.

It goes without saying that whenever the process of integration picks up momentum, generates enthusiasm and achieves concrete results, the civil servants will be better off in the sense that expansion of activities will attract more capable persons and increase their prestige, income and political power. It will be also beneficial to the Arab technocrats as a result of adding supplementary services and new positions to be filled. Once the services are expanded and qualified bureaucrats are promoted, there will be a great opportunity for the Arab civil servant to improve the quality of performance and specialized departments.

Likewise, the participation of citizens in the process of decision making and policy implementation as well as voting for suitable candidates, has to be considered the key to any move aimed at improving the image of authorities and institutions. If there is any big problem which deserves to be elaborated on it, as fully as possible, it must be the gap between citizens and authorities in the Arab world. It is very strange that the official holders of power take it for granted that whatever action they take or decisions they make is bound to be satisfactory to the people at large. Such assumptions seem to be misleading and hard to substantiate since the people who are concerned have not been consulted in advance and their opinions are ignored.

What all this means is that the decisions, which are taken without popular

vital for establishing good personal relationships and carrying out official policies, but it should not be transformed automatically to build up a network of personal influence and ambitions. Purely self-interested officials consider power, income and prestige as nearly all important in their values structures. 2

Such behavior results in breaking formalized rules, disorder and discontinuity if the self-imposed individual died or removed from office.

Undoubtedly, the behavior of individuals reflects the prevailing values, cultures and qualities of educational systems in famililities, schools and universities. Precisely, it is in the family where the young generations are taught how to be obedient without discussion, and force the future employees of the Arab states to become submissive. The suppression of personality at home is aggrevated by the necessity to learn and memorize by heart what is offered by authoritive persons. The same process takes place in the universities where students listen to lectures and their teachers evaluate them.

However, those critical comments on the anomalies which have resulted in the slow process of modernization and unification in the Arab world, should not lower our morale or push us to abandon our original goals. If the Arab civil servants and their fellow citizens have not succeeded yet in developing an accurate formula which could enable them to overcome current crises, they are not alone in this case. Each society in this world has its own particular problems of mobilizing its energies and resources for the purpose of achieving prosperity and national unity.

It is my conviction that the Arabs have the determination, the means and talented people who could set up strategies and create favorable conditions for an effective central authority in the Arab nation. What is lacking, at the moment, is the consensus on policies or the agreement on the forms and style of mobilizing the Arab energies and resources for the purpose of promoting the interests of all the citizens of the Arab world.

If I have stressed the role to be played by the Arab civil servants in the process of integration, it is because I am persuaded that the new generation in the Arab world has a tremendous capacity and ability to bridge gaps and change the course of events in favor of Arab unity.

Although there are many factors which induce us to count on them in the tasks of upgrading the institutional systems, it seems to me that the following factors will work for their advantage and facilitate the drive to meet the aspirations of all Arabs. They are going to be helped by their:

1. Elevated social status
2. Understanding and familiarity with technical problems

shown, up to now, a distinct ideology of public service or created unified organization, which could promote and help in:

1. Achieving security and insuring internal order.
2. Establishing and maintaining consensus.
3. Integrating diverse ethnic, religious communal and regional elements into a national political community.
4. Organizing and distributing formal power and functions among organs of central, regional and local governments and between public authority and the private sector.
5. Displacement of vested traditional social and economic interest.
6. Development of modernized skills and institutions.
7. Fostering of psychological and material security.
8. Mobilization of savings and of current financial resources.
9. Rational programming of investment.
10. Efficient management of facilities and services.
11. Activating participation in modernizing activities, especially in decision making roles.
12. Achieving a secure position in the international community.[1]

I suppose there are many answers and explanations for such setbacks in the Arab nation. But it seems to me obvious that the inconsistencies stem mainly from conflicting values and strange attitudes of individuals. Values are supposed to help the Arab citizens, as a whole, to build a productive human relationship. While it is a fact that values differ from one person to another and from one culture to another, their impact and effect on the people's behavior and action cannot be denied. They are the ones which inspire citizens at work and determine their attitudes toward any vital issue.

What is wrong with the values of Arab civil servants? They tend to be unreceptive to others values. Generally speaking, they have the impression that their views are very sound, reasonable and indispensible. Such self-esteem does have an adverse effect on any action aimed at bringing the Arabs together.

Perhaps it is evident that the Arab states possess natural resources and human energies which are not available to many developed nations. But the unproductive individuals in the Arab world make the difference. It is the backward mentality of some people which make things complicated either by giving no importance to the role of subordinates, or underestimating the contributions of other persons to the organizational system.

There is no doubt that the loyalty of the civil servants to their superiors is

All those malpractices show the negative aspect of bureaucracy in the Arab world. But such flaws can be found in any society at different stages of state building and, like their colleagues in developed countries, the Arab functionaries can upgrade their systems and get rid of the negative aspects of the public sector.

However, the dilemma of bureaucrats is that they have just discretionary powers. They do not have free hands in matters related to any radical change. It is in the name of public interests and loyalty to the Arab regimes, rationality, and credibility that they can influence the daily lives of the people and change the course of events. While it is true that bureaucrats may influence politicians and succeed in convincing them to accept their recommendations in all eventualities, the civil servants must consider themselves subordinates to the political leaders.

What is very important here is the fact that the Arab bureaucrats can exert pressure on the Arab leaders and participate with them in the process of policy making. In this sense, unlike academicians who are extremely busy with teaching and contributing to the knowledge of their students and unlike the military officers who are constantly concerned with questions of national security, the civil servants, with their managerial ability, are participants in the daily governmental operations. They are "insiders" who are familiar with the operations of the entire system and not "outsiders". They are also responsible for the manner in which the decisions taken by political leaders are implemented.

It seems quite evident that the effectiveness of policy making and the quality of performance depend, to a large extent, on the information available to the political leaders. Without accurate information, public opinion may be misinformed, misled and eventually deceived and confused by wrong doings and contradictory acts. Being the source of information, the bureaucrats find themselves to be the store-house of state secrets. Thus, the Arab rulers have no choice but to count on the credibility, honesty and efficiency of the Arab civil servants.

From the technical point of view, then, the civil servants in the Arab state, are in command of policy articulation and implementation of decisions made by ministers. By those actions, they can channel social forces in any direction they want. Furthermore, it can be said that most ministers do decide on major policies, but they have no time and knowledge to work out details. They are the bureaucrats who put their technical competance at the service of their nation and bring benefit to all mankind.

The question which should be raised here is the following: if bureaucracy is a store-house of state secrets and political leaders are dependent on its technical knowledge, support and loyalty, why haven't the Arab states

complicated problems. Such difficiencies and flaws in the political systems make it necessary for Arab civil servants to establish good relations with their fellow citizens which could enable them to reduce pressures on the institutions of Arab states. If there is anything to be feared most and has a negative effect on the interests of state official and citizens, as well, it is the problem of stagnation.

What we are saying, in essence, is that the Arab civil servants are doing all that they can do to overcome the problems of immobilism and prove to the citizen and their superiors that they have been useful to everybody. The lack of conformity to state laws is general, and nobody in the hierarchy, from the top to the bottom, can claim that he has not misused his authority and influence. For this reason, it is very hard for anybody to judge the others and punish them for violating state laws, because that person who considers himself to be a judge has already abused his authority and, consequently, he is subject to a trial.

What we have just mentioned, indicates to us that the goals of Arab society are not clear and the methods of work do not correspond to the Arab realities. In this context, the poor performance of bureaucracy in the Arab world and its limited role in modernizing the Arab society are the natural results of the inability of Arab states to develop efficient mechanisms by which all Arab citizens would be mobilized to serve their national cause.

If we take a quick look at the crucial problems which have slowed the process of modernization and consolidation of Arab unity, we will notice that those anomalies stem mainly from:

- centralized authority
- lack of control and verification
- poor communication and coordination
- absence of training schools.
- failure to provide sufficient funds and talented individuals to achieve huge programs
- dependence on imported technology
- foreign interference and pressure from outside
- unwillingness to work and succeed as a team
- distrust
- fear of criticism and potential competitors
- sticking to narrow interests instead of defending broad interests
- nepotism
- lack of enthusiam for initiative
- waste of time and energy
- resistance to change

BUREAUCRACY AND ITS IMPACT ON SOCIAL INTEGRATION IN THE ARAB WORLD:
A DESCRIPTIVE ANALYSIS

A. Bouhouch*

It has become a habit to think of bureaucracy in developing countries as an instrument for the implementation of policies designed by political leaders. But in reality and in the eyes of many people, bureaucrats are not merely agents of policy makers, and their authority and influence are not limited to executing instructions as they come down from their superiors. Furthermore, a large percentage of civil servants in developing societies are viewed by the masses as capricious referees who are supposed to assume their responsibilities according to formal rules but, in reality, have discretion and ability to interpret rules and give legitimacy to any decision taken by them.

This means that it is in the interest of every citizen to keep in mind two realities. The first one is the structure of the organizational system, which is based on formal rules, legal procedures, and the second reality is the individual who is in charge of implementing established laws according to his personal beliefs and style. In this sense, the weakness of institutions has increased the authority of individuals and allowed bureaucrats to assume the functions of intermediary between political leaders and simple citizens.

It is the imbalance between policy makers and policy executers in the Arab World, then, which created the unfavorable conditions for work. Once the state functionaries, in any Arab country, start to work in obscurity, lack of clarity, and vague strategies, it is very hard for them to overcome daily crises and meet the needs of their fellow citizens. What very often happens in such circumstances is that pressing problems determine the action to be taken without any prepared strategy. At that moment when becomes evident to the public that the state civil servants are forced to take hasty actions and they are involved in management by crises and not management by objectives, the citizens start to explore new avenues and informal ways of getting things done. This tendency goes along with the general trend of rendering services to citizens in exchange for other services and reciprocity.

This issue of connection and utilization of institutions by bureaucrats to achieve personal gains, brings us, undoubtedly, to the question of latency and subjectivity. It is obvious that state regulations, which are the basis for broad social actions, are not necessarily sufficient for solving many

* Professor of Political Science at the Institute of Political and Information Studies, Algiers

BOOK REVIEWS IN ARABIC:

1 - M. Rabie. *Methods of Research in Politics.*
Reviewed by: **A. Bader**

2 - A. Schopen. Das Qat: *Geschicte und Gebrauch des Genussmittels Catha Edulis Forsk.*
Reviewed by : H. Ali

3 - H. Suleiman. *The Roots of the Eriterian Case.*
Reviewed by: **M. Al-Haddad**

CONFERENCES:

1 - Recommendations of the Conference on Arabizing Higher Education in the Arab World. **M. Al-Habeeb**

2 - Conference on Stages of Urban Change in the Middle East. **F. Al-Salem & T. Farah**

3 - **Seminar on Arab Children with Special Reference to Palestinian Children. H. Hatem**

GUIDE TO UNIVERSITIES:

The Arab Language Congregate in Damascus: Syria.

BIBLIOGRAPHY:

Development Administration.

ABSTRACTS

REGULATIONS GOVERNING CONTRIBUTIONS

CONTENTS

VOL. IIV | NO. 4 | JANUARY 1980

EDITORIAL

Sale price in Kuwait and the Arab world KD (0.250) or equivalent.

* Opinions expressed in this journal are solely those of their authors and do not reflect those of the Editorial Board, the consultants or the publisher.

Subscriptions:

* For individuals - KD 1.000 per year in Kuwait, KD 2.000 or equivalent in the Arab world (Air Mail): $U.S. 12 or £ 4 for all other countries (Air Mail). Student rate is half the normal prices.
* For public and private institutions - $ U.S. (35) or £ 12 (Air Mail).

* Articles in the JSS are abstracted by Sociological Abstracts Inc. and International Political Science Abstracts.

JOURNAL OF THE SOCIAL SCIENCES

Abbreviated: JSS

KUWAIT UNIVERSITY

An academic quarterly with articles in Arabic and English, published by Kuwait University, concerned with issues pertaining to theories and/or application of theories in the various fields of the social sciences.

* Forward all correspondence and subscriptions to:

THE EDITOR
Journal of the Social Sciences
Kuwait University
P.O. Box - 5486
KUWAIT

JOURNAL OF THE SOCIAL SCIENCES

VOL. IIV NO.4 JANUARY 1980

